

# القرآن وتنظيم العلاقات الدولية في الإسلام

خبرة بمنية

د. سيف الدين عبد الفتاح



## القرآن وتنظيم العلاقات الدولية في الإسلام

### "خبرة بحية"

يقوم بحث من هذا النوع على افتراض يؤكد على القرآن باعتباره المصدر الأساسي - إضافة للسنة النبوية الصحيحة - للقيام بعملية التنظيم للعلاقات الدولية في الإسلام ، فبالرجوع إليه تتضح عناصر الرؤية الكلية التي تتعقد على أساس منها يختلف الرؤى للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعامة مجمل الحياة الحضارية<sup>(١)</sup> ، وبالعودة إليه يمكن تأصيل تلك الرؤية التي تخص عملية تنظيم العلاقات الدولية في الإسلام بمختلف عناصرها .

وفي البدء فإنه يحسن الإشارة إلى نماذج من الصعوبات التي يجابه بها باحث بحاله العلمى والبحثى العلوم السياسية ، وأهمها جميعا كيفية التعامل مع مصادر - هي غالبا- بموضوعاتها ومكوناتها بعيدة عن مجال اختصاصه ، أو هذا ماأريد لها أن تكون ، ذلك أن التعامل مع القرآن ومايتعلق به من قضايا تشكل أدوات للتعامل معه وبه مع الموضوعات المبحوثة ، أو ضوابط للإقتراب من هذا المصدر ، وكذا الحدود المنهجية للإصطلاح بهذا الأمر وفق ما تختطه علوم الشرع وحقائق علم الأصول ، كل ذلك ليس بالأمر الهين الذى يمكن الهجوم عليه بلا مكناات أولية ومقدمات أساسية<sup>(٢)</sup> .

وجوهر هذه الصعوبة يكمن فى امكان التخصص - فى العلوم الشرعية - أن يتعامل بقدر لا بأس به من اليسر مع ابجديات اساسية يعرفها حق المعرفة ، ويعى ضوابطها ، ويتعايش مع مظانها ، ويقترّب من مصادرها ، ويؤلف بين مادتها وعناصرها ما استطاع الى ذلك سبيلا .

---

( ١ ) انظر فى اعتبار العقيدة والرؤية الكلية اساسا لعملية التطير بوجه عام وساء المفاهيم خاصة :

سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والحيرة الاسلامية : نظرة فى الواقع العرسى المعاصر ، رسالة دكتوراه غير مشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٥٢ - ١٦٥

( ٢ ) يشير الى ذلك الشاطبى ناقلا عن الشافعى إذ يؤكد " . . . فمن جهل هذا من لسانها (أى اللغة العربية) لسان العرب ، وبلسانها انزل القرآن وجاءت نسبة به فتكلف القول فى علمها تكلف مايجهل لفظه ، ومن تكلف مايجهل وما لم يشته معرفة ، كانت موافقة للصواب - ان وافقت من حيث لايعرفه - غير محمودة وكان فى خطئه معذور اذ نظر فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه . . . " ويعلق الشاطبى على ما نقل عن الشافعى بأن مقاله " . . . حق . . . " وان القول فى القرآن والسنة بغير علم تكلف وقه بهيا عن التكلف . . . " ؛ انظر : الشاطبى ، الاعتصام ، تحقيق : محمد رشيد رضا ، القاهرة : دار التراث العربى ، د.ت ، ج ٢ ، ص ص ٢٩٣ - ٣٠٤ .

أما غير المتخصص - بحكم عناصر الازدواج فى النظام التعليمى <sup>(١)</sup> - فربما أرهق نفسه بحثاً وفحصاً وتبعاً فى أمور هى من الواضحات البينات التى لا تحتاج فى ذاتها إلى كل هذا الجهد والبحث ، ولكنها استشكلت عليه لاسبب قصور فى المادة موضع البحث ، أكثر مما ترجع الى عدم الالمام الكافى بحقيقة هذه المعلومات وحدود الاستئناس بها ، فضلاً عن عدم التعايش مع مظانها ومصادرها وفق القاعدة المنهجية الأساسية التى تؤكد أن " المعلومة تفرض مصدرها ، والمصدر يحدد منهجه ، والمنهج يحدد إيجدياته الأساسية " ، والأمر قد لا يقف عند هذا الحد من جانب غير المختص فإنه قد يهجم بلا معرفة أو دراية على أمور دقيقة - غاية فى الدقة فى معناها ومبناها ومآلاتها ، يأخذها مأخذ الاستسهال ينظر إليها ببادى الرأى فيخرج منها ما أراد أما غفلة عن منهج واصل أو هوس متبع لرأى مسبق يتصر له دون أدنى معرفة بالمنهج وإيجدياته الأساسية <sup>(٢)</sup> ، والهجوم على المصادر بغير علم نقيصة منهجية بلا مرأى ، أما التعامل بهذا المنهج من الاستسهال مع "مصدر" له خصوصيته ، كما له حجته المطلقة فى البناء التشريعى الحاكم لكافة العلائق على تنوعها وتدرجها ومستوياتها المختلفة ، إنما يعد فى ذاته " إثمًا منهجياً " أو "خطيئة علمية" ، ان صحت تلك التعبيرات ، وتفهمنا معانيها من مبانيها <sup>(٣)</sup> .

كما أن من أهم الصعوبات التى يفرضها طبيعة التعامل مع ذلك المصدر "القرآن الكريم" ترجع فى بعض - بل كثير - منها ، الى الباحث فيه ، وتصوره لواقعه بما يعمل فيه من جملة الضغوط الحضارية الواقعة عليه ، والتى يمكن أن تحدد - بل وتحكم - فى مساراته العلمية والبحثية بصدد الموضوع محل الاهتمام والدراسة ، وفق منهج ربما لا يتسم بالاستقامة ، وسبيل يمكن وصفه بالاعوجاج والتفرق والتجزئى . إن ضغط الواقع وفق هذا التصور يمارس تأثيراته فى النظر الى المصدر وربما فى طرائق الرجوع اليه ، حتى لو بدت بعض هذه الاسانيد منطقية أو لها مايسوغها أو يؤكد لها ، حتى لو بدت بعض هذه الاسانيد منطقية أو لها مايسوغها أو يؤكد لها من عناصر

( ١ ) انظر فى واقع تلك الازدواجية فى النظام التعليمى وصروة مواجهتها : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، اسلامية المعرفة : المبادئ العامة ، خطة العمل ، الانجازات ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، القاهرة : مطابع الاهرام ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ٤١ - ٥٥ .

( ٢ ) ستأتى الإشارة الى الأيجديات الأساسية لفهم النص القرآنى وبيته وهى جوهر هذا البحث ولحمته .

( ٣ ) لاشك أن المعلومة تفرض مصدرها ، والمصدر يشير الى منهجه والمنهج قواعد وطرائق ، وإهمال ذلك فى مصدر له جلالة كالقرآن الكريم من جملة " هجره " والمهجوم عليه بلا مكنة ، وهذا وذاك يؤدى الى مساد الرؤية على ما لهذا المصدر من حجية فى القيام بأى تنظيم ، وإذا كان الباحث مأموراً بمطلق انتحري والتبهر ، فإن الأمر بصدد القرآن يكون إلزاماً وحق بالاتباع .

الواقع المعاش وضغوطه<sup>(١)</sup>، فتعامل الباحث مع الواقع الحضارى الذى يعيشه أمر دقيق غاية فى الدقة ، لايعنى بحال الانسلاخ من واقعه أو العزلة عن مشاكله بأسم "الحياة العلمى" أو "الموضوعية"<sup>(٢)</sup> ، وإنما ملحظ الدقة فيه والتعامل معه ينصرف الى مايمكن أن تفهمه من ضرورة ادراك التمايز بين اعتبار الواقع لآتحيكه وهذا بدوره - أو بالأحرى - ينصرف للتعامل مع كتاب الله المنزل ، خاصة اذا ماتعلق الأمر بتعامل المسلمين مع غيرهم وتحديد أصول هذه العلاقة ومستوياتها وأشكالها فى واقع حضارى يتسم بالضعف وغلبة عناصر الوهن فيه ، "اعتبار الواقع لآتحيكه"<sup>(٣)</sup> ، من القواعد الأساسية التى تشير الى صعوبات مركبة ومتعددة تفرز ذرائعها ، ان لم يقطن الى آثارها ومداخلها ، فانها غالباً ماتودى إلى اعتناق رأى مسبق يفرضه واقع الضعف، مستجدياً له الاسانيد مقتنصاً الأدلة بغير هدى ولاكتاب منير .

بل أن هذا الواقع الحضارى الواهن قد يترك آثاره وبصماته على موقف آخر ، يتصور ببادى الرأى أنه بعيد كل البعد عن تأثيرات ضغوط الواقع الحضارية ، يبدو فى صورة المتشدد كرد فعل يحاول من جانبه - ومن منطلق وهم اثبات الذات -

---

( ١ ) يعد ضغط الواقع أحد الضغوط على الساحة الحضارية ، وهو أمر يجب دراسته ضمن عناصر مختلفة من الضغوط قد تودى الى احداث تأثيرات ربما يعيها البعض وربما لايعيها الآخرون ، ولاشك أن ضغط الواقع وان كان أهم هذه الضغوط وأولها بالاهتمام الا انه يقع ضمن مجموعة اخرى من الضغوط المختلفة التى تؤثر بشدة على العقل المسلم وادراكاته وسامحه وتعامنه وحركته انظر اشارة الى ذلك فى :

د. عبد القادر هاشم رمزى ، الدراسات الاسانية فى ميزان الرؤية الاسلامية ، فطر - الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ ، ص ٧ .

وانظر أيضاً تلك المقالة الإضافية حول تلك التأثيرات :

Isma'il Raji Al Farouqui , The Islamic Critique of Status quo of Muslim Society ,in,The Islamic Impulse,Edited by:Barbara Freyer Stawasser, London&Sydney Croom Helm ,1987 ,PP226-241.

( ٢ ) انظر ضمن هذا السياق الذى يراجع فكرة الموضوعية متحفظاً عليها وعلى بعض أشكالها وأساليبها :

د. عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السفريث ، القاهرة : كتاب الهلال ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٨-٩ .

سيف الدين عبد الفتاح ، التحديد السياسى . . . . . ، مرجع سابق ، ص ٤١ ومابعدها .

( ٣ ) سيف الدين عبد الفتاح ، التحديد السياسى والواقع العربى المعاصر " رؤية اسلامية . . . كية لاقتصاد والعلوم السياسية : مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٤٢ ومابعدها .

التأكيد على قوة الاسلام والمسلمين ولو في نطاق التنظير أو الاحتماء بالتاريخ الزاهر للمسلمين<sup>(١)</sup> .

بل ان هذه الضغوط تثرى في سياق وضع اكاديمي صار يتعامل مع الظاهرة الإسلامية وفق منهج الاستشراق خاصة بمعايير وانحيازاته<sup>(٢)</sup> ، أو وفق توجه علماني يقصى الدين من كل قطاعات الحياة الحضارية<sup>(٣)</sup> ، أو توجه متجدد في مقولاته والفاضة الا انه يجتز عناصر تلك المقولة الاستشراقية بقضها وقضيضها والتي تؤكد "انتشار الاسلام بالسيف" فاتخذت بذلك أثوابا جديدة وفق تجدد وقائع التعامل الدولي وموازنه وتفاعلاته مثل :

"الارهاب" ، "التطرف" ، "الاصولية" ، "الاسلام المسلح" ، مقولات نصب كلها في مساق واحد<sup>(٤)</sup> تجعل من التعامل مع القرآن أو غيره من المصادر الإسلامية تعامل

---

( ١ ) انظر في هذا السياق : عبد القادر أحمد عبد القادر ، الآفات العشرون ، القاهرة : دار التوزيع للمشر الإسلامية ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٥٢ - ١٥٤ . إذ يتحدث عن المثالية النظرية .

( ٢ ) لاشك أن الاستشراق ومناهجه قد صادف مؤلفات كثيرة غير ان أهمها على الإطلاق وبما أنشأه من نقاش واقع داخل مدارس الاستشراق ذاتها كان مؤلف :

ادورد سعيد ، الاستشراق - المعرفة - السلطة - الانشاء ، نقله الى العربية : كمال أسوديب ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ن ١٩٨١ ، انظر بصفة خاصة للتعرف على مجال الاستشراق ونشأته ووضعيته الآن ، ص ٦٣ وما بعدها .

- مصر أيضا : د. عدنان محمد وزان ، الاستشراق والمستشرقون : وجهة نظر ، السنة (٣) ، دعوة الحق ، العدد (٢٤) ، ربيع أول ١٤٠٤ هـ - يناير ١٩٨٤ م . انظر بصفة خاصة : ص ص ٥٣ - ٦٠ .

- وكذا يمكن مطالعة : د. عبد الجليل شلي ، الاسلام والمستشرقون ، القاهرة : مطبوعات دار الشعب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧ وما بعدها .

( ٣ ) انظر خاصة : مهدي شمس الدين ، العلمية ، الكويت : مكتبة الالعين ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٧ ، ٨٠ - ٨٤ .

( ٤ ) برزت مجموعة من الكتابات ترصد تلك الظواهر وفق اساليب ومناهج مختلفة ، انظر بصفة خاصة :

- ادوارد سعيد ، تغطية الاسلام ( كيف تتحكم وسائل الاعلام الغربى في تشكيل ادراك الآخرين وفهمهم ) ، ترجمة : سميرة نعيم خورى ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٣ .

- ريتشارد هيرير ديكمحيان ، الأصولية في العالم العربي ، ترجمة وتعليق : عد الوارث سعيد ، ط ٢ ، ١٩٨٩ . ص ص ٧ - ١٢ ، ١٩ - ٢٧ ومواضع أخرى . انظر رسدا أوليا لبعض هذه الرؤى فى : د. محمد محمود ربيع ، آراء فى الصحوة الإسلامية وموقف الاسلام من الابدلوجيات المعاصرة ، القاهرة ، عالم الكتب ،

انتقاء واستظهار ، لاتعامل تكامل وتكافل بينها جميعا أو بين مكوناتها وعناصرها تعامل انتصار لرأى مسبق أو مذهب معين تختفى فيه حقائق العودة الى المصدر رجوع الافتقار وفق إجديات هذا المصدر ومنهج التعامل معه <sup>(١)</sup> .

وقد يحاول توجه ضمن هذه التوجهات سعياً منه لتنظيف وجه الاسلام -مع افتراض حسن النية والقصد - أن يؤكد على عناصر " التسامح " ، و " السلام " ، و " التعايش " ، وهو لا يؤدي بذلك الى اقصاء عناصر الفاعلية فيه ومستويات الإيجابية فى التصور الاسلامى الكلى ، بحيث يعد هذا التجزئى فى الرؤية اخلاقاً بمحقاتها وقواعدها وظيفاتها <sup>(٢)</sup> استدراجاً لاتباع منهج دفاعى فى محتواه وغايته لا يعد الا مراوحة فى المكان واستنفاد الطاقات الذهنية والبحثية من دون طائل <sup>(٣)</sup> ، وقد يكون ذلك مقدمة

---

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ ، وانظر بصفة خاصة : انفصل الشاى المعون بـ ، " ماذا يقولون عن الصحوة الاسلامية؟" عرض وتحليل ونقد ، ص ١٩ - ٨٥ .

( ١ ) استقى الباحث هذا التميز بين الرجوع الى الشرع افتقاراً من جهة والرجوع اليه استظهاراً فى مستوى آخر ، مما أورده الشاطبى " . أن أحد الدلالة على الأحكام يقع فى الوجود على وجهين :

أحدهما : أن يؤخذ الدليل مأخذ الافتقار واقتباس ما تصممه من الحكم ليعرض عليه البارة المعروضة لتقع فى الوجود وعلى وفاق ما أعطى الدليل من الحكم ، أما قل وقوعها فأن توقع على وفقه وأما بعد وقوعها فيتلاشى الأمر ويستدرك الخطأ الواقع فيها بحيث يغلب على الظن أن يقطع بأن ذلك قصد الشارع ، وهذا الوجه هو شأن اقتباس السلف الصالح الأحكام من الأدلة .

والثانى أن يؤخذ مأخذ الاستظهار على صحة عرصه فى البازلة العارضة أن يظهر بادية الرأى موافقة ذلك الفرص للدليل من غير تحرج لقصد الشارع ، بل المقصود منه تبريل الدليل على وفق عرصه ، وهذا الوجه هو شأن اقتباس الرافق من الأحكام من الأدلة .. فذلك صار أهل الوجه الأول محكمين للدليل على أهوائهم ، وهو أصل الشريعة ، لأنها إنما جاءت لتحرج المكلف عن هواه ، حتى يكون عدا لله ، وأهل الوجه الثانى يحكمون أهوائهم على الأدلة ، حتى تكون الأدلة فى أخذهم لها تبعاً .. "

انظر : أنوارسحاق الشاطبى ، الموافقات فى أصول الشريعة ، القاهرة : دار الفكر العربى ، د.ت ، جـ ٣ ، ص ٧٧ - ٧٨ .

( ٢ ) منير شفيق ، الاسلام فى معركة الحضارة ، بيروت : دار الكلمة للنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

( ٣ ) عمر عبيد حسنة ، نظرات فى مسيرة العمل الاسلامى ، كتاب الأمة ، قطر : رئاسة انحاكم الشرعية والشئون الدينية ، المحرم ١٤٠٥ هـ ، ص ٥٨ - ٦٠ ، ٦١ - ٧٠ .

لهجوم جديد في سياق الحجة والنقيض<sup>(١)</sup> او محاولة تصوير الاسلام من خلال مصادره وفي نصوصها بغير حقيقة رؤيته أو مناهجها أو الاستئناس الى ايجدياته الأساسية ، فالأمر هنا جد متشابك يفرض على الباحث أن يسير على صراط مستقيم من الناحية العلمية والمنهجية .

وأكثر الصعوبات تأثيرا في باحث غير مختص بعلوم القرآن وأصول تفسيره تكمن في أن العديد من المصادر - قديمها وحديثها - التي عاجلت موضوعات تتعلق بمدخل التعامل مع القرآن الكريم اتخذت في قضايا كبرى وأساسية مثل " النسخ والمنسوخ " ، مواقف مختلفة ومتفاوتة تبدأ بآثباته والتوسع فيه ، ومرورا بموقف يؤكد النسخ ولكنه يضيق من مضمونه وما صدقته وانتهاء بموقف ينكر النسخ تماما مستندا الى انتقادات بعينها ربما يشوبها كثير من التكلف في التأويل والتعسف في البحث ومنهجه . وتخبر أحد هذه المواقف أو التوجهات يحتاج الى عين خبير متخصص يعرف للنسخ قدره ولعناصره ومصطلحاته والمترتبات عليه في فهم الأحكام والجمع بينها والابتناء عليها للرؤى والمواقف<sup>(٢)</sup> .

والأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، بل هناك الكثير من المصطلحات لاتقل عن النسخ أهمية في فهم الاحكام ، لها مدلولاتها وفنياتها من مثل : العام والخاص ، والجملي والمفسر ، والمطلق والمقيد ، والمحكم والمتشابه . . . وغيرها كثير ، فان فهم هذه المصطلحات والتعامل بها ، يتلوه صعوبة اخرى مترتبة عليها ، تتعلق بكيفية تطبيق ذلك على آيات القرآن في محاولة لبناء الأدلة ونسقها بما يجعلها قوية في مبناها وآثارها هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى نقل هذا التطبيق على موضوع البحث والآيات القرآنية التي تخصه أو تشير الى جانب أو آخر في موضوع "العلاقات الدولية في الاسلام" <sup>(٣)</sup> .

بل انه من الصعوبات الحقيقية في هذا المقام أن نفصل في ضرائق التعامل مع القرآن على حدة ، والسنة النبوية على حدة ، وهما في الاصل مصدران على نفس المستوى

---

( ١ ) انظر في منهج الحجة ونقيضه : مير شفيق . ردود على أطروحات عمانية ، تونس : دار الحكمة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م . ص ١٣ - ٣٥

( ٢ ) انظر في ابصاح هذه القضية ومتعلقاتها ( النسخ والمنسوخ ) :

د مصطفى شني ، أصول لفقه الاسلامي ، بيروت : دار النهضة العربية . ١٩٧٤ ، ص ٥٤٧ - ٥٦٩ .

( ٣ ) انظر في هذا السياق مجموعة تقرير المقدمة حول التعامل مع النص القرآني بصدد بحث العلاقات الدولية في الاسلام ( تقارير مجموعة لأصول ) . انظر كذلك الاشارات المتفرقة في ثنايا هذا البحث والتي تتعلق بالخبرة الاجرائية للبحث في الأصول .



بمعنى أن كلا منهما يكمل الآخر ويفسره ، فالسنة تبع للكتاب ، والفصل بينهما قد يورث خللا فى التعامل ، وهذه واحدة من الاشكالات التى تحدد صلة السنة بالقرآن، وعناصر التكامل بينها وبجالاتها <sup>(١)</sup> . ومن ثم فإن الحديث - ليس كما يقول البعض- مصدرا يلى القرآن ، وإنما هو القرآن مصدران متساويان ، والفرق بينهما فى الإثبات، فالقرآن وبمحفظ الله لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، أما الحديث بما دخل عليه من زيف يحتاج الى فحص وتمحيص فان ثبت وتأييد فهو حكم الله . . . وإلا فكيف يكون هناك ترتيب تنازلى بين ما يصدر عن الإرادة الشارعة الواحدة ، الا اذا حددت هى هذا الترتيب ، وهو ما لم يأمرنا به الله ، بل أن النصوص تزكى المساواة، ولكن بعض الروحى يتلى فيكون كتابا وبعضه لا يتلى فيكون سنة . . <sup>(٢)</sup> وإذا كان الفصل بينهما يورد الخلل، فالتمييز بينهما أولى وأصح دون إهمال لحقائق العلاقة بينهما كمصدرين متكاملين .

وصعوبة أخرى - وليست أخيرة - تشير الى ذلك التنوع فى التفاسير واختلاف مذاهبها وتعدد مدارسها وتنوع مناهجها والتباين فى كثير من الأحيان بين اهتماماتها واتجاهاتها ، فمنها ما يهتم بالجانب اللفظى واللغوى والمناحى الأدبية البلاغية من النص القرآنى ، بينما تعول أخرى على جانب المحتوى والمعانى والمضامين ، وهناك بعض التفاسير التى تهتم بتفسير النص القرآنى بالمأثور بالسنة أو بأقوال الصحابة والتابعين ، بينما تنطلق تفاسير أخرى بالتعامل العقلى كأداة تحقق عمق التفسير وفهم كتاب الله سبحانه وتعالى ، وأكثر من هذا وذاك فهناك تفاسير مذهبية تتسم بالتحيز ، اذ تتخذ مواقف مذهبية مسبقة تحاول أن تطبق النص القرآنى على أساسها ، فتلوى عنق النصوص بما يوافق مذهبها الذى نعتقده بعناصر وأدوات ومعان تؤكد التكلف الشديد والتعسف فى التأويل ، وهناك تفاسير أخرى - تحاول جهدا - البعد عن مزالق التحيز

---

( ١ ) فى هذا السياق يمكن مصنعة مجموعة من الاشارات ذات الأهمية :

مصطفى انصاعى ، لسة ومكنتها فى التشريع الاسلامى . دمشق المكتب لاسلامى . ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

د. شعبان محمد اسماعيل ، التشريع الاسلامى : مصادره وأطواره . القاهرة : د. د. ، ١٩٧٧ م. ص ١١٨ وما بعدها .

انظر أيضا - تلك الرسالة القيمة للامام السيوطى ، مفتاح الحجة فى الاحتجاج بالسنة . القاهرة : مطبعة السلفية نشر بح الديس الخطيب ، ١٤٠٠ هـ ، ص ٣ - ٤٥

( ٢ ) د. محمد طلعت الغيمى ، قانون السلام فى الاسلام . دراسة مقارنة ، الاسكندرية - مشاة المعارف ، ١٩٨٩ ، ص ص ١١٦ - ١١٩ .

تعود لنصوص الكتاب مفتقرة اليها غير مستظهرة بها ، يستنطق القرآن نفسه ، لا ينطق باسمه ، يقيس الرأى على الرأى لا الرأى على القرآن . اتجاهات كثيرة ومختلفة سواء فى تعدد دوائر اهتمامها أو فى اختلاف مناهجها ووسائلها أو من حيث مقاصدها فى نصرة مذهب أو خلافه <sup>(١)</sup> ، هذا بدوره يفرض صعوبات اخرى اضافية على أى باحث غير متخصص فى هذا المجال ، محاولا استقاء رؤية نظيرية من تلك التفاسير على مختلف اتجاهاتها ومناهجها ومقاصدها ، يتبنى بعضا منها أو بعض تفسيراتها ، متحفظا على أخرى ، مستبعدا بعضها ، مثبتا اخرى ، كل ذلك على أساس من قواعد هادية وضوابط محددة وشروط جامعة <sup>(٢)</sup> . واذا كانت هذه الصعوبات تتضح بصورة أكبر وقد تزدى الى أخطاء متراكمة اذا ماعولت على أحد تلك التفاسير واكتفيت به ، أو اكتفيت بعناصر التفسيرات الجزئية ، التى تتبع الآيات بصورة فنية متبعا كلماتها ومعانيها واعرابها ، ومواطن البلاغة فيها . . . وغير ذلك من أمور ، فتلك التفسيرات الجزئية على أهميتها وضرورتها قد يصعب الاقتصار عليها والوقوف عندها <sup>(٣)</sup> .

وأخر تلك الصعوبات التى يجب التنويه اليها ، رغم انها ليست الاخيرة ، تتعلق بصعوبات عملية التنظير والتكامل بين مستوياتها ، فالتنظير لموضوع شديد التشابك والتعقيد مثل العلاقات الدولية فى الاسلام ، لا يقف عند حد الجمع الميكانيكى بين الآيات الخاصة بالموضوع وتقصى تفسيراتها فحسب ، ولكن يتعدى ذلك الى أقصى الآفاق النظرية ومداها ، فلا تجعل فحسب من الآيات التى اصطلح المتخصصون على أنها آيات الأحكام موضوعا له ، ولكن يتعامل مع معظم - ان لم يكن كل - امكانات النص القرآنى فى القصص القرآنى الذى يسهم برسم نماذج تاريخية قرآنية تحقق مقصد الاعتبار كهدف منهجى وامكانات بناء النسق للسيرة ووقائعها من الآيات القرآنية وتفسيراتها المعتمدة وتوابعها .

الآفاق النظرية تؤكد ضرورة نسبة الرؤية الاسلامية للعلاقات الدولية الى الحقائق الكلية لقواعد رؤية عقيدية تجاه : الانسان والكون والحياة ، تجاه الزمان والمكان ، هذه النسبة وذلك التناسب يفرض رد هذه الرؤية باعتبارها تتعلق بأحد الجوانب الحضارية

---

( ١ ) باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، بيروت : دار المعارف للطبوعات ، ط ٢ ، ١٩٨١ ، ص ١٢ .  
( ٢ ) انظر : محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ ، الكتاب الأول ، المجلد الأول ، ص ٣٨ - ٤٥ . وقد عالج فى المقدمة الرابعة فى تقديمه لتفسيره القرآنى حول أهم المقدمات المنهجية ، والمعونة " فيما يحق أن يكون غرض المفسر " فطالعه هو نفيس يفيد فى فهم هذه العبارة فهما دقيقا .

( ٣ ) انظر فى هذا السياق الجزء الذى يعالج " القرآن يت التفسيرات الجزئية والتفسير ذا المنهج الموضوعى " من هذا البحث .

على امتدادها الى تلك الرؤية الكلية، ورؤية كلية تتعلق بمقاصد الشريعة الكلية التي تبحث عن جواهر الأفعال لا اشكالها فحسب ، ورؤية كلية تتعلق بالسنن الحاكمة والضابطة للحركة الحضارية ، كل ذلك فى ضوء استكناه عناصر هذه الرؤية واسهاماتها فى بناء مجموعة أو ان شئت الدقة - منظومة - من الانساق القياسية والمفاهيم الأساسية والفرعية . التنظير ، اذا ، لا يقتصر على جانب هنا أو هناك بل له مستوياته ، الجمع بين هذه المستويات فى رؤية واضحة المعالم متسقة العناصر محدودة المقاصد صعوبة ، بل صعوبات، تفترض ضرورة استثمار امكانات النص القرآنى بعناية ودقة ومنهج قويم للإجابة على اشكالات الواقع المتجددة <sup>(١)</sup> .

يبقى بعد ذلك الإشارة الى محاولة حل معظم هذه الاشكالات المختلفة عن طريق الاجراء وهى صعوبة متميزة ترجع فى الحقيقة الى طول عهد الباحثين فى الاهتمام بشرط التنظير فى المنهج وإهمال شرط التطبيق أو الاجراء ، خاصة عندما يتعلق البحث بموضوع له الكثير من الاشكالات لاتتعلق فحسب بجانب التنظير ، بل قد يتعلق معظمها بجانب التطبيق ، مثل موضوع " العلاقات الدولية فى الاسلام " . جانب التطبيق أو الاجراء يتعلق بثلاثة مستويات على الاقل كل منها له صعوباته :

الأول : بناء الموضوع فى عناصر مترابطة فى سياق فكرة حاکمة ضابطة .

الثانى : تحديد الآيات المختلفة والمرتبطة بموضوع البحث وفق معايير محددة ، وكذا اختيار التفاسير المعينة على فهم تلك الآيات وفق معايير متعددة وضوابط واضحة .

الثالث : ضرورة ضرب الامثلة من النص القرآنى مما يحقق وحدة بناء الموضوع ، ووضوح الرؤية ، وعناصرها المتكاملة فى ضوء فقه أبجديات التعامل مع النص والجمع بين النصوص المختلفة .

هذا كله يتيح لنا وفى ضوء هذه الصعوبات الإشارة إلى خطوات بناء الموضوع فى الشكل الآتى:

---

( ١ ) انظر أيضا معالجة الجمع بين النصوص والاجتهادات حولها فى المواضع الخاصة بها فى هذا البحث.

القرآن وتنظيم العلاقات الدولية في الإسلام

القرآن

التفاسير الجزئية ( آية بعد آية )

التفسيير الموضوعي الكلي

الموضوع

العلاقات الدولية في الإسلام

بيئة النص وأجوائه

أبجديات أساسية لفهم النص

ترتيب النزول  
مكي القرآن ومدني  
أسباب النزول  
الناسخ والمنسوخ .. إل

نصوص القرآن  
المتصلة بموضوع  
الدراسة

\* اللغة والقرآن  
\* العام والخاص  
\* المطلق والمقيد  
\* المحكم والمتشابه  
\* المبين والمجمل .. إلخ

تنقية التفاسير

الاسرائيليات - الاستشراقيات - الاسقاطات المعاصرة  
والقرارات الجديدة  
جمع الاجتهادات حول النص

تحديد اشكالات الجمع ومحاولة  
الاجابة عليها في ضوء بيئة النص  
وابجديات دراساته

توهم الخلافات - التعارض والترجيح - الجمع الاستقرائي  
التصنيف والترتيب - نظم الأدلة من النصوص في سياق رؤية كلية

التنظيم

تكامل مستويات التنظيم

الرؤية الكلية - مقاصد الشريعة - السنن  
الانساق القياسية - المفاهيم الأساسية والنوعية  
القصص القرآني والنماذج التاريخية - السيرة النبوية في القرآن  
اشكالات الواقع واجابات التنظيم

.. القرآن الكريم ، مدخل للتعامل مع التنظير للعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم اجراءات بحثية .

## القرآن وتنظيم السنة :

القرآن كتاب الله المنزل وكتاب الاسلام ، أنزله الله تعالى للناس كافة على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ﴿وأنه لتنزِيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين﴾<sup>(١)</sup> ، وهو كتاب ليس على شاكلة المؤلفات من الكتب ، ذلك ان الكتب يصار الى تأليفها أو دراستها فنجد أن جميع ما فيها من معلومات وأفكار ودلائل يدور حول "موضوع بعينه" بأسلوب تألفي وبصورة منسجمة ، ولأجل ذلك فالدارس الذي ليس له عهد بالقرآن اذا أراد أن يدرسه لأول مرة فانما يتناوله وهو على ظن أنه " كتاب " على غرار عامة الكتب التي اعتاد قراءتها، قد حدد موضوعه المنشور ثم قسمه الى أبواب وفصول ، وكذلك فقد يظن أن هذا الكتاب قد تناول كل شعبة من شعب الحياة الانسانية على وجه الاستقلال بالبحث والعرض ليسرد ما يتعلق بها من احكام وتعاليم بترتيب مسلسل ، إلا أن الدارس له أو الباحث فيه اذا بدأ يتصفح هذا الكتاب يفاجأ بعكس ما كان يتوقعه ، فيجد أسلوباً لم يألّفه من قبل اذ يرى فيه مجموعة من المسائل العقيدية والتعاليم الخلقية ، والحقائق القيمية ، والأحكام الشرعية ، وإشارات دعوية ونصيحة ، والعبرة والاعتبار، والنقد والتقويم ، والزجر والتخويف ، والترغيب والترهيب ، والحجج والشواهد ، والقصص التاريخية ، وإشارات الى آيات الله في الكون وتأكيد على سنته في الآفاق والأنفس والمجتمعات ، كل ذلك يتنوع بيانه بين حين وحين يبدأ ويعاد بوجوه متباعدة وأساليب متنوعة، ربما بلى وغالباً في مواضع متفرقة ، كما أنه بينما يطرق موضوعاً فاذا به يولى وجهه شطر موضوع ثان وثالث، بل قد يكون الأمر أغرب حين يتبدى الكتاب فى آياته وسوره موضوعاً ثم يتخلله موضوع آخر ، كما يتبدل المخاض والمتكلم بين حين وآخر وتتحجج المحاوره الى جهات مختلفة مرة بعد اخرى<sup>(٢)</sup> .

أما التقسيم الى موضوعات ومباحث وأبواب وفصول فلا غير له ولا أثر ، واذا نوقش فيه بعض من التاريخ أو مسأله ، لم يناقش ذلك على الأسلوب السائد لكتابة التاريخ ، . . . واذا ذكر الانسان وما فى العالم من وجودات لم يذكر على منهج العلوم الطبيعية أو على سنتها ، واذا تطرق الموضوع الى مناحى الحياة الحضارية ومنها مسائل الحياة السياسية أو العلاقات الدولية . . لم يسلك ذات المسالك فى البيان والتبيين أو فى الفحص والتحصيل ، واذا أتى على ذكر من الاحكام ذات الطابع التشريعى لم يأت بصياغة يعتادها أصحاب التشريع وعلماء التقنين أو نحوها فى هذا المجال ، واذا

(١) الشعراء / ١٩٥ .

(٢) أبو الأعلى الموددى، المبادئ الأساسية لفهم القرآن، القاهرة: دار التراث العربى، د.ت ، ص ص ٤٣-٤٤

عرضت تعاليمه فى مداخل الاخلاق وحقائق القيم واستقامة السلوك يختار من الانماط مايفغير سائر ماكتب ودون فى هذا الباب أو فى ذلك المساق .

وإن الدارس - للوهلة الأولى - اذا وجد هذا وأمثاله على غير مألوفه من أساليب الكتابة وأنماط البيان . . تأخذ الدهشة مستشعرا بنظره - يبادى الرأى - أن هذا الكتاب يتوهم نقصان ترتيبه ويعوزه التنسيق . والأمر على هذا يتراوح بين الدارس الذى لم يؤمن بهذا الكتاب ، وربما لا يريد من دراسته إلا إثارة الشبهات ، يجد مادته للطعن وإثارة الاعتراضات المتنوعة حول ذلك الكتاب ، اذ يجد فى توهمه فقدان الترتيب والتنسيق ، متسعا لبلوغ غاياته وتحقيق مآربه ، وأما المؤمن به فتجاذبه المواقف والاضوار فتارة يطمئن قلبه الى تفسيرات عديدة لتوهم عدم وجود التناسق وتارة اخرى يستسلم لفكرة الشذور المتناثرة ، فتصبح كل آية من آياته معزولة عن السياق العام وتعود آياته مسرحا لابتكار المعانى التى تخالف مراد العزيز الحكيم <sup>(١)</sup> .

ان هذا التميز فى هذا التناول - ومع التفحص والتدبر - انما يعنى المغايرة لكافة الكتب ، وعلى الرغم من هذا امتاز بنسقه وتنسيقه ، بوضوحه وبيانه الا أن ذلك فى حقيقة الأمر انما يشير بدوره الى منهج متميز فى فقه النصوص القرآنية وتدبر معانيها وأبجديات منهجية اساسية .

وواقع الأمر أن النظم القرآنى أشار الى حقيقة تنزيل القرآن منجما فى ثلاث وعشرين سنة منها ثلاث عشرة بمكة على الرأى الراجح وعشر بالمدينة ، وجاء التصريح بنزوله مفرقا فى قوله تعالى " وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا " أى جعلنا نزوله مفرقا كى تقرأه على الناس على مهل وثبت ونزلناه تنزيلا بحسب الوقائع والأحداث <sup>(٢)</sup> .

وتنزيل القرآن منجما له من الحكمة بما يشير الى التفاعل المستمر بين النص والمؤمن، تفاعلا يؤكد الارتباط بين النظر والعمل ، وقد كان هذا النزول المنجم يسهم فى بناء النفوس وفق سنن التغيير الحضارى معتبرا الواقع آنذاك وخصوص الحال ، ووفق سنة التغيير الرئيسية " ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " وبما يحقق عمارة الأمة

---

( ١ ) المرجع السابق ، ص ٤ - ٥ ، انظر أيضا : ابو الأعلى المودودى ، مقدمة ترجمة القرآن ، الرياض : مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . ١٩٧٦ . ص ٩ ، ١٤ .

( ٢ ) اسراء / ١٠٦ .

وانظر فى نزول القرآن منجما وحكمة ذلك : محمد صادق قمحاوى ، الايجاز والبيان فى علوم القرآن ، القاهرة : مكتبة عالم الفكر ، ١٩٨٠ ، ص ٨٧ - ١٠٤ .

المختصة بالشهود الحضارى وتحقيق عناصر الخيرية فيها وقواعد الفاعلية من اعتقاد راسخ ، وعلم حق على صواب ، وعمل طيب صالح مصلح .

فكانت آيات القرآن تنزل على الرسول وعلى الجماعة المؤمنة تعايشهم فى كل موقف ، وكان هذا النزول المنجم أدعى وأكد للدلالة القاطعة أن القرآن الكريم تنزيل من حكيم حميد ، فهذا القرآن الذى نزل منجما ، تنزل الآية أو الآيات على فترات يقرؤه الانسان فيجده محكم النسخ دقيق السبك مترابط المعانى رصين الأسلوب متناسق الآيات والسور قال تعالى ﴿ كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾<sup>(١)</sup> ولو كان هذا القرآن من كلام البشر ، قيل فى مناسبات مختلفة وأحداث متغيرة ووقائع متنوعة وحادثات متبدلة لوقع فيه التفكك حتما والانفصام لزوما وعدم الاتساق ضرورة ، واستعصى أن يكون بينه هذا التوافق والانسجام والاتساق وتنزيهه عن الاختلاف ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وغاية القول فى هذا السياق إن التنزيل المنجم كان يشير الى عملية التربية الحضارية ضمن عملية تغيير ممتدة فى مساهرة الحوادث والتدرج فى التشريع ، فما كان ليسلس قياد الناس طفرة للدين الجديد لولا أن عاجلهم القرآن بحكمه واعطاهم من دوائه الناجع جرعات . . وكلما حدثت حادثة بينهم نزل الحكم فيما يبين ويرشدهم الى الهدى ويضع لهم أصول التشريع حسب مقتضيات والأحوال أصلا بعد آخر ، فكان هذا تعاملنا نفسيا يراعى الواقع ويعتبره ، وكان القرآن يتنزل وفق الحوادث التى تمر بالمسلمين فى جهادهم الطويل لاعلاء كلمة الله كأنه يعايشهم وهم يعيشون به ، ولهذا كله ادلة من نصوص القرآن اذا تتبعنا مكيه ومدنيه وقواعد تشريعه<sup>(٣)</sup> .

(١) هود / ١ .

(٢) النساء / ٨٢ .

(٣) (٣) مالك بن نبي ، الطاهرة القرآنية ، ترجمة : عبدالصبور شاهين ، تقديم محمد عبدالله دراز ، محمود محمد شاكر ، اصدار ندوة مالك بن نبي ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٨١ ، ص ص ١٧٣ - ١٧٧ .

انظر ايضا ، الشيخ احمد بن عبدالعزيز المبارك : نزول القرآن ، كتاب الأصاله ، ضمن : ملتقى القرآن الكريم : محاضرات وملتقى الفكر الاسلامى الخامس عشر ، الجزائر : ٢ - ٨ ذوالقعدة ١٤٠١ هـ ، ١ - ٧ ستمبر ١٩٨١ ، قسطنطية ١٩٨٣ . ج ١ . ص ص ٤٥ - ٤٦ .

انظر كذلك : محمد أبو زهرة ، المعزة الكبرى ( القرآن ) ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٠ ، ص

## القرآن بين التفاسير الجزئية والنهج الموضوعى فى التفسير:

نعنى بتلك التفاسير الجزئية للقرآن تلك التى تتبع منهاجاً يتناول المفسر من خلاله القرآن الكريم آية فآية وفقاً لتسلسل تدوين الآيات فى المصحف الشريف ، ووصف هذا التفسير بالجزئى <sup>(١)</sup> ، لا يفض بأى حال الطرف عن أهميته القصوى وترتب بعض الأخطاء من جانب المفسر من جراء الاختصار عليه لا يعنى بأى حال تجاهله ، فهذه التفسيرات الجزئية هى فى مقام المقدمة للتفسير الموضوعى ، اذ يعد - ان صح الاستئناس بتلك القاعدة فى هذا المقام - من مقدمات الواجب لهذا التفسير الموضوعى الذى لا يتم إلا بها .

فالمفسر فى هذا السياق يسير مع المصحف مفسراً آياته بل وكلماته تدريجياً مستخدماً ادواته ووسائله للتفسير من جمع المأثور سواء بلحظ آيات أخرى تشترك مع تلك الآية فى مصطلح أو مفهوم دون اغراق فى ذلك وبالقدر الذى يلقي الضوء على مدلول الآية المراد تفسيرها ، مع أخذ السياق الذى وقعت تلك الآية ضمنه بعين الاعتبار ، غير أن اتباع هذه القواعد أو السمات يتم من خلال هذه التفسيرات الجزئية على نحو متفاوت ومتعدد ومتنوع من حيث درجة ودائرة اهتمام التفسير وصاحبه . ولاشك أن التفسيرات الجزئية المشار إليها تشكل أوسع وأكمل صور هذا التفسير التى انتهت إليها ، فهذه التفسيرات الجزئية تدرجت تاريخياً الى أن وصلت الى مستوى الاستيعاب الشامل للقرآن الكريم بهذه الطريقة وبذلك النهج ، دون أن يعنى ذلك أن التفاسير المتأخرة زمنياً قد اعتمدت كلية على السابقة عليها وان اضافت إليها على نفس منهاجها وطريقتها .

ولاشك أن هذا التفسير الجزئى قد وجد بداياته على عصر النبى صلى الله عليه وسلم، اذ كان يُسأل عن معانى آيات بعينها فيدلى بتفسيرها ، وكذا كان الأمر على عهد الصحابة والتابعين على مستوى شرح جزئى لبعض الآيات القرآنية وتفسير

---

( ١ ) من الحدير بالذكر أن باقر الصدر أسمى تلك التفسيرات التى قامت على تفسير القرآن آية فآية، بالتفسيرات التحزبية وتسميتها بالجزئية أولى فى هذا المقام ذلك أن المتابعة للآيات القرآنية وتفسيرها آية فآية حسب وضعها فى المصحف ليس تجزئاً . انظر باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، مرجع سابق ، ص ٩ ، بينما اسماه زاهر عواض الالمى بأنها التفسير التحليلى وهو وصف وتسمية لها مايسوغها ، اذ يقصد المفسر الى الآيات قرآنية حسب ترتيبها فى التلاوة ، وكما هى مدونة فى المصحف الشريف ثم يفسرها بتحليل وتفصيل . كاشفاً عن كل مايريد منه من معان وأوجه ، نظراً الى هذه المعانى :

- زاهر عواض الالمى ، دراسات فى التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ، الرياض ، د.ن ، ١٤٠٥ هـ ،



مفرداتها ، وكلما امتد الزمن ازدادت الحاجة إما بحكم رغبة هؤلاء المفسرين فى حفظ الذكر فهما وتدبرا ، أو بحكم مطالب الواقع وتحدد حوادثه ، فانهى التفسير ليتخذ أشكال تفاسير متكاملة للآيات والصور القرآنية مثل تفسير الطبرى ، وتفسير ابن كثير . . . وغيرها فكتبت هذه التفاسير منذ أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجرى لتتوالى وتتابع ، ومثلت فى صورها المتكاملة تلك تطورا يمثل أوسع صورة للمنهج الجزئى فى التفسير .

من هنا توسع هذا النهج فى التفسير ليسد الحاجات ، تبعا لما اعترض النص القرآنى من غموض ناتج عن ابتعاد الناس عن لغة القرآن وعن معانيه بمرور الزمن وازدياد الفاصل الزمنى ، ناهيك عن تراكم القدرات وتحدد التجارب وتطور الحوادث والأوضاع وتنوع الظروف والحداث والوقائع .

ورفق ما أشرنا اليه - فيما سبق - فان هذا النهج لا يفيض النظر عن سائر الآيات الأخرى بل أنه يستعين بآيات أخرى مقام الآية المراد تفسيرها ، كما يستعين بالاحاديث والمرويات فى سياقها ، إلا أن ذلك لا ينهض ليكون تفسيراً موضوعياً ، وإن شكل ذلك نواته ، فغالبا ماتكون الاستعانة بالآيات الأخرى محددة الهدف محدودة القصد الذى ينصرف غالبا للكشف عن المدلول اللفظى الذى تحمله الآية موضع التفسير ، غاية المفسر اذاً وفق هذا المنهج ايضاح الآية وفهم مدلولها بكل الوسائل الممكنة ، أى أن الهدف فى هذا السياق لا يزال جزئيا يقف عند حدود تلك الآية من النص القرآنى لا يتجاوزها غالبا <sup>(١)</sup> .

ضمن هذا المنهج التفسيرى تتعدد التوجهات فى مدارس التفسير ومناهجه ، فمنها ما ينتمى الى المنهج النقلى فى التفسير ، ومنهج السنة النبوية للتفسير ، والمنهج اللغوى والمنهج العقلى والاجتهادى والتفسير الاشارى ، وغيرها من مناهج التفسير ، والتى لايعنى الوصف أن التفسير يقتصر عليه فان التفاسير غالبا ماتتبع أكثر من منهج معين ولكن تكون الغلبة لمنهج بعينه .

والتفسيرات الجزئية ، كما سبق القول ، تطورت من الناحية الزمنية ، فوُجعت وجمعت فى فترات زمنية متفاوتة فمنها القريب من تفتح الرسالة مع عصر التدوين ، ومنها ما هو حديث ، وتتوالى محاولات التفسير القرآنى فترة بعد أخرى <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) باقر الصدر ، مرجع سابق ، ص ١١ ومابعدها .

( ٢ ) انظر مختلف الكتب التى تعرض لمدارس التفسير الجزئى أو التحليلى فى تطوره وتنوع مناهجها: الشيخ محمد عبد الرحمن العك ، أصول التفسير وقواعده ، بيروت : دار التفاسير ، ط ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ ومابعدها . انظر الى المنهج النقلى واللغوى والعقلى والاجتهادى والاشارى فى عملية التفسير ، محمد

وهذا بدوره يعنى الإشارة الى مسألة اجرائية<sup>١</sup> تتعلق بموضوع البحث فى العلاقات الدولية فى الاسلام والتي تعنى ضرورة أن تكون هناك مجموعة واضحة من المعايير فى اختيار التفاسير التى تشكل مادة البحث وتراكم معلوماته فى المناحي المختلفة للموضوع :

١ - ضرورة أن تمثل العينة المختارة من التفسير مدارس التفسير المختلفة ومناهجها دون استبعاد لأى منها ، وأن يتم الاستبعاد على ضوء افادة الموضوع منها عند كتابة البحث .

٢ - واذا كان ماسبق يمكن الاطلاق عليه " التمثيل المدرسى والمنهجى للتفاسير " - ان صح ذلك الاطلاق - فان المعيار الثانى ينصرف الى حقيقة " التمثيل الزمنى للتفاسير " وتطوراتها ، فهو يشتمل على التفسيرات الشائعة القديمة نسبيا ، دون أن يهمل التفاسير الحديثة نسبيا ، بل يحاول متابعة الحديث منها ، لأن الظن الراجح فى هذا المقام يشير الى تعرض مثل هذه التفاسير لقضايا مستحدثة ترتبط بالعلاقات بين

---

حسين الدهبى ، التفسير والمفسرون ، القاهرة : مكتبة وهبة ، ط ٤ ، ١٩٨٩ ، ج ١ ، ح ٢ ، وهى دراسة متقصة لتلك النوعية من التفاسير ، انظر أيضا : د. محيى الدين بلتاغى ، دراسات فى التفسير واصونه ، قطر - الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧ ، انظر بصفة خاصة تطور التفسير ومدارسه واتجاهاته ، ص ٤١ وما بعدها .  
الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ، التفسير ورجاله ، مجمع البحوث الاسلامية ، القاهرة ، السنة الثانية ، انكتاب ١٣ ، مايو ١٩٧٠ م - ربيع الاول ١٣٩٠ هـ .

- انظر كذلك : محمد عبد العظيم الررقانى ، مناهل العرفان فى علوم القرآن . القاهرة : دار احياء الكتب العربية : عيسى البابى الحلبي ، ط ٣ ، ١٣٧٢ هـ ، انظر بصفة خاصة مدارس التفسير والمفسرين ، ص ٤٧٠ - ٥٧٤ ، وكذلك : محمد ابراهيم شريف ، محاضرات فى تاريخ تفسير القرآن الكريم : اتجاهاته ومناهجه . القاهرة : كلية دار العلوم ، قسم الشريعة ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛ د. مصطفى الصاوى الجوينى ، مناهج فى التفسير . الاسكندرية . منشأة المعارف ١٩٧١ وفى التفسير بالمأثور وتأثر العلوم المستحدثة والمقولة فى التفسير ؛ انظر : محمد الصادق عرجون ، القرآن الكريم : هدايته واعجازه فى أقوال المفسرين ، القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٩ وما بعدها .

- انظر أيضا : مصطفى محمد الحيدى الطير ، اتجاه التفسير فى العصر الحديث ، القاهرة . مجمع البحوث الاسلامية ، السنة ٧ ، العدد ٨ ، ربيع الأول ١٣٩٥ هـ - ابريل ١٩٧٥ م .

- وقد أثبت الامام حسن البنا مقدمة ضافية موجزة عن علم التفسير نشأته وتطوره ومدارسه : حسن البنا مقصد القرآن الكريم ، القاهرة : دار الشهاب . ١٩٨٧ . ص ٥ - ٢٧ .

( ١ ) انظر فى ذلك جملة التقارير المختلفة لمجموعة الأصول فى بحث العلاقات الدولية فى الاسلام والتي كانت تابع القضايا الكلية الخاصة بمعايير اختيار التفاسير ومتابعة العمل فى ذلك .

المسلمين وغيرهم ، وهو أمر قد لاجئ اشارات معينة فى التوجه حيال هذه القضايا ضمن التفاسير القديمة نسبيا .

٣ - والتفاسير اذا كانت تجعل مهمتها تفسير الآيات مباشرة ، فان هناك مجموعة من المصادر المكملية فى هذا السياق بعضها يتعلق بعلوم القرآن المختلفة ، وبعضها يتعلق بالكتابات الفقهية ضمن أبواب تتعلق بموضوعات البحث وعناصره ، وبعضها ينصرف الى الكتابات الحديثة فى نفس موضوع البحث أو أقرب اليه وقد احتوى على آيات وتفسيراتها رتب عليها آراء وتوجهات حيال القضايا المختلفة .

هذه جملة المعايير التى تشير الى طريقة تجميع المادة المفسرة للنصوص القرآنية التى تعتبر فى حقيقتها المادة الخام للنهج الموضوعى فى التفسير الذى يجعل من الموضوع نقطة انطلاقا دون الاستئناس بالحقيقة القرآنية الواحدة ، والوحدة الموضوعية للسورة الواحدة بما يحقق كمالات هذا التفسير الموضوعى .

ومن هنا فإن فهم النهج الموضوعى فى التفسير <sup>(١)</sup> ، ينصرف الى ثلاثة انحاء من الواجب ملاحظتها بل وضرورة الجمع والربط بينها جميعا هذا من ناحية ، ومداخل التفسير الجزئى الأخرى من ناحية أخرى بما يحقق عناصر الوضوح والتنظيم باعتبارها مقاصد أساسية لعملية التنظير وانجازها على نحو منهجى ، هذه الأنحاء الثلاثة تتمثل فى :

١ - اعتبار القرآن الكريم وحدة كلية موضوعية واحدة <sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) انظر فى التفسير الموضوعى معناه ومناه وغاياته : دافر الصدر مرجع سابق ، ص ١٢ ومابعدهما . زاهر عواص الامعى . مرجع سابق ، عبد احدى الفرماوى ، البداية فى التفسير الموضوعى (دراسة منهجية موضوعية) ، القاهرة ، د. ١٩٧٦ ، ص ٣٩ ومابعدهما ، وأيضا :

د. عبد الغنى الراجحي ، آدم عليه السلام كما تحدث القرآن الكريم . مع مقدمة فى التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ، القاهرة : مؤسسة مكة المكرمة ، د.ت ، ص ٢٣ - ٢٥ .

( ٢ ) القرآن كالجملية الواحدة مبدأ تقرر لدى من يعرف أنه لا تعارض بين نصوصه يقول اليهقى نقلا عن ابي سليمان الخطابي أنه قال " القرآن كله بمنزلة الكلمة الواحدة ، وما تقدم نزوله وما تأخر فى وجوب العمل به سواء بين الأول والآخر . . . " انظر : الامام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين اليهقى ، الجامع لشعب الايمان ، تحقيق : د. عبد العلى عبد الحميد حامد ، بومباي - افند : الدار السنفية - دار الريان للتراث (القاهرة) ، ١٩٨٦ ، ج ٢ ، ص ١٠٣ ، وكذا يعبر عن نفس المعانى وربما بنفس الكلمات باعتبار القرآن كالكلمة الواحدة . . . قال ابن العربى فى بعض كتبه " ارتباط آى القرآن بعصب بعص حتى يكون كالكلمة الواحدة منسقة المعانى ، منتظمة المانى . علم عظيم . . . ( نقلا عن : مصطفى صادق الرافعى ، اعجاز القرآن ، القاهرة : المكتبة التجارية ، ط ٨ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٧ (هامش) . ويؤكد د. ماروق أحمد

٢ - السورة القرآنية الواحدة تمتلك عناصر متتابعة متناسبة ومتكاملة تؤكد الوحدة الموضوعية لها<sup>(١)</sup> .

٣ - الانطلاق من الموضوع المحدد والمرتبط بأى من مناحى الحياة وعواملها المتعددة لتأصيل الرؤية والموقف فى نسق تنظيرى متكامل مثل : (الجهاد- الدعوة - القتال ... الخ<sup>(٢)</sup> .

فالمستوى الأول يؤكد عدم التعارض بين أى من آيات القرآن بعضها وبعض ، وسوره وأحكامه وقواعده ، فالقرآن كالجملية الواحدة ، بما يؤكد عناصر التكامل والتعاقد والتساند ما بين نصوصه المفضية الى وحدة القرآن فى نظمه وسياقاته ومعانيه ومقاصده ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾<sup>(٣)</sup> .

أما المستوى الثانى فيتأكد من خلاله شأنه شأن التفسيرات الجزئية ، أن الآية الواحدة "وحدة تحليلية قابلة للتفسير" ، إلا أنها لا تقف عند هذا الحد اذ تجعل من عناصر السياق ومتابعتها منهجا مأمونا ، يتأكد من خلاله عدم اقتطاع الآية من سياق السورة، فينظر الى سور القرآن كوحدة موضوعية وان تنوعت اساليبها وقضاياها ، كما أن الحرص فى هذا السياق على متابعة أجواء السورة الواحدة أمر من الاهمية بمكان

---

حسن هذه المعانى كأولى قواعده المهيمنة للباحث فى القرآن والسنة ، إذ يؤكد وجوب الرجوع لقرآن الكريم كله لمعرفة حقيقة قرآنية واحدة ، انظر فى هذا السياق د. فاروق أحمد حسن ، قواعد مهيمنة للبحث عن الحقيقة فى القرآن والسنة ، الاسكندرية : دار الدعوة . د. ت . ص ص ٣ - ١٥ . وكذلك من وجوه الدقة فى النص القرآنى استحالة تفسير صيغة من صيغه أو عبارة من عباراته متتورة من سياقها ، انظر فى الآية والسورة ومن سياقها العام فى المصحف كنه . . " انظر د. عائشة عبد الرحمن . القرآن وقضايا الانسان ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٥ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢١ . ولا شك أن هناك مجموعة من القضايا تتعلق بالتفسير الموضوعى أو ماسمى المنهج البيانى فى تفسير القرآن الكريم ، انظر فى ذلك . د . كامل على سعيان ، المنهج البيانى فى تفسير القرآن الكريم ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨١ ، وحدة السورة والموضوع ص ١٣١ وما بعدها . ص ١٦٣ وما بعدها .

( ١ ) محمد محمود حجازى ، الوحدة الموضوعية فى القرآن الكريم ، القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٧٠ ، ص ٣١ وما بعدها ، وهذا الكتاب قيم فى أفكاره ، وكذلك يجب النظر فى الوحدة الموضوعية للسورة والتي تشير الى جملة الشواحيح اللغوية والمعنوية التي تربط اجزاء السورة ، د . محمد عبد الله دراز ، النبأ العظيم : نظرات جديدة فى القرآن ، الكويت : دار القلم . ١٩٥٧ ، ص ١٥٨ وما بعدها .

( ٢ ) نظر نموذجاً لهذا التفسير . كامل سلامة لنفس . آيات الجهاد فى القرآن الكريم . دراسة موضوعية وتاريخية وبيانية ، الكويت : دار البيان ، ١٩٧٢ .

( ٣ ) الشعراء / ١٩٥ .

يحقق عناصر الضبط فى الرؤية ويبحث فى تناسب الآيات فى السورة الواحدة ، وربما فى تناسب سور القرآن واحدة بعد الأخرى . وفى هذا السياق قد يرى الباحث فى موضوع يتتبع علاقة المسلمين بغيرهم فى ضوء تأصيل رؤية اسلامية للعلاقات الدولية ، أن اقتطاع آيات من سورتي الانفال والتوبة ومتابعة تفسيرها قد يودى الى خلل فى رؤية التفسير ، ولا يصلح الى نهج متابعتها الا باعتبارها وحدات موضوعية اذ تدور كلتا السورتين حول موضوعات متكاملة أصلية كانت أو تابعة فيما يتعلق بالعلاقات بين المسلمين وغيرهم ، اذ تعدان آخر منازل فى هذا الصدد ، والمتابعة الكاملة لآياتهما يعد منهاجاً مأموناً فى هذا المقام <sup>(١)</sup> .

أما المستوى الثالث فانه يجعل من موضوع معين يتعلق بقضية أو بأخرى تخص أحد مناحي الحركة الحضارية قاعدة للبحث حول الآيات التى تخص هذا الموضوع ، وتصنيفها ضمن عناصر موضوع واحد ، ووضعها فى نسق معين من خلال متابعة التفسيرات الجزئية بمنع من اجتراء الأدلة أو اقتناصها أو الاستظهار بها من دون منهج صارم وقواعد منهجية محددة ، كما أنه ينظم عناصر توظيف هذه القواعد فى سياق وضوح الرؤية وشمول التنظير ، أهم هذه القواعد (مراعاة ترتيب النزول ودلالاته ، أسباب النزول وآثارها فى فهم النص وفقه الاحكام) مراعاة الناسخ والمنسوخ ، مراعاة الجانب اللغوى فى عملية التفسير ، ومعرفة العموم والخصوص مع تبين آثارهما فى ترتيب الأحكام ، وكذا المطلق والمقيد ، والجمل والمفسر ، والمحكم والمتشابه . . . وغيرها ، كما يجب مراعاة قواعد الجمع والتعارض والترجيح . . . ) .

---

( ١ ) انظر محمد محمود حجارى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ - ٥٣ .

وضمن هذا السياق ايضا ، يمكن الإشارة الى اعتبار السياق منهاجاً مأموناً فى عمية التفسير وذلك على أن يفهم السياق بابعاده وامتداداته ، فالسياق قد يضاف الى مجموعة من الآيات التى تدور حول غرض اساسى واحد ، كما أنه قد يقتصر على آية واحدة ، ويضاف اليها وقد يكون له امتداد فى السورة كلها ، بعد أن يمتد الى مايسبقه ويلحقه ، وقد يطلق على القرآن بأجمعه ويضاف اليه ، بمعنى أن هناك سياق آية وسياق النص ، وسياق السورة والسياق القرآنى . فهذه دوائر متداخلة متكافئة حول ايضاح معنى ولذا فان من واجب المفسر أن لا يغفل عن هذا الارتباط وهذه الأبعاد ، وعليه أن يعلم أن بتر السياق يخص عن سائر السياقات من شأنه أن يودى الى الميل عن سند الصواب فى التفسير ، أما السياق القرآنى فنحن نقصد به أمرين . . . الأغراض والمقاصد الاساسية التى تدور عندها جميع معانى القرآن . . . والآيات والمواضع التى تتشابه فى موضوعها . . . انظر : عبد الوهاب أبو صفة الحارثى . دلالة السياق منهاج مأمون لتفسير القرآن الكريم ، عمان : الناشر المؤلف ، ١٩٨٩ ، ص ص ٨٨ - ٨٩ . ومواضع الكتاب على اختلاف قضاياها وعناصره جديدة بالتأمل والتدبر والمطالعة .

كل تلك القواعد وفهمها الفهم المناسب إنما يكون عناصر متكاملة لأبجدية منهجية للتعامل المنضبط مع القرآن الكريم ، قد يكون أحدها أو بعضها ضروريا عند التفسير الجزئي وعلى حسب ماتفرضه الآية موضوع التفسير ، إلا أن النهج الموضوعي في التفسير يفرض الجمع بين هذه القواعد جميعا والاستعانة بكل تلك الأمور كمنظومة منهجية تشتمل على تلك المفردات ولكن في سياق متكامل ، ولا يتصور القيام بذلك إلا من خلال استحضار الأدلة المتمثلة في النصوص وقواعد تفسيرها بصورة أقرب ماتكون إلى الحصر والاستقراء ، نستطيع ، ومن خلال تتابع خطوات معينة ، القيام بصياغة نظرية تشتمل على قواعد عامة وإساسية في موضوع البحث (العلاقات الدولية في الإسلام) ومستويات نظرية أخرى تتكامل معها أو تفصلها <sup>(١)</sup> .

وهذا النهج الموضوعي لا يعد بأي حال تصنيفا للآيات أو تكشفيا لها فحسب ، بل هو محاولة أبعد من ذلك بكثير إذ تفترض جمعا بين تفسيرات النصوص وفق الإجديات معينة يفرضها هذا التناول الموضوعي للتعامل مع القرآن الكريم وآياته ونصوصه <sup>(٢)</sup> .

كما أنه من نافلة القول أن نؤكد أن ذلك النهج الموضوعي لا يقتت بحال على مراعاة التفسيرات الجزئية المتداولة ، ذلك أن استقراء النصوص والأدلة مفسرة ومُجمعة لا يتأتى إلا بالاطلاع على تلك التفسيرات على تنوعاتها ، وهو أمر يشير إلى صعوبات متميزة نوعا ما تفرض ضرورة مواجهتها ، إذ هي من الصعوبات النسبية التي يمكن التغلب عليها ، أهم تلك الصعوبات الجمع بين التفسيرات المختلفة تكاملا وتساندا ، وضوحا وبيانا ، إضافة أو تعديلا ، استبعادا أو حذفًا وذلك من خلال استعراض التفسيرات المختلفة الواردة في النصوص القرآنية المراد تفهمها . وكل ذلك - كما سبق

---

( ١ ) انظر ناظر الصدر ، المدرسة القرآنية ، مرجع سابق ، ص ١٣ ويتعرض لنفس المعاني التي تتصم تشغيلا بمجموعة الإجديات المنهجية الأساسية للتعامل مع النص القرآني عرض الجمع بينها موضوعيا د . محمد حسين الذهبي إذ يقرر "يجب على من يتعرض لتفسير كتاب الله تعالى أن يطر في القرآن أولا فيجمع ماتكرر منه في موضع واحد ويقابل الآيات بعضها بعض ليستعين بما جاء مسها على معرفة ما جاء موجزا وما جاء ميا على ما جاء محملا ، وليحمل المطلق على المقيد العام على الخاص ، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن وفهم مراد الله بما جاء عن الله ، وهذه مرحلة لا يجوز لأحد مهما كان أن يعرض عنها ويتخطاها إلى مرحلة أخرى ، لأن صاحب الكلام أدري بمعاني كلامه وأعرف من غيره ٠٠ " انظر . محمد حسين الذهبي ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٣٧

( ٢ ) وفي سياق الاهتمام بقضايا الكشف يمكن النظر في : د . جمال الدين عطية وآخرين ، دليل لتكشيف القرآن الكريم وعمل مكانر لأعراض التكشيف . المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ربيع الأول ١٤١٠ هـ - أكتوبر ١٩٨٩ م ، كذلك يمكن مطالعة تقارير بحث العلاقات الدولية في الإسلام ورأي مجموعة الأصول في عملية التكشيف في موضوع البحث .

الإشارة - يجب أن يتم بمراعاة منظومة من الأبجديات الأساسية المنهجية فى التعامل مع النصوص القرآنية ، فهما وتفسيرا وجمعاً وترتيباً . ومن الين الواضح فى هذا المقام أن نجمل حقيقة توظيف النهج الموضوعى فى التفسير بأعتبره القاعدة للتنظير للعلاقات الدولية فى الاسلام ، ذلك أن النظر الى هذا الموضوع من منظور هذا النهج فى التفسير يتطلب قواعد أساسية ومراحل متكاملة وربما متابعة تسهم فى تأسيس صياغة تنظيرية أقرب الى الاحكام والدقة وأدنى الى الكلية والشمول .

وأهم هذه القواعد <sup>(١)</sup> :

١ - ضرورة تحديد الموضوع المراد دراسته بدقة ، وذلك فى سياق فهم واع بموضوعات العلاقات الدولية فى الاسلام ، سواء تعلق الأمر برؤية كلية تمثل الأصل الذى تشتق منه مختلف التنظيرات لمناحي الحياة المختلفة والعلائق المتنوعة ومنها بلا جدال علاقة المسلمين بغيرهم ، أو تعلق الأمر بمفاهيم أساسية أو فرعية مثل (الدعوة- الجهاد- القتال- السلم- التعامل مع أهل الذمة) ، أو مايتعلق بها من قضايا أخرى مساندة .

٢ - ان هذا التحديد الدقيق للموضوع وتحديد مفرداته وعناصره يؤدى الى خطوة تالية تفرضها طبيعة البحث فى هذا الموضوع ، تتمثل فى ضرورة جمع الآيات التى ترتبط بتلك الموضوعات المختلفة فى سياق واحد .

٣ - والجمع كمرحلة اساسية لا بد وأن يعقبه فى ضوء تحديد عناصر الموضوع ومفرداته عمليات ترتيب وتصنيف للآيات بما يحقق اختصاص كل موضوع بمجموعة آياته ونصوصه المختلفة . التصنيف والترتيب ليست عملية عفوية ، تتم بمجرد انسياب الخواطر حول الآية ، ولكنه يتطلب - كحد أدنى - معرفة بالآيات والنصوص وعناصر تفسيرها الأساسية لا التفصيلية .

٤ - الاستعانة بالتفسير الجزئية لمختلف النصوص بعد تصنيفها ، وهو مايعنى أمرين فى غاية الأهمية ، الأول ينصرف الى مراجعة وضبط عمليات التصنيف والترتيب ، والثانى يتمثل فى الفهم المتكامل لجوانب الموضوع بصورة مبدئية .

٥ - التحقق والتثبت من الجمع الترتيبى الموضوعى فى ضوء تميز اشكالاته الأساسية فى الجمع بين النصوص والتفسيرات المختلفة لها فى مساق واحد ، ومحاولة حل تلك الاشكالات خاصة فى الجانب الاجرائى .

---

( ١ ) هذه القواعد يرد ذكرها فى هذا المقام ، الا أن عناصر التفصيل والبيان مبثوثة فى هذا البحث وفق خطة بحثه وسياته ، فان هذا الاجمال سيعقه تفصيل فى هذا المقام .

٦ - معالجة الجمع بين الأدلة جمعاً حقيقياً وليس جمعاً ميكانيكياً أو تصنيفياً

فحسب .

٧ - بناء الموضوع واستقراء نتائجه استقراءً يحقق تكامل عناصره والتساند بين

الأدلة المختلفة .

٨ - التساند بين الأدلة ليست الحالة الوحيدة التى تأخذها علاقة الأدلة ببعضها

البعض، ولكن قد تبدو عناصر اشكال أو توهم تعارض ، بما يفرض عناصر منهجية جمع بين الأدلة الجمع بين الأدلة له مداخله وقواعده ، وفى حال التعارض المتوهم يتم اتباع قواعد ترجيح منهجية وضوابط منهجية للموازنة مفصلة فى مظانها من كتب اصول الفقه ، الا أن ذلك كله يجب أن يدور فى اطار قاعدتين الاولى مفادها أن " الجمع أولى " فالتماس الجمع بأى طريق دون اعتساف أو تأويل متكلف نتيجة النصوص وتفسيراتها أولى فى دفع التعارض المتوهم ، أما القاعدة الثانية فتأسس على أن " أعمال النص أولى من اهماله " وهو أمر قد يشير الى الحدود الضابطة التى يجب وضعها على من أفرط فى النسخ دونما ضرورة ، على الرغم من أن رفع التعارض الظاهرى أو المتوهم له من مداخل الجمع المعتبرة مسوغات واضحة، فالنسخ يكون فى المنتهى مع انعدام ضيق معتبر للجمع ولا يكون فى المبتدى الا بنص واضح أو قرينة ظاهرة .

٩ - ترابط الأدلة فى بيان يشد بعضه بعضا " منظومة الأدلة " تتسم بالوضوح

والترتيب والتنظيم والاتساق ، وتخلو الى حد كبير من الغموض وعدم الضبط والتعارض .

١٠ - الوصول الى تقعيد القواعد وذلك فى سياق رؤية كلية تشير الى بناء نظيرى

متكامل يؤسس على قاعدة من التواتر المعسوى ، هذا التقعيد يتضمن (تحديد الكلى واجزئى ، والأصلى والتابع ، والأصل والفرع ٠٠) .

١١ - تحديد امكانات وأشكال الصياغة النظرية (المفاهيم و طريقة بنائها -

الاتساق القياسية - المعايير المنهجية الضابطة - حدود التعامل - الشروط اللازمة - الرسائل الضرورية - المقاصد الواضحة) وكذلك (القصص القرآنى والنماذج التاريخية - السيرة من منظور القرآن ٠٠٠ الخ) .

١٢ - ربط القواعد بنسق ومقاصد الشريعة من ناحية والرؤية القيمية الكلية من

ناحية اخرى وقبل هذا وبعده تأسيس هذه الرؤية على التأصيل العقدى (الانسان ونكون واخياة) .

١٣ - محاولة تنزيل القواعد على الواقع المعاصر والاجابة عن اشكالاته فى محاولة

لفهمه ، وفقه كل مايرتبط بعملية تنزيل الأحكام والقواعد على الواقع .



هذه القواعد وتلك المراحل تكامل وفق عناصر الترتيب السابقة ، قد يختلف بصدد تقديم خطوة على أخرى ، بما يشير الى أن هذا الترتيب تكمن خلفه عناصر فكرة حاکمة الا أن هذا لايعنى امكانية اعادة ترتيبها وفق مقتضيات الموضوع وعناصره ومتطلباته بما يؤكد هدف وضوح الرؤية وشمول التنظير .

وإذا كانت الملاحظة السابقة تتعلق بخطوات البناء فان ملاحظة أخرى ذات طابع اجرائي تتعلق "بجمع الآيات المتعلقة بعناصر الموضوع فى سياق واحد" أو "تحديد التفاسير التى يستقى منها تفسير الآيات والنصوص" <sup>(١)</sup> ، ان هذا وذاك فى حقيقة الأمر ليس تحديدا نهائيا لايمكن مراجعته، بل هو تحديد يتسم بالمرونة وفق استيفاء عناصر الموضوع من عدمه ومن ثم فان اخراج آيات وادخال أخرى أمر وارد فى مراحل تالية، بل ان عملية المراجعة تلك يفترض أن تكون ملازمة لمعظم هذه الخطوات حتى يمكن خروج هذا البناء التنظيري أقرب مايكون الى الدقة والاحكام .

ومايرد على جمع وتحديد الآيات يرد على التفاسير فان ادخال تفاسير جديدة أمر وارد تفرضه مقتضيات تكامل الموضوع واكتماله .

أما الملاحظة الأخيرة فى هذا السياق فانها تتعلق بطبيعة هذه القواعد والخطوات المقترحة ، وأنها لا تنحصر تنظير العلاقات الدولية على وجه الخصوص بل قد تمتد الى أى مجال آخر سواء تعلق بالتنظير السياسى أو خرج عن حده ، ولاشك أن هذا القول يملك قدراً كبيراً من المصادقية ، وهكذا فى الغالب حال المنهاجية تشتمل على مجموعة ومنظومة من القواعد العامة الكنية القابلة للتطبيق ، وهى قواعد تتعلق كما اسلفنا القول بالشق التنظيري من المنهج ، أما الشق التطبيقي فهو فى الغالب ما يتميز فيه مجال عن مجال <sup>(٢)</sup> ، وهو فى الغالب أيضا يتعلق بجانب الخصوصية فى هذا المجال ذاته، ولاشك أن مجال العلاقات الدولية يمتلك من الخصوصيات الواجب مراعاتها عند تطبيق هذه القواعد سواء تعلق الأمر بمراعاة عناصر التداخل بين دوائر الداخل والخارج، والمعطيات المعاصرة فى مجال العلاقات الدولية فى التنظير أو فى واقع التعامل الدولى ، كل ذلك سيفرض بدوره البحث فى قضايا هى فى جانب منها ذات طبيعة مستحدثة أو متميزة نوعاً ما .

وربما يبقى تساؤل أخير حول إمكانية اعتبار المؤلفات التى ألفت تحت عنوان "العلاقات الدولية فى الاسلام" <sup>(٣)</sup> أو عاجلت أحد عناصر موضوعها من قبيل التفسير

( ١ ) انظر التقارير المتابعة الخاصة ببحث العلاقات الدولية فى الاسلام، خاصة تقارير مجموعة الاصول .

( ٢ ) محمود شكر ، رسالة فى الطريق ى ثقافتنا ، القاهرة : دار اخلال ، اكتوبر ١٩٨٧ . ص ٣٤ .

( ٣ ) انظر فى نماذج لهذه الكتابات مثل .

الموضوعى فى هذا المقام ؟ ودون التورط فى وصف هذه الكتابات بالتفسير من عدمه ، فانها لاشك تعد ضمن مصادر البحث ، بحكم كونها مجموعة من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث وهو أمر يفرض متابعة هذه الكتابات والمؤلفات وتقويم بنيانها ، ومناهجها ، وبالقسط نتائجها . وهو أمر يرى أى باحث فى الموضوع ضرورته ونحن بصدد التوجه الى بناء رؤية كلية تنظيرية حول تأصيل العلاقات الدولية فى الاسلام ، كما ان التعرف عليها يوضح كثيراً من الاشكالات التى يجب حلها والثغرات الواجب سدها ، كما أنها تعين على تحديد مدى الاسهام أو الاضافة فى تنظيم وتأصيل موضوع البحث .

### الموضوع ونصوص القرآن المتصلة بالعلاقات الدولية فى الاسلام :

تحديد موضوع العلاقات الدولية فى الاسلام بدقة يعتبر أهم الشروط للبحث عن نصوص القرآن وآياته المتصلة بهذا الموضوع سواء أكانت الصلة مباشرة أم غير مباشرة .

ومن ثم يجب تحديد عناصر الموضوع الأساسية ، وكذلك العناصر التابعة أو المكملة ، وضرورة الإشارة الى جوهر الموضوع وكذلك الموضوعات الخادمة له والمتعلقة به ، وتحديد ذلك فى خريطة الافكار الأولية التى ترتبط بموضوع البحث <sup>(١)</sup> .

---

- د. أحمد الحصرى وآخرين ، الفقه الاسلامى والعلاقات الدولية فى الاسلام ، مصر : مطبعة دار التأليف ، ١٩٧٠ ؛ محمود أحمد عبد الله ، اسس العلاقات الدولية فى الاسلام ، رسالة دكتوراه غير مشورة ، جامعة الازهر : كلية الشريعة ، ١٩٨٧ ؛ د. مصطفى كمال وصفى ، منونة العلاقات الدولية فى الاسلام ، د. ن. ، د. م. د. محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية فى الاسلام ، القاهرة : دار الفكر العربى ، د. ت. د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى وفى الشريعة الاسلامية ، القاهرة : مكتبة السلام العالمية ، ١٩٨١ ؛ د. محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات الدولية فى الاسلام ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٧٣ ؛ على قراعة " العلاقات الدولية فى الحروب الاسلامية " القاهرة " دار مصر للطباعة ، ١٩٥٥ ؛ محمد البشيشى ، العلاقات الدولية الاسلامية ، القاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٦٥ ؛ نجيب الارمازى ، الشرع الدولى فى الاسلام ، القاهرة : مطبعة ابن زيدون ، ١٩٣٠ م . وهناك كتب اخرى كثيرة تحت هذه المسميات أو مافى معناها تتعلق بهذا الموضوع ليس هنا المقام لذكرها احصاء وحصر .

( ١ ) . نظر محاولة لتحديد هذا الموضوع تتداخلاته المختلفة فى منطق تحليل الظاهرة الاسلامية والتى تشير الى تعدد الأبعاد بما يترك اثاره على مهاجية التعامل السياسى ، خاصة فى واقع التعامل الدولى : د. حامد عبد الله ربيع ، نحو ثورة القرن الواحد والعشرين : الاسلام والقوى الدولية ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١ ، ص ٧٢ وما بعدها ، وانظر منحنى قانونيا فى تحديد موضوعات العلاقات الدولية فى هذا السياق :

تحديد الموضوع بدقة لا بد أن يتبعه البحث عن النصوص القرآنية المتعلقة به ، هذه القضية الاجرائية كانت تفترض وضع مجموعة من الخطوات حتى يكون البحث والجمع الأولى لهذه النصوص كاملاً شاملاً لعناصر الموضوع الأساسية والموضوعات التابعة <sup>(١)</sup> :

١ - القراءة المتأنية للقرآن الكريم مباشرة وذلك فى ضوء البحث عن مفاتيح أساسية للموضوع وعناصره .

٢ - جمع الآيات من خلال تلك المداخل - كعنصر ضابط من المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم <sup>(٢)</sup> .

٣ - محاولة النظر فى الكتب التى ألفت فى ذات المجال البحثى " العلاقات الدولية فى الاسلام " وجمع الآيات القرآنية التى تتضمنها هذه الكتابات <sup>(٣)</sup> .

٤ - معاودة قراءة القرآن فى ضوء تبين ثغرات فى الموضوع لجمع الآيات التى تسد مثل هذه الثغرات .

٥ - تصنيف الآيات طبقاً للموضوعات المحددة المتعلقة بموضوع " العلاقات الدولية فى الاسلام " وتسكينها تحت عناوين أساسية ، بما يمكن الاستفادة منها <sup>(٤)</sup> . سواء آكأت تلك الموضوعات أساسية (القيم فى التعامل الدولى - الدولة الفاعل الأساسى فى

---

د. طعت العنيمى : قانون السلام ٠٠ مرجع سابق ٠ ، ص ٣٠٩ وما بعدها ، ومطالعة هذه الكتابات وغيرها على اختلاف مناهجها فى تناول تحديد الظاهرة الدولية وعناصر التعامل الدولى وموضوعات العلاقات الدولية خاصة فيما يكون محالها البحثى (الاسلام) أمر من الأهمية ويقيد فى تحديد هذه العناصر بشكل أفضل .

( ١ ) لاحظ التقارير المختلفة بصدد تعامل مجموعة الأصول مع الاشكال الخاص بتحديد الآيات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث وعناصره الكلية والحرية ، الأصلية والفرعية .

( ٢ ) نظر فى هذا السياق : محمد مؤاد عبد الباقى ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة : دار الحديث ، ط ٢ ، ١٩٨٨ ، كذلك يمكن ملاحظة : محمد منير الدمشقى (وضع وتقديم) ، معجم آيات القرآن الكريم . القاهرة : مكتبة التراث الإسلامى ، د.ت .

( ٣ ) سبق الإشارة الى بعض نماذج من هذه الكتابات التى تم البحث فيها ، للتعرف على معظم الآيات التى تقع داخل دائرة البحث فى موضوع العلاقات الدولية فى الاسلام .

( ٤ ) انظر هذه المحاولة فى سياق عملية التصنيف التى اجرها الفريق البحثى بحيث قسم الموضوع الى عناصر أصلية وفرعية تم تسكين الآيات تحتها ، وقد اتضح تداخل التصنيفات وتشابكها وهو ما أضاف اشكالات وصعوبات بحثية إضافية فى هذا السياق ، وهذا التصنيف الذى قام به الفريق البحثى لمجموعة الأصول لا يعد كشفياً بالمعنى المصطلح عليه لذلك المفهوم " الكشفى " والغرض منه ، وقد اشير الى ذلك فى التقارير البحثية لمتابعة العمل داخل مجموعة الأصول .

العلاقات الدولية ، القتال والتعامل الدولى - السلم والعلاقات الدولية) أو موضوعات فرعية تعد تفصيلا فى تلك الموضوعات الكلية .

٦ - التوجه الى التفسيرات الجزئية فى محاولة جمع تفسير هذه الآيات على نحو مقتضى أوجه الآيات والنصوص القرآنية .

٧ - ملاحظة الكتابات الأخرى المكملة فيما لو تعرضت لآيات تقع ضمن النصوص المجمعة حول الموضوع مثل كتب مفردات القرآن - غريب القرآن - مشكل القرآن - علوم القرآن - أسباب النزول - الناسخ والمنسوخ . الخ<sup>(١)</sup> .

هذه الخطوات المتابعة من تحديد الموضوع بدقة ، وجمع الآيات الخاصة بذلك الموضوع ثم النظر فى تفسير الآيات عبر كتب التفسير وكذا كتب علوم القرآن .

ولا يخفى ضرورة متابعة الكتابات والمؤلفات الحديثة كذلك بل وقبله كتب الحديث الحاوية للسنة النبوية ، وكذلك كتابات الفقه لتبين عناصر تفسيرها للآيات<sup>(٢)</sup> .

### إيجديات فهم النص القرآنى وبيئته :

هناك إيجديات تتعلق بالنص ذاته كما أن هناك إيجديات أخرى تتعلق ببيئة النص وأجوائه . ونعالج هذه القضايا بمزيد من التفصيل :

### أولاً : ترتيب النزول (مكى القرآن ومدنيه) :

فى سياق الحديث عن بيئة النص الخارجية التى تحيط به ، فتوجه الأفهام الوجهة الصحيحة المنضبطة تبدو عناصر ترتيب النزول للآيات من القضايا الغاية فى الأهمية عند بناء النسق التنظيرى المؤسسى على قاعدة النهج الموضوعى للتفسير ، وذلك فى

---

( ١ ) سترد الإشارة الى بعض هذه الكتب والكتابات فى ثنايا هذا البحث لانجد معها ضرورة لذكرها أو الإشارة إليها فى هذا المقام .

( ٢ ) حددت أربع مراحل أساسية لجمع المعلومات من المصادر الأصلية المختلفة والمكملة ، واستقر رأى المجموعة البحثية بعد أخذ رأى الفريق البحثى وكذا المستشار الشرعى لمشروع بحث العلاقات الدولية فى الاسلام من تحديد فئات أربعة من المصادر ( التفسير - كتب الحديث والسيرة - الكتابات الفقهية - الكتابات التاريخية ) إضافة الى الكتابات الحديثة فى الموضوع . والرجوع لجملة المصادر تلك سواء فى تحديد الآيات أو تفسيرها أمر من الأهمية اذ يعد صمن عملية جمع الاجتهادات المختلفة حول النص القرآسى ، ايا كانت مناهجها ومطائنها ، وهو ما يعنى منطقاً وضرورة القيام بعملية الجمع وتنقيتها فى مرحلة تالية وذلك وفق عناصر ضابطة وقواعد أساسية حاكمة يجب مراعاتها فى هذا المقام .

أطار قضية كبرى كان موضوع اهتمام علماء التفسير وهي التعرف على "مكي القرآن ومدنية" (١) .

ومن نافلة القول أن نؤكد أن الاهتمام بمنازل القرآن قد وجد اهتماما كبيرا منذ بدأ القرآن ينزل، فنجد أعلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم يضبطون تلك المنازل الخاصة بالقرآن آية آية، ضبطا يحدد الزمان والمكان .

ومن أهم فوائد العلم بالمكي والمدني (٢) :

- الاستعانة به في تفسير القرآن ، ذلك أن معرفة مواقع النزول تساعد على فهم الآية وتفسيرها تفسيراً صحيحاً ، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ويستطيع المفسر في ضوء ذلك عند تعارض المعنى في آيتين أن يميز بين الناسخ والسوخ ، فإن المتأخر قد يكون ناسخاً للمتقدم . ولا شك أن هذا أهم ما يعين على بناء سق نظري مستند إلى المنهج الموضوعي في التفسير .

- تفقه أساليب القرآن والاستفادة منها في أسلوب الدعوة إلى الله ، فإن لكل مقام مقالا ومراعاة مقتضى الحال من اخص معاني البلاغة وفقه المعاني ، وخصائص أسلوب المكي في القرآن والمدني منه تعطى الدارس منهاجاً لطرق الخطاب في الدعوة إلى الله بما يلائم نفسية المخاطب ، ويؤثر فيها بفاعلية . . . فلكل مرحلة من مراحل الدعوة موضوعاتها وأساليب الخطاب فيها ، كما يختلف الخطاب باختلاف أقطاب الناس ومعتقداتهم وأحوال بيئتهم ، ويبدو هذا واضحاً جلياً بأساليب القرآن المختلفة في مخاطبة المؤمنين والمشركين والمنافقين وأهل الكتاب، وهو ما يهيئ ويتيسر إلى اعتبار الواقع في المناهج والأساليب وتنزيل الأحكام جملة .

- الوقوف على السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية ، ذلك أن تنافع الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سائر تاريخ الدعوة بأحداثها في العهد المكي

---

(١) انظر في ترتيب النزول للقرآن مكية ومدنية : محمد الصادق قمحانوي ، مرجع سابق ، ص ٤٥

ومعناها ، وكذا : محمد الهادي كريدان . مكي القرآن ومدنية ، الجماهيرية : طرابلس - سنة العامة للنشر .

١٩٨٤ ، د . محمود سيوني فودة ، المرشد الوافي في علوم القرآن ، القاهرة ، مطبعة الامة ، ١٩٨٢ ، ص

ص ٨٥ - ١١٣ ، ولا شك أن التعرف على المكي والمدني يعين على معرفة سيرة الرسول (صلى الله عليه

وسلم) فتابع الوحي سائر تاريخ الدعوة بأحداثها في كلا العهدين المكي والمدني . وانظر - في حديثه يعتبر

مرجع أصيلاً لهذا السيرة ويقطع دابر الخلاف عما تنصارب الروايات وتختلف الآراء . . . انظر - مناع

النقصر . صاحبت في علوم القرآن . السعودية - مستورات العصر حديث . ١٩٧١ . ص ٣ .

(٢) د . السيد احمد عبد القفار . قصايا في علوم القرآن تعين على فهمه ، الاسكندرية : دار المعرفة

الجامعية ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٦ .

والمدني منذ بدأ الوحي حتى آخر آية نزلت والقرآن الكريم هو المرجع الأصيل لهذه السيرة ، بما لا يدع مجالاً للشك فيما روى عن أهل السير موافقاً له ويقطع دابر الخلاف عند اختلاف الروايات في ضوء ترتيب النزول وأهمية التعرف على ذلك يبدو لنا جهداً بحثياً موفقاً في هذا المقام يشكل مفتاحاً منهجياً للتعامل مع النصوص القرآنية وترتيب سور القرآن ، خاصة المدني منها ، وفي سياق تزكية هذا الجهد في الدراسة التاريخية لمشروعية الجهاد بعد دراسة القرآن دراسة متأنية <sup>(١)</sup> يتأكد منها أن جميع الآيات القرآنية الواردة في الجهاد تشريعاً ودعوة ووقائع مدنية، وليس في المكية منها ما يؤدي إلى ذلك ولا شك أن السور المدنية من أولها نزولاً إلى آخرها قد أسهمت في رسم خطة الجهاد في سبيل الله ومعاملة أعداء الإسلام وخصومه معاملة تختلف من فئة لأخرى حسب تكيف حالها وطبيعتها ، ومن مرحلة إلى أخرى بما يتفق مع طبيعة الدعوة الإسلامية ومنهجها الحركي المتطور وهذا بدوره يؤكد ضرورة ترتيب السور المدنية ترتيباً تاريخياً بحسب النزول ، وحصل الباحث في دراسة الكثير من الروايات <sup>(٢)</sup> منها القوى ومنها ماهر دون ذلك ومنها ماهر الضعيف الذي لا تجدر الثقة به والاعتماد عليه، فاختار التي رأى أنها أهمها واقراها سنداً ومتنا :

**الأولى :** ينتهي سندها إلى ابن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس وهي من أقوى الروايات ويدعمها سنداً ومتنا أن الزركشي قد ساق في البرهان على استقرار الثقات من الرواة عليها .

**الثانية :** عن سعيد بن جبير إشارة إلى ترتيب مصحف جعفر الصادق للسور المدنية، ورواها الوحيد سعيد بن جبير وهي توافق مصحف ابن عباس من أسماء السور في ترتيبها على تاريخ النزول وإن كان بينهما بعض اختلاف في الترتيب ، وقد سبق تقوية رواية ابن عباس مما يقوى هذه الرواية أيضاً .

**الثالثة :** تنتهي عند سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، قال سألت النبي عليه الصلاة والسلام عن ترتيب القرآن ، وهي تكاد تتفق تماماً مع الروایتين السابقتين إلا أنه سقط منها سورة الصف وزيد عليها سورة النجم وهي مكية .

**الرابعة :** رواها البيهقي وهي تنتهي إلى كريمة والحسين بن أبي الحسن ووثق العلماء رواتها .

( ١ ) انظر : كامل سلامة الدقس ، آيات الجهاد ، ص ٥٧ .

( ٢ ) انظر تفاصيل هذه الروايات المختلفة في المرجع السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٩ .

الخامسة : نسبت لترتيب مصحف ابن عباس الا أن الزنجاني لم يذكر رواية هذه الرواية ولذا لا يمكن الحكم عليهم ولكن يظهر البون الشاسع بينها وبين الروايات الأربع الأولى .

وهناك مجموعة من الروايات الاخرى (السادسة والسابعة) عرضها الباحث وضعفها سندا ومتنا على مقالاه علماء الجرح والتعديل ، ويقلل من الثقة بهذه الروايات بعد الشقة بينها وبين الروايات الأربع الأولى مع أن اثنتين منها تمتان بنسب لابن عباس وهو الذى قيل إن الرواية الخامسة نقلت عنه ، وروايات اخرى متناهية فى الضعف اسقطت عددا من السور مما يؤثر على ترتيبها وروايات يصعب الانتفاع بها .

وبعد الاطمئنان الى اثبات اقوى الروايات والوقوف على سر قوتها من حيث سندها ومتنها وموافقتها لبعضها تقريبا يمكن وضع الروايات الأربع الأولى فى الدرجة الأولى وهى جديرة بالدراسة والمقارنة ، أما الروايات الاخرى فان الروايتين الخامسة والسادسة فى الدرجة الثانية، أما السابعة فهى بادية الضعف وتستحق أن تكون فى الدرجة الاحيرة . وقبل عقد المقارنات بين هذه الروايات واستخلاص النتائج منها فإنه من اللازم التأكد من أن هذه السور كلها مدنية وليس بينها من السور المكية شئ ، وبمقارنة الروايات المدنية والمكية يتأكد أن " سورة المطففين " مثلا سورة مكية وليست مدنية وأنها آخر ما نزل فى مكة ، وبالنظر الى ترتيب الروايات الأربع القوية بانها لاتذكر هذه السورة ضمن القرآن المدنى ، وعليه فيجب اسقاط هذه السورة عند المقارنة وكذا كل سورة مكية مثلها كسورتى النجم والسجدة وهما مكيتان بالاجماع، كذا فان الخلاف بين الروايات الناجم عن سقوط بعض السور لاحكم له ولا اعتداد به عند المقارنة ، وهذا الجدول يقارن بين الروايات الخمس الأولى<sup>(١)</sup> . ويحكم فى الخلاف بينها على اساس الأخذ بما اتفقت عليه اغلب الروايات ، فان اختلفت رجح بالسادة والسابعة ومناقشة الخلاف .

( ١ ) لاشك أن هذا الجدول يعتبر عملا علميا منهجيا مفيدا فى هذا المقام فان فوائده ترتب النزول مقررة غير

منكرة فى هذا المقام ، انظر جدول الترتيب فى : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

الرقم	الرواية الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	ما اتفقت عليه	ما اختلفت عليه	الفرج النهائي
١	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة
٢	الأنتقال	الأنتقال	الأنتقال	آل عمران	الأعمال	الأعمال	الأعمال	الأنتقال
٣	آل عمران	آل عمران	آل عمران	آل عمران	آل عمران	آل عمران	آل عمران	آل عمران
٤	الأحزاب	الأحزاب	الأحزاب	الأحزاب	الحشر	الأحزاب	الأحزاب	الأحزاب
٥	المتحنة	المتحنة	المتحنة	الثالثة	الأحزاب	المتحنة	المتحنة	المتحنة
٦	النساء	النساء	النساء	المتحنة	النور	النساء	النساء	النساء
٧	الزلزلة	الزلزلة	الزلزلة	النساء	المتحنة	الزلزلة	الزلزلة	الزلزلة
٨	الحديد	الحديد	الحديد	الزلزلة	الفتح	الحديد	الحديد	الحديد
٩	محمد	محمد	محمد	الحديد	النساء	محمد	محمد	محمد
١٠	الرعد	الرعد	الرعد	محمد	الزلزلة	الرعد	الرعد	الرعد
١١	الرحمن	الرحمن	الرحمن	الرعد	الحج	الرحمن	الرحمن	الرحمن
١٢	الانسان	الانسان	الانسان	الرحمن	الحديد	الانسان	الانسان	الانسان
١٣	الطلاق	الطلاق	الطلاق	الانسان	محمد	الطلاق	الطلاق	الطلاق
١٤	البينة	البينة	البينة	اصلاق	الانسان	البينة	البينة	البينة
١٥	الحشر	الحشر	الحشر	البينة	الطلاق	الحشر	الحشر	الحشر
١٦	النصر	النصر	النصر	الحشر	البينة	النصر	النصر	النصر
١٧	النور	النور	النور	النصر	الجمعة	النور	النور	النور
١٨	الحج	الحج	الحج	سور	---	الحج	الحج	الحج
١٩	المتفقون	المتفقون	المتفقون	الحج	المتفقون	المتفقون	المتفقون	المتفقون
٢٠	المجادلة	المجادلة	المجادلة	المتفقون	المجادلة	المجادلة	المجادلة	المجادلة
٢١	الحجرات	الحجرات	الحجرات	المجددة	الحجرات	الحجرات	الحجرات	الحجرات
٢٢	التحريم	التحريم	التحريم	الحجرات	التحريم	التحريم	التحريم	التحريم



٢٣	الجمعة	الصف	الجمعة	التحريم	التغابن	؟	----	الجمعة
٢٤	التغابن	الجمعة	التغابن	الصف	الصف	؟	----	التغابن
٢٥	الصف	التغابن	----	الجمعة	المائدة	؟	----	الصف
٢٦	الفتح	الفتح	الفتح	التغابن	التوبة	الفتح	----	الفتح
٢٧	المائدة	التوبة	المائدة	الفتح	النصر	؟	----	المائدة
٢٨	براءة	المائدة	براءة	براءة	----	براءة	----	براءة

وقراءة الجدول <sup>(١)</sup> توضح اتفاق الروايات الخمس القوية على السور المدنية تقريبا فيما عدا اربع سور هي (الجمعة والتغابن والصف والمائدة) . وهي السور التي نزلت في رحلة واحدة ما بين صلح الحديبية وغزوة تبوك . أما سورة الجمعة فقد اتفقت الروايتان الأولى والثالثة على نزولها بعد التحريم وقد وضعها في هذا الترتيب الروايتان السادسة والسابعة . فعلى هذا فالراجح نزولها بعد التحريم لمناسبتها لما قبلها من السور التي تنذر الكافرين من المنافقين وغيرهم بعذاب الدنيا والآخرة ، وفيها ذم للمنافقين الذين يتباطئون عن تلبية نداء الصلاة وتويخ للذين يخرجون من المسجد قبل تمامها .

أما سورة التغابن فقد اتفقت الروايتان الأولى والثالثة على نزولها بعد الجمعة وهو نفس الترتيب الذي وضعتها فيه الروايتان السادسة والسابعة ، وعليه فهي بعد الجمعة أما سورة الصف فقد روت الرواية الأولى والخامسة نزولها بعد التغابن وسقطت من الرواية الثالثة ، وما يؤيد ذلك الرواية السادسة التي وضعتها في الترتيب بعد التغابن فهي اذن بعد التغابن .

أما سورة المائدة فقد اتفقت الروايتان الأولى والثالثة على وضعها بعد الفتح وأيد هذا الترتيب الرواية السادسة ، وهذا هو الراجح لأنها نزلت بعد صلح الحديبية الذي نزلت فيه سورة الفتح .

وعلى هذا يكون الترتيب كما هو مبين في الجدول للترجيح النهائي بين الروايات، ومن نافلة القول في هذا المقام التنبيه على أن هذا الترتيب على أساس من التحقيق والتمحيص لايعنى اطلاقا أن السورة بكاملها قد نزلت في هذا الترتيب ، فالسور الطويلة قد تعددت فيها المواضع وتوعدت ، وفي بعضها دلالات على ان بعض فصول وآيات سورة متقدمة في ترتيب النزول قد نزلت بعد فصول وآيات سورة متأخرة ،

( ١ ) ومي اصول قراءة الجدول يجب مطابقة ماأكده الباحث كامل سلامة الدفء من معايير مهجية صارمة ولاشك أن هذا يعيد في أكثر من محال . انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ .

وبالعكس ومع أن هذا بارز في السور الطويلة أكثر فانه يلاحظ في بعض السور المتوسطة بل والقصيرة أيضا ، ومع ذلك فانه ليس من العسير تمييز ذلك ، كما ان هذا لا يعطل امكان الانتفاع من ترتيب نزول السور المدنية ، والسبيل الى ذلك هو محاولة ترتيب احداث التاريخ الاسلامي المعاصر انذاك لنزول القرآن وفقا لنزوله ، ويقتضى هذا مراجعة اسباب نزول السور وقد راعى المتقدمون هذا الاصل في تقسيمهم السور القرآنية الى مكية ومدنية . وهذا الترتيب والتعرف عليه لابد أن له من الدلالات المنهجية في فهم النصوص القرآنية واجوائها خاصة اذا ماتعلق الأمر برسم الخطوط والمسارات الاساسية لحركة الدعوة ومناهج واساليب الجهاد في سبيل الله <sup>(١)</sup> .

ثانيا : أسباب النزول: لاشك أن التعرف على اسباب النزول من أيجديات فهم معاني القرآن اذ أن معرفة اسباب النزول لازمة لمن اراد علم القرآن فانها تعين على فهم الآية " ، فان العلم بالسبب يورث العلم بالسبب وكما أن اسباب النزول تعين على فهم الآيات فانها تفضي الى المعرفة بظروف النص وملابساته وارتباطه بالواقعة ووضوح الاحوال عند التنزيل ، ومن خلال تلك المعلومات يتبين ان النص القرآني موافق لمقتضيات الاحوال، ملبي لمطالب الناس وحاجاتهم ، وهذا يشير بصورة قاطعة الى ضرورات اعتبار الواقع في فهم النصوص ، وهذا كله يعمل على كشف الغموض والتعرف على الدلالات المقصودة . ومن الأمور اللازمة في فهم النصوص عامة الوعي بالقاتل ، والدواعي التي من اجلها جاء النص والهدف المقصود من ورائه ، وكافة الظروف المحيطة به حتى يتمكن اندارس من ادراكه وفهم أبعاده وانقشاع كل الملابسات التي تعوق توضيحه ، واذا كان هذا في النصوص عامة فإنه في النص القرآني أولى ، ومعرفة اسباب النزول لاتقتصر على ما يحدث في البيئة الزمنية أو المكانيه فحسب بل يتطرق الأمر الى تفهم ذلك الاتصال الوثيق بكل ما يحيط بالنص القرآني حتى يمكن فهم الدلالة المقصودة من وراء الأسلوب <sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) في هذا السياق تبدو لنا أهمية بناء عناصر السيرة النبوية من خلال القرآن - كما أشرنا فيما سبق - خاصة في أطوار الدعوة ووسائلها ، وفي هذا السياق يمكن مطالعة أكثر من كتاب انظر على سبيل المثال :

د . عبد المبدى عبد القادر عبد الهادى ، السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة ، القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ١٩٨٨ ، متر الغضبان ، المنهج الحركي لسيرة النبوية ، عمان : مكة المنار ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، انظر أيضا : د . أكرم ضياء العمرى ، المجتمع النوى في عهد النبوة (الجهاد ضد المشركين ) ، المدينة المنورة . د . م . ت . ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

( ٢ ) يؤكد على هذا اللزوم لمعرفة أسباب النزول وأهمية ذلك الشاطبي ذلك أن " معرفة اسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن . . . " انظر الشاطبي ، الموافقات في اصول الشريعة ، القاهرة : المكتبة التجارية ، د .

ومفهوم المخالفة فإن الجهل بالمناسبة واسباب النزول يصعب معه الإدراك الكامل لأغراض النصوص ويحملها - في غالب الأحيان - على غير مقصودها ، فعلى المتصدى للنصوص القرآنية الدارس لها والباحث فيها بغرض التعرف على معانيها وفهم لمقاصدها أن يلم بخلفية التنزيل ليتعرف على ظروفه الاجتماعية والتاريخية ونحو ذلك ، مما يعين على الفهم والعلم الدقيق لهذه النصوص ، فالقرآن جاء في كثير من آياته وفقاً لهذه المقتضيات ولم يأت دفعة واحدة ، فتنزل معالجا وموضحا ومعلما كلما دعت الحاجة الى ذلك فالمناسبة هي الطريق الأساسي الذي سلكه التشريع الاسلامي والدعامة الحقيقية لمنهج الدعوة ومساهمة الأسباب في فهم النص القرآني والتوصل الى الدلالة الواضحة أمر غير منكور ، اذ تشعر الدارس بنبضات الآية القرآنية وحركتها ، وتحقيق فاعلية النص ومراعاتها ، كل ذلك يعد سندا قويا في توجيه النص الوجهة الصحيحة بما يفى بالغرض والهدف واهمالها يجعل من التفسير أمرا محوطا بالغموض . وتعتبر اسباب النزول والتعرف عليها من أهم القرائن التي تساعد على فهم الدلالة وتحديد ما اذا لم تتوفر القرينة اللفظية بذكرها في نفس الآية أو في مكان آخر ، كان سبب النزول آنذاك قرينة معاونة على توضيح النص ، ذلك أن فهم النص وإدراك مقصده ليس متوقفا على معرفة الدلالات اللفظية فحسب وإنما لمعرفة الأسباب دخل كبير يعين على الإدراك الصحيح<sup>(١)</sup> .

ومن القضايا التي تثار بصدد التفسير الموضوعي قضية الجمع بين الآيات المختلفة في موضوع واحد والجمع يقتضي الوعي والمعرفة بالنصوص ودلالاتها ووجهتها في نسق نظري يتخذ من إجمديات التعامل المنهجى مع النص القرآني منهجا قويا ، وضمن فهم

---

ت . ٠ ، ح ٣ ، ص ٣٤٧ ، انظر ايضا ابن تيمية ، مقدمة في أصول التفسير ، تحقيق : محيي الدين الخطيب ، القاهرة : المكتبة السلفية ، ط ٥ ، د . ت ، ص ١٤ ، انظر ايضا : محمد مصطفى شلبي ، أصول الفقه الاسلامي ، ٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص ٩٩ . انظر كذلك ، جلال الدين السيوطي ، لباب القول في اسباب النزول ، بيروت : دار احياء العلوم ، ١٩٧٨ ، ص ٦ ، اذ أوضح أهمية اسباب النزول من خلال بيان تصانيف القدماء في هذا الفن كما اشار الى ذلك في الالتقان في علوم القرآن ، القاهرة : البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٥١ ، ج ١ ، ص ٣١ ، انظر ايضا : جلال الدين السيوطي ، الالتقان في علوم القرآن وبهامشه كتاب اعجاز القرآن للباقلاني ، دار الفكر للطباعة والنشر ، د . ت ، ص ١ ، ج ١ ، ص ٢٩ ومابعدها . وكذا يمكن ملاحظة مناع القطان ، مباحث في علوم القرآن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ص ٧٨ ، اذ يشير الى ضرورة تفهم أن الحديث عن أهمية اسباب النزول لا يعني بحال التكلف في ذلك كما لا يعني أن يلتمس الانسان لكل آية سبباً .

( ١ ) انظر في ذلك : السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ومابعدها ، وكذا تلزم مطالعة المقدمات في صدر تفسير الطاهر بن عاشور ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ - ٥٠ .

"بيئة النص" تأتي - كما تقدم- الإشارة إلى أسباب النزول كمقدمة لازمة وضرورية قبل التعامل مباشرة مع النص<sup>(١)</sup> .

فإذا كانت الجماعة الإسلامية في مفتتح الدعوة قد جعلت من نصوص القرآن حياة لها وعمل ممارسة يومية ، شكلت هذه النصوص محتوى عوالمها المختلفة في الساحة الحضارية آنذاك . بمشتملاتها من عالم أفكار وأشخاص وأشياء وأحداث ، اذ كانت تعيش التجربة بتفاعل حي برز في هذا النزول المنجم للقرآن - الذي سبقت الإشارة اليه - ليوالكب الأحداث ويتفاعل معها .

وكانت المناسبة القرآنية تثير في تلك الجماعة عناصر التزام وقواعد رابطة إيمانية تعرف على النص فتستصحيه بعمل مدركة لحقيقة النص ومقاصده ، وكان ذلك الإدراك أكبر والفهم أعمق والتفاعل أقوى ، لذا نجد أن تلك المرحلة كان لها الأثر الشديد في نفوس من صاحبوا الرسول صلى الله عليه وسلم وقد أدى الاسلام من جانب معتنقيه فاعلياته متجسدة في المكان والزمان وتشكلت العوالم المختلفة على صبغة القرآن وطريقته ومنهجه . ونظرا لعمق التجربة وفاعليتها فكرا وحركة برز المؤمنون كأمثلة حية تترجم النص القرآني ، وكانو من عظم تحملهم المسئولية يتخوفون مما قد يحدث من اختلاف بين الاجيال اللاحقة في فهم النص لبعد الشقة بينهم وبين جو التنزيل<sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) لاشك أن أسباب النزول تعد ضمن منظومة الانبيديات المنهجية وبعد التفسير الموضوعي من أهم المحالات التي توظف هذه الانبيديات باعتبارها ضرورة لازمة وتشغيلها في سبيل مهجى يعنى معرفة أحواء النص وبيئته ، لمعرفة أسباب النزول تحدد بشكل أو بآخر مستوى أو بآخر وجهة تفسير النص دون تحميل النص دلالات ليست منه أو تأويلات ليست فيه ، أنظر في عملية التوظيف تلك : باقر الصدر - مرجع سابق ، ص ٣٦ - ٣٧ .

( ٢ ) انظر في هذا السياق السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٣٤ وما بعدها . ويؤكد الشاطبي مشير الى ذلك الحذر بحكاية حادثة عمر بن الخطاب وابن عباس . " حلا عمر بن الخطاب ذات يوم فجعل يحدث نفسه : كيف تختلف هذه الأمة ونيها واحد وقبيلتها واحدة ؟ فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما نزل وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما نزل ، فيكون لهم فيه رأى فاذا كان لهم فيه رأى اختلفوا واقتتلوا ، فزجره عمر وانتهره ، فانصرف ابن عباس ونظر عمر فيما قال معرفه فأرسل اليه فقال : أعد ماقلت فأعاده عليه فعرف عمر قوله ، وأعجبه وأن ماقلته صحيح الاعتبار . الشاضى ، الموافقات . . مرجع سابق . ح ٣ . ص ٣٤٨ . ويشير الطاهر بن عاشور الى طرف آخر من هذا الحذر في تناول أسباب النزول وأن ذلك مزلق خطر يجب تحرى الدقة فيه وفي وجهته وتوظيفه في فهم النص القرآني اذ ينبه أنه قد " . . . أولع كثير من المفسرين بتطلب أسباب نزول آى القرآن ، وهى حوادث يروى

وإذا كانت معرفة أسباب النزول ولزوم ذلك لا يختص به التفسير الموضوعي وإن أفرد بالتأليف كموضوع يتعلق بأبجديات المنهج للتعامل مع النص القرآني ولشدة العناية به، فإن التفسيرات الجزئية قد جعلته مدخلا أساسياً لفهم الآيات وملاحظة معانيها، فإن العناية تصبح أشد والاهتمام بها أولى حين التوجه إلى المنهج الموضوعي في التفسير، ذلك أن تلك المعرفة تعد واحدة من ابجديات أخرى - إن لم تكن أهمها - لعناصر الجمع الموضوعي الاستقرائي للأدلة والنصوص المتعلقة بهما وضمها إلى بعضها لبيان موضعها من خريطة التأصيل النظري للموضوع ككل، فمعرفة الأسباب جزء لا يتجزأ من معرفة مقاصد الآيات ووجهتها وإمكان جمع دلالاتها إلى الأخرى وربما يكون لها مدخل في نفى غموض أو دفع تعارض متوهم، كل ذلك لأحداث التواتر المعنوي للأدلة في منظومة نظرية متكاملة.

ذلك أن المدلول الحقيقي الذي يقصد إليه النص القرآني لا يتأتى ولا يكتمل إلا بمعرفة أسباب النزول التي تنظم من العوائد مالا غنى عنه للباحث من مثل إدراك الدلالة اللفظية ومعرفة المعنى المراد، والتعرف على دلالة النص جملة وبيان مقصده، ومعرفة خصوصية الدلالة اللفظية وإن جاءت في صورة العمومية والتعرف على عمومية الحكم

---

أن آيات من القرآن برلت لأجلها لبيان حكمها أو لحكايتها أو إنكارها أو نحو ذلك وأعربوا في ذلك وأكثروا حتى كاد بعضهم أن يوهم الناس أن كل آية من لقرآن نزلت على سبب، وحتى رفعوا الثقة مما ذكرها ٠٠ انظر: الطاهر، مرجع سابق، ص ٤٦، ويكمل اليسابوري هذه الحدود المنهجية التي ينبغي الفطنة إليها عند توظيف أسباب النزول في فهم حقيقة النص ووجهته بقول فصل في ضرورة متابعها من حائز منهجين أحدهما يتعلق بالاثبات فقال "٠٠ لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا النزول والتأني يتعلق بتصريف وجهته فالراجح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، انظر: اليسابوري، أسباب النزول، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ١٩٦٩، ص ٤٠ ويوضح ذلك الطاهر "٠٠ ولكي لا أعذر أساطين المفسرين الذين تلقفوا الروايات الضعيفة فأنتموها في كتبهم ولم ينهوا على مراتبها قوة وضعفا حتى أوهموا كثيرا من الناس أن القرآن لا تنزل آياته إلا لأجل حوادث تدعو إليها، ومن هذا الوهم فإن القرآن جاء هاديا إلى مانه صلاح الأمة في أصناف الصلاح فلا يتوقف نزوله على حدوث الحوادث الداعية إلى تشريع الأحكام، نعم إن العلماء توجهوا فيها فقالوا إن سبب النزول لا يخص الا طائفة شاذة ادعت التخصيص بها، ولو أن أسباب النزول كانت كلها متعلقة بآيات عامة لما دخل من ذلك ضرر على عمومها، إذ قد أراحنا أئمة الأصول حين قالوا " العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لكن أساسا كثيرة راجح روايتها ليس مراد من تخصيص عام أو تقييد مطلق أو الجاء إلى محمل، فتلك هي التي قد نقف عريضة أمام معاني التفسير قبل التنبيه على ضعفها أو تأويلها " الطاهر، مرجع سابق، ص ٤٦، ورجح السيوطي الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وجعل الأول الأصح عنده انظر السيوطي، الاتقان، ج ١، ص ٢٩.

أو خصوصيته على الرغم من أن الراجح والأصح لدى العلماء " أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"، فنزول الآيات لأسباب خاصة لا يعنى عدم تعديها الى اسباب اخرى تماثلها ، فقد تجيء الآيات عقب حادثة بعينها الا أنها تناولت حكماً عاماً يمكن أن يطبق على هذا الموقف المذكور وعلى التماثل من وقائع اخرى ، فعمومات الكتاب والسنة لم تكن مختصة بشخص معين أو حادثة معينة وإنما تتعلق بنوع ذلك الشخص والمواقف والحوادث المماثلة ، أما اذا نزلت الآية فى معين ولم تتناول اللفظ فى عمومه - وهذا ما تحدده معرفة سبب النزول بما يمكن من معرفة خصوصية الدلالة وتلك الفوائد وغيرها كثير - ليست الا نماذج تشير الى ضرورة معرفة علم الاسباب وإلا حار الباحث واضطرب بين الشبه والاشكالات التى يتعذر الخروج منها الا بهذه المعرفة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً : الناسخ والمنسوخ :

سلف القول أن أهم الأبعاد المنهجية الأساسية لفهم بيئة النص والمترتبات عليه والتعامل معه هو الناسخ والمنسوخ<sup>(٢)</sup> ، وقد تفاوتت المواقف والتوجهات حيال ذلك ما بين مفرط فيه قائلًا بعدم وجود النسخ فى القرآن ، وآخرون توسعوا فيه الى حد أن جعلوا الآية الواحدة لأكثر من مئة آية ، وأدخلوا فى النسخ ما ليس منه (من تعميم وتخصيص ، ومن اطلاق وتقييد . . . وغيرها مما يوهم بذلك ) ، والأمر يحتاج اتخاذ موقف متفحص اذ أن معظم تلك التوجهات التى أفرطت وفرطت تعلق أمرها بذلك بموضوعات تخص العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، والضبط القاصد بين طرفي الافراط والتفريط لا بد أن يكون له مدخل فى هذا المقام ، كما أن له جمهوره من العلماء ، وموضوع النسخ يترتب على معرفة " ترتيب النزول " للآيات والسور ، وحيث أن هذا ليس الا مدخلاً منهجياً فتعرف فيه على النسخ مفهومًا وطبيعة وآثاراً فإنه لا يستغرق كافة جوانب الموضوع وتفصيلاتها اذ يحتاج ذلك دراسات مفصلة وتطبيقية لأهمية هذا الموضوع وخطورته .

( ١ ) انظر : السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٧٢ ، وانظر أيضاً : الامام شاه ولي الدين

الدهلوى، الفوز الكبير فى اصول التفسير ، القاهرة : مجلة الأزهر، رجب ١٤٠٤ هـ ، ج ١ ، ص ٦٧ - ٧٦

( ٢ ) النسخ لغة الازالة والنقل ، وفى الاصطلاح / أن يرد دليل شرعى متراضياً عن دليل شرعى مقتضياً

خلاف حكمه فهو تبديل بالنظر الى علمنا ، وبيان لمدة الحكم بالنظر الى علم الله تعالى . قال الله تعالى "

مانسخ من آية أو نسخها نأت نخير منها أو مثلها . . . " (البقرة / ١٠٦) وشرعاً : هو بيان انتهاء الحكم

الشرعى مما حق صاحب الشرع وانهائه عند الله تعالى معلوم ، الا أنه فى علمنا كان استمراره ودوامه

فبالنسخ علمنا انتهاءه ، فكان فى حقنا تبديلاً وتغيراً قال الله تعالى ﴿ واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما

ينزل قالوا . . . ﴾ (النحل / ١٠١) ، انظر : خالد عبد الرحمن العك ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

قضية النسخ إذاً من أخص القضايا التي تتعلق بالنص القرآني ، اذ يقتضى النسخ انتهاء العمل بالحكم المبسط من الآية المنسوخة وتبديله بحكم آخر .

وحكمة النسخ<sup>(١)</sup> قد تنصرف الى المصلحة والطاعة والامثال أو تبدل الأحكام حتى يستقر التشريع بحكم مناسب أو الى ذلك جميعاً وغيره ، والنسخ قد ينصرف الى حكم أكثر كلفة تدرجاً في الالتزام نحو الأشد وهو أمر يرد الى نفى الحرج ، وكذلك قد ينصرف الى التيسيرات التي ألحقت ببعض التكاليف عن طريق نسخ الحكم القائم بحكم آخر أيسر منه بغرض التيسير ، وكله داخل في الامعان في رعاية الله لعباده ورفع الحرج عنهم والتخفيف عنهم ومراعاة مصالح الناس فاقترضت حكمة الشارع الحكيم ألا ينقلهم دفعة واحدة الى ما يستقر عليه التشريع آخر الأمر ، بل سلك بهم طريق التدرج في التشريع بأن ينقلهم من حالة الى حالة الى أن تنهياً نفوسهم الى تقبل حكمه النهائي فيأتي ذلك الحكم ، وفي هذا التدرج قد لا تكون الأحكام المتدرجة متعارضة، بل تكون أحكاماً يسلم فيها الحكم السابق الى ما بعده أو يكون خطوة تتبعها اخرى الى أن يصل الى الغاية فتكون الأحكام السابقة تمهيداً للحكم الأخير ، وقد تكون الأحكام المتدرجة متعارضة كما في النسخ ، فيشرع الحكم الملائم لحاجهم أول الأمر، فاذا القوا الخروج على ما تعودوه جاء حكم آخر . وقد يكون الحكم الأول لاستمالة القلوب إلى هذا الدين الجديد كما في مسألة القبلة .

والنسخ لا يكون في جميع الأحكام بل في الاحكام الشرعية التكليفية الجزئية التي تحتل الوجود والعدم ، أى تحتل كونها مشروعة أو غير مشروعة في نفسها في زمن النبوة بمعنى أن مصلحتها تتغير فتكون في وقت نافعة وفي آخر ضارة ، وعلى ذلك لا يدخل النسخ الأحكام الآتية<sup>(٢)</sup> :

- الاحكام الكلية والمبادئ العامة (كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام ، وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وكل عمل ليس عليه أمرنا فهو باطل ، ولا اكراه في الدين ، والعدل ، ومقاصد الشريعة العامة . . . الخ

---

( ١ ) انظر في حكمة النسخ : محمد الصادق قمحاري ، مرجع سابق ، ص ٩٦ ، السيد احمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، نعلك ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ . ولستأني حاجة الى التنويه أن هالك تعرضاً لكافة الموضوعات الخاصة بالمحدثات المنهجية للتعامل مع النص القرآني في مصادر ومطال كثيرة من انقديم والحديث والتي تتعلق حملة تدعى أصول التفسير أو علوم القرآن لا يجد الباحث من سعة لذكرها جميعاً في هذا المقام .

( ٢ ) د . مصطفى شلي ، أصول الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٥٣ - ٥٥٤ .

- الأحكام التي تحتل عدم المشروعية كالأحكام الأصلية المتعلقة بالعقائد (كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) وامهات الفضائل والقيم (كالعدل والصدق وأداء الأمانات والوفاء بالعهد) وماشابه ذلك لأن حسننها لا يتغير .

- والأحكام التي لا تحتل المشروعية ، كالكفر وأصول الرزائل كالظلم والكذب والخيانة والغدر وماشاكل ذلك لأن قبحها لا يتغير .

- الأحكام التي لحق بها ما ينافي النسخ كالتأييد نصا ودلالة ، لأن التأييد يقتضى حسننها على الدوام والنسخ ينافيه ، وكذا الأحكام التي لم يثبت نسخها في عصر الرسالة صراحة أو ضمنا فإنها مؤبدة لا تحتل النسخ لأنه خاتم النبيين ولا نسخ الا بلسان نبي ولا نبي بعده ، وكذلك للأحكام التي لحقها التوقيت ، لأن التوقيت يبان انتهاء مدة الحكم فلا يظن أحد تعلقه بعد موته حتى يحتاج الى رافع يرفعه ، وزوال الحكم المؤقت بانتهاء وقته المحدد لا بالإباحة التي جاءت بعده وليس ذلك نسخا .

ويُشترط للنسخ عدة شروط بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه <sup>(١)</sup> ، أما المتفق عليها :

- أن يكون المنسوخ حكما شرعيا عمليا جزئيا ثبت بالقرآن أو بالسنة مطلقا عن التأييد أو التأييد على الأصح متقدما في النزول على الناسخ ، وأن يكون الناسخ قولاً في القرآن أو السنة أو فعلا من السنة متأخرا عن المنسوخ ، أما من الشروط المختلف فيها أن يكون للمنسوخ بدل أخف من المنسوخ أو مثله شرطه الظاهرية لظاهر الآية ﴿مانسخ من آية أو ننسخها نأت بخير منها أو مثلها﴾ ولم يشترطه جماهير الفقهاء لأنه قد وقع النسخ الى غير بدل وكذا فقد وقع النسخ الى ما هو أشد منه واختلفوا كذلك في أن يكون النسخ بعد التمكن من الفعل والمراد به مضى زمن يسع الفعل المأمور به بعد وصول الأمر الى المكلف لأن حكم النسخ بيان مدة العمل بالبدل لأنه المقصود بالأمر والنهي لا مجرد الاعتقاد ، ولم يشترط ذلك جمهور الحنفية لأن عقد القلب مقصود ويتحقق به الابتلاء .

وللنسخ وجوه <sup>(٢)</sup> فيجوز النسخ الى غير بدل ، والنسخ الى بدل مساو ، والنسخ الى بدل أخف ، والنسخ الى بدل أشد من المنسوخ ، والنسخ من الحظر الى الاباحة ، وقد يكون النسخ صريحا وضمنيا فالأول هو الذي يأتي التصريح به في دليل الحكم الناسخ كما في قوله تعالى " الآن خفف الله عنكم . . . الآية " والنسخ الضمني وهو ما لم يصرح به الشارع ولكنه يفهم ضمنيا حينما يأتي نص بحكم يخالف الحكم سبقه

( ١ ) المرجع السابق ، ص ص ٥٥٤ - ٥٥٦ .

( ٢ ) المرجع السابق ، ص ص ٥٥٦ - ٥٥٨ .



فى الذ ول وتعدر الجمع بينهما أو ترجيح دليل أحدهما على دليل الآخر فيفهم من ذلك أن المتأخر ناسخ للمتقدم .

ويتفق الفقهاء أن النسخ لا يقع الا فى زمن الرسالة فلا يكون النسخ والمنسوخ الا من كتاب أو سنة . أما الاجماع فلا يصلح أن يكون ناسخاً ولا منسوخاً ، وكذا القياس ، واذا كانت كلمة الفقهاء متفقة على أن النسخ لا يكون إلا فى الكتاب والسنة اذا تساوى النسخ والمنسوخ فى الثبوت والدلالة ولكنهما اختلفا فى نسخ أحدهما الآخر <sup>(١)</sup> .

### ولمعرفة النسخ طرق منها <sup>(٢)</sup> :

النص الصريح على الرفع ، أو اشمال النص على ما يرشد الى الحكم المتأخر النسخ كقوله تعالى : " الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً " . الآية .

- معرفة التاريخ مع التنافى بين الحكمين بأن يكون أحدهما نفيًا للآخر ، ويُعلم ذلك بقول يُنبىء بنفسه عن التقدم ، كأن يقول الصحابى ابيع لنا هذا عام الحديبية ثم نهينا عنه عام الفتح ، أما قول الصحابى كان هذا الحكم ثم نسخ ، أو قوله هذا نسخ هذا ، ففيه اختلاف فهو عند الشافعية والمعتزلة لا يدل على النسخ لأنه يجوز أن يكون قالها اجتهدا ، بينما الحنفية يشترطون به النسخ لأن الصحابى عدل فاذا اخبر بالنسخ يكون ذلك عن توقيف وسماع من الرسول صلى الله عليه وسلم فيقبل .

ومنها اجماع الصحابة على النسخ ، وقد ثبت باجماع الأمة على خلاف ماورد به الخبر فيستدل به على أنه منسوخ لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### أبجديات فهم النص القرآنى:

أولاً : اللغة العربية والقرآن: من أهم أبجديات فهم النص القرآنى ، اللغة العربية ، فالقرآن نزل بالعربية ، حتى أن توجهها فى التفسير قد اختط منهاجاً لغوياً ليؤكد حقيقة أساسية ، لايجوز الغفلة عنها ، أن معرفة العربية هى من علوم الوسائل والآلة التى لا يفهم القرآن بدونها ، وحتى اعتبرت العربية فهما ووعيا من الدين <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) المرجع السابق ، ص ص ٥٥٨ - ٥٦٤ .

( ٢ ) وهى طرق معرفة السج أنظر . المرجع السابق ، ص ص ٥٦٨ - ٥٦٩ . وانصر يصا . شادولى الله

الدهلوى ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ص ١٤١ - ١٤٢ .

( ٣ ) خالد العك ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ وما بعدها .

وقد كان اهتمام الشاطبي بمدخل اللغة العربية وأهميته سواء في تفسير القرآن أو تفهمه والبحث فيه عظيماً إذ جعل من ذلك شرطاً لا يمكن التهاون به في القراءة للنص القرآني ، وكأنه ينبه أصحاب القراءات الجديدة التي يهتمون فيها أصول اللغة وفقهها الى خطأ ذلك ، بحيث يضل عن الأداة فيذهل عن المقصد ولا يدرك الغاية فمن " . . . أراد تفهم القرآن فمن جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل الى تطلب فهمه من غير هذه الجهة " (١) .

فكان حقاً على من أراد فهم معانيه وإدراك مراميهِ أن يكون على جانب كبير من التمكن في اللغة العربية وإلا لا يقدر على شيء من ذلك ، ولقد كان العرب في عهد نزول القرآن على جانب كبير من الإحاطة بلغتهم ومعرفة أساليبها وإدراك حقائقها ، فكانوا بذلك أقدر الناس على فهم القرآن وإدراك معانيه واستيعاب مراميهِ ومن جاء بعدهم كان أقل منهم درجة بل درجات . . . فكلما كان البعد عن صفاء اللغة كان البعد أشد في إدراك معاني القرآن وفهم مقاصده وأحكامه .

وإذا كان ذلك يشير الى أهمية اللغة في التفسير وفهم القرآن وانها لازمة من اللوازم الا أن ذلك لا يعنى الاكتفاء بالنهج اللغوي والاقتصار عليه فتفسير القرآن بمجرد اللغة العربية مزلق خطر ، فابن تيمية يشير الى " . . . قوم فسروا القرآن بمجرد مايسوغ في أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر الى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه ، والمخاطب به ، . . . حيث راعوا مجرد اللفظ ومايجوز عندهم أن يريد به العربي ، من غير نظر الى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام " (٢) .

ومن أهم المجالات الواجب تتبعها في هذا المقام مايسمى بغرائب الالفاظ في القرآن، وكذا النحو والاعراب من مداخل البحث وفهم النص القرآني ، فتلك علوم أو معلومات يُتوصل بها الى ضبط الالفاظ العربية وتؤدي بها المعاني على الوجه الصحيح، كما يُدرك بها معاني النصوص ومقاصد تركيبها ومؤدى الفاظها (٣) .

---

( ١ ) الشاطبي ، الموافقات . . . ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٦٤ .

( ٢ ) ابن تيمية ، مقدمة في اصول التفسير ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

( ٣ ) السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ ومابعداها ، انظر بصفة خاصة : ابن قتيبة ، تفسير غريب القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، القاهرة ك دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٨ ، ص ٤ (المقدمة) ، الامام عبد القادر الحرجاني . دلائل الاعجاز ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٣٦٧هـ ، ص ٣٠٤ ، أسو الركعات بن الانباري ، البيان في غريب اعراب القرآن ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، انظر : محمد العلك ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٦٠ .

وفى هذا السياق فقد وضع العلماء لهذا النوع من التفسير والفهم ضوابط يجب مراعاتها ، تحقق الغاية منه أهمها جميعا ، عدم الوقوف عند الألفاظ فحسب والاعتناء بالمعاني المبثوثة فى النص ذلك أن العرب كانت غايتها بالمعاني وأصلحت الألفاظ من أجلها ، وهذا من الأصول المعلومة عند أهل العربية ، فاللفظ وسيلة الى تحصيل المعنى المراد ، والمعنى هو المقصود<sup>(١)</sup> .

ثانياً : العام والخاص : سلفت الإشارة الى ذلك التداخل بين العموم والخصوص من جهة وبين الناسخ والمنسوخ من جهة اخرى الى حد توهم البعض الذى أسرف فى النسخ أن كل تخصيص بعد عموم يعد من قبيل النسخ<sup>(٢)</sup> ، ولما كان النسخ قد يشتبه بالتخصيص فى بعض صورته فقد فرق الأصوليون بينهما من وجوه<sup>(٣)</sup> :

- أن النسخ يرد على العام والخاص أما التخصيص فلا يكون الا للعام .
- النسخ العام قد يكون لكل افراده ، وقد يكون لبعض افراده بخلاف التخصيص فانه لا يكون الا لبعض أفراده .
- النسخ رفع الحكم بعد ثبوته ، أى أن الناسخ يخرج من اللفظ ما قصد به الدلالة عليه ، ولهذا شرط فيه أن يكون متزاهيا عن المنسوخ ، والتخصيص بيان أن حكم العام من أول الأمر لم يرد به الا بعض أفراده .
- أن العام المنسوخ بعض أفراده يصبح قطعاً فى دلالاته على الباقي بخلاف العام الذى لحقه التخصيص فان دلالاته على الباقي ظنية .
- أن النسخ لا يكون إلا بنص من الشارع قرآن أو سنة والتخصيص يكون بهما وبغيرهما من الأدلة كالعقل والعرف والقياس .

فالتعرف على العموم والخصوص من الأبجديات المنهجية الأساسية لفهم النص القرآنى والتعامل معه ، ذلك أن للسياق القرآنى خصائص اذ يأتى النص دالا على العموم وقد يراد به غرض خاص وقد يأتى خاصا ويراد به العام ، وقضية العموم والخصوص تتعلق بذات النص القرآنى اذ يتناول مفهوم اللفظ وما يقصد اليه ، ذلك أن الاهتمام بهذا الباب يفيد علما كثيرا يساعد على فهم الأساليب القرآنية ومعرفة الألفاظ وتحديد مقاصدها . والإشارة الى العموم والخصوص وارتباطه بظروف النص وملابساته وللقرائن التى تتصل به عقلية كانت أو نصية مدخل هام فى التعرف على

( ١ ) نرى المرجع السابق - ص ص ١٤٧ - ١٥٠ .

( ٢ ) انظر ما سبق الإشارة اليه فى التعرف على الناسخ والمنسوخ .

( ٣ ) انظر التفرقة بينهما فى : مصطفى شلبى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤٩ - ٥٥٠ .

توجيه النص وبيان الغرض الذى يرمى اليه ان عاما أو خاصا<sup>(١)</sup> . فان اجتمعت مثل هذه العوامل مؤيدة دلالة النص على العموم ولم يأت دليل يدل على خصوصه لامن حجة عقل ولا كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا عادة فيبقى كما هو دالا على عمومه ، ويكون الأسلوب خاصا اذا دلت الدلائل على ذلك ، وهنا يتضح دور القرائن والدلائل فتبين بقاء العام على عمومه أو تخصيص العام أو تعميم الخاص فتستوضح من خلال مقصد الله تعالى من آياته . كما أن معرفة العموم والخصوص يعين على بيان الجانب التطبيقي للأحكام ، فقد تأتى الآية بلفظ خاص وهى ترمى الى حكم عام<sup>(٢)</sup> .

كذلك فانه من الامور المقررة فى فهم العموم والخصوص ضرورة التعرف على ما للعموم من علامات تتمثل فى تلك الالفاظ التى يعرف بها ، هى التى تستغرق كل ما يصلح ان يندرج تحتها ، فهى الفاظ خاصة بالعموم وتعرف بدلالاتها عليه ، وان كانت تلك القرائن اللفظية لا تكفى وحدها فى هذا المقام الا بضمها الى سياق الاسلوب ، فهناك من القرائن اللفظية التى تشير الى العموم مما لا يتسع المقام لذكرها يجب مطالعتها فى مظانها من كتب على الاصول<sup>(٣)</sup> .

فالعام منه ما يبقى على عمومه لا يجوز فيه التخصيص ، ومنه ما يراد به الخصوص بقرينه تدل على ذلك يحددها سياق الاسلوب ومقصده ، ومنه العام المخصص بمخصص منفصل عنه ، كذلك يأتى الخاص ويراد به العام وتظهر قرينة للتعميم تدل على عمومية الحكم<sup>(٤)</sup> .

ثالثاً : المجمل والمفسر: فالمجمل لغة هو المجموع . . . وأكثر ما يستعمل فى الكلام الموجز واصطلاحاً هو ما ازدحمت فيه المعانى واشتبه المراد منه اشتباهاً لا يدرك بنفس

( ١ ) أحمد السيد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

( ٢ ) المرجع السابق ، ص ١٦٤ ومابعدا .

( ٣ ) يمكن مطالعة باب العام والخاص فى كتب الاصول المختلفة ، انظر على سبيل المثال :- سيف الديس الآمدى ، الأحكام فى اصول الاحكام ، القاهرة : دار الحديث ، د . ت . ح . ص ٢٨٦ ومابعدا ، محمد بن على بن محمد الشوكانى ، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م ، ص ١١٢ ومابعدا ، وكذا الشاطبى ، الموافقات . . . مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ ومابعدا ، وغيرها كثير والجدير بالذكر فى هذا المقام أن كتب الأصول حينما تحدثت عن المصادر (القرآن والسنة) قد اشتملت على جملة هذه المسائل وقواعدها المهيجة المصطبة . ومن البيهقى فى هذا المتنام أن تلك الاشارات ليست الا نماذج محسوبة سواء فى هذه المنطقة أو فى غيرها .

( ٤ ) السيد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ومابعدا ، أحمد الصادق قمحاوى ، المرجع السابق ، ص

العبرة ، بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل ، أو هو ما اجتمعت فيه المعانى من غير رجحان لأحدهما على الباقي فاشتبه المراد اشتباها لا يدرك الا ببيان من جهة المجمل ، والمجمل على انحاء ثلاثة نوع لا يفهم معناه لغة ، ونوع معناه معلوم لغة ولكن ليس بمراد مثل "الحقائق الشرعية" "الربا وغيرها" ، و نوع معناه معلوم لغة الا أنه متعدد والمراد واحد منها ويمكن تعيينه بالاستفسار وبالطلب من الكتاب والسنة<sup>(١)</sup> .

ومن هذا الباب الاصطلاحات الشرعية التى لها معان لغوية ، فانه يرجع فى بيانها الى صاحب الشرع لتفسيرها فاذا ظهر المراد من المجمل التحق بالمفسر واخذ حكمه ، وحكم المجمل فى هذا المقام أنه يجب طلب المراد منه من صاحب الشرع او بالبحث عن القرائن الشرعية التى تبينه وتكشف ابهامه ، فاذا لم يكن هناك سبيل الى الوصول الى معرفة المعنى المراد فانه يجب التوقف فيه الى أن يتبين المراد منه<sup>(٢)</sup> .

رابعاً : الاطلاق والتقييد : من الابدديات الأساسية التى تتكامل مع سابقتها قضية المطلق والمقيد وهى من قضايا علوم القرآن التى تتعلق بطبيعة اللغة القرآنية وتتصل الى حد كبير بالسياق القرآنى<sup>(٣)</sup> ، فمن الأساليب ما يرد مطلقاً فى حكمه على العموم والشروع ، ومنها ما يرد مقيداً بأداة تقييد تحديداً أو تخصيصاً للمعنى المطلق ، وظاهرة الاطلاق لون من ألوان البلاغة العربية التى تتمثل فى مراعاة مقتضى الحال ، والبحث فى كيفية التقييد والاطلاق أمر مهم ذلك أن الدلالة اللفظية فى الاطلاق تختلف عنها فى التقييد والاطلاق أمر مهم ذلك أن الدلالة اللفظية فى الاطلاق تختلف عنها فى التقييد اذ يرد فى التقييد عوامل كالشرط أو الصفة تؤدى بدورها الى التحديد والتخصيص ، كما يأتى التقييد أيضاً بالمفهوم العقلى بمعنى أن يكون القيد واضحاً عقلاً من خلال الأسلوب ، فحمل المطلق على المقيد عامل موضح للمعنى المقصود من الآية المطلقة وكذلك نجد أن معرفتهما تبعث على فهم الاحكام وتحديداتها ومحلها وازالة ما قد يتوهمه الباحث من غموض يحوط بالنص ولن يتأتى ذلك الا بدراسة الموضوع كله كوحدة متكاملة ، اذ لا يجزى الاكتفاء بالآية المنفصلة عن مثيلاتها فى أى موضع آخر ، كما يعمل المطلق والمقيد فى توضيح المواقف وجلائها<sup>(٤)</sup> .

وكما يأتى القيد لتحديد المطلق وتوضيحه فانه يأتى كذلك على السبب الغالب والأعم ، وكذا فانه من حالات الاطلاق والتقييد ما يأتى فيها التقييد متقدماً على

( ١ ) حاشى العك ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٢ - ٣٥٤ .

( ٢ ) نظر : المرجع السابق ٣٥٤ .

( ٣ ) السيد عبد القفار . ١٩١ .

( ٤ ) المرجع السابق ، ص ص ١٩١ - ٢٠٠ .

الاطلاق ، ولا حرج أن يأتى القيد متقدما على المطلق خلافا للمألوف الذى يأتى فيه القيد عقب الاطلاق أو بعده ، وهكذا يبدو أن الاجناس البلاغية التى حفلت بها النصوص القرآنية قد تتنوع فى أساليبها وتعدد فى اشكالها ، حاملة ما يظهر الموقف ويوضحه ، ومن أنواع القيود أيضا ما يستفاد منه القيد فى المفهوم المخالف ، فيأتى التقييد فى حالة بعينها ويستفاد من ذلك ما يعرف بالمخالفة وهو المفهوم المخالف للقيد وهو ما يعرف عند الأصوليين بمفهوم المخالفة <sup>(١)</sup> .

خامساً : المحكم والمتشابه : يشير الى تلك القضية قوله تعالى ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾ <sup>(٢)</sup> وفى المسألة ثلاثة أقوال <sup>(٣)</sup> :

أحدها : أن القرآن كله محكم لقوله تعالى ﴿كتاب أحكمت آياته﴾ <sup>(٤)</sup> .

والثانى : أن كله متشابه لقوله تعالى ﴿كتابا متشابها مثاني﴾ <sup>(٥)</sup> .

والثالث : وهو الصحيح انقسامه الى محكم ومتشابه للآية المصدر بها <sup>(٦)</sup> .

والمحكم : كما عرفه الجرجاني <sup>(٧)</sup> .. ما حكم المراد به عن التبديل والتغيير أى التخصيص والتأويل والنسخ ، مأخوذ من القول بناء محكم أى متقن مأمون الانتقاص وذلك مثل قوله تعالى ﴿إن الله بكل شئ عليم﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقد أورد السيوطى فى الاتقان أقوالا فى المحكم بأنه .. " .. لا تتوقف معرفته على البيان .. ما عرف المراد منه اما بالظهور واما بالتأويل .. ماوضح معناه .. مالا

( ١ ) المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

( ٢ ) آل عمران / ٧ .

( ٣ ) حكاهما ابن حبيب اليسابورى ، انظر قمحاوى . مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٤٤ . انظر أيضا :

السيوطى ، الاتقان فى علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ٢ .

( ٤ ) هود / ١ .

( ٥ ) الزمر / ٢٣ .

( ٦ ) انظر . العك ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

( ٧ ) الجرجاني ، تعريفات . القاهرة : مصصنى الباسى احسى ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م ، ص ١٨١ -

١٨٢ ، أما عن التشابه فراجع نفس المرجع ، ص ١٧٦ .

( ٨ ) الأنفال / ٧٥ .

برر الفاظه . المحكم الفرائض والوعد والوعيد . . . . . والمحکم من النصوص  
قرآنية لا يحتمل التأويل بارادة معنى آخر ، ان كان خاصا ولا التخصيص بارادة  
عني خاص وان كان عاما ، لأنه مفصل مفسر تفسيرا لا يتطرق اليه الاحتمال .

والمحكم أنواع<sup>(٣)</sup> منه ما يكون فى اصول الدين كالإيمان بالله تعالى ووحدانيته  
الوحيته وربوبيته . . والاخبار بما كان أو سيكون ، ومنه ما يكون فى الفضائل  
الأخلاق كالعدل والصدق والأمانة والاحسان والخير والوفاء بالعهد . . الخ  
ما يلحق ذلك، ومنه ما يكون فى الأحكام ، كأن يكون مدلول الحكم حكما جزئيا  
لكن جاء التصريح بتأييده ودوامه وهذا كله ينتمى الى دائرة " المحكم لذاته " ، أما  
لمحكم لغيره "فهو ما لم يلحق بالنسخ فى عهد النبوة الى وفاته عليه الصلاة والسلام ،  
فأصبح محكما من حيث انقطاع احتمال النسخ وحكم المحكم<sup>(٤)</sup> هو وجوب العمل به  
قطعا مع وجوب الاعتقاد بموجبه بدون احتمال ، فلا يحتمل صرفه عن ظاهره الى معنى  
آخر كما أنه لا يحتمل النسخ ومن هنا كانت دلالة على الحكم أقوى من جميع الدلالات  
السابقة لأن لفظه مسوق لبيان هذا الحكم والاحتمال بجميع أنواعه متف عنه، لذا كان  
طبيعيا ان يقدم فى حالات التعارض مع واضح الدلالة بل يجب أن تحمل تلك الأنواع  
من الدلالات عليه فهذا عن المحكمات التى هى أم الكتاب يُرجع اليها ويرد لها واضحة  
لا تحتمل التأويل ، أما المتشابه<sup>(٥)</sup> فهو ما تشابه بعضه ببعض بحيث يلتبس على الناظر فيه،  
وفى اصطلاح الأصوليين هو ما خفيت دلالة معناه لذاته وتعذرت معرفته الا بالرجوع  
لصاحب الشرع وفى اصطلاح المفسرين هو ما تشابهت الفاظه الظاهرة مع اختلاف  
معانيه . والمتشابه على ضربين أحدهما اذا رد الى المحكم واعتبر به عرف معناه والثانى  
مالا سبيل الى الوقوف على حقيقته وهو الذى يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله  
ولا يبلغون كنهه فيرتابون فيه فيفتنون . . ومراد هذا الذى فى قلبه زيغ التقدم الى  
المشكلات وفهم المتشابه قبل فهم الامهات وهو عكس المعقول والمعتاد والمشروع .

والآيات عند اعتبار بعضها بعض -على ماصنف الراغب في مفردات القرآن- على ثلاثة أضرب <sup>(٥)</sup>، محكم على الاطلاق ومتشابه على الاطلاق ومحكم من وجه ومتشابه من وجه، وجميع المتشابه على ثلاثة أضرب لضرب لاسبيل الى الوقوف عليه كوقت

( ١ ) السبوطي ، الاتفاق ، مرجع سابق . ح ٢ ، ص ٢٠ .

( ٢ ) العك ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

( ٣ ) المرجع السابق ، ٢٢٧ .

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩١، انظر بيت قمحاري، ص ٥٣.

(٥) نقلا من قمحواى ، ص ٥٧ ، انظر ايضا : الرابع ، المفردات فى غريب القرآن ؛ تحقيق وصيط : محمد

سید کیلانی، بیروت: دار المعرفة، د.ت، ص ص ۲۵۴ - ۲۵۵.

الساعة، وضرب للانسان سبيل الى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام المغلقة، وضرب متردد بين الأمرين يختص بمعرفته بعض الراسخين فى العلم ويخفى على من دونهم . .

### التفسير والتقية :

هذه القضية من أهم القضايا التي يجب الوقوف عندها قبل البدء فى جمع النصوص الى غيرها ، بحيث أن الجمع لايشمل غير الصحيح من التفسير بعد تنقيته واستبعاد تلك التي تحتط مناهج لاتأخذ فى اعتبارها منظومة الابدعيات المنهجية الأساسية فى التعامل مع النص القرآنى فهما وتفسيرا .

والنظر فى التفاسير يجب فيه تحرى تلك الاخبار الاسرائيلية <sup>(١)</sup> التي أخذها المفسرون عن أهل الكتاب وشرحوا بها كتاب الله ، مما كان له الأثر السيئ فى التفسير والاستئناس بها ، ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص المخترعة مما جعل الماظر فى كتب التفسير التى هذا شأنها والباحث فيها يكاد لايقبل شيئا مما جاء فيها لاعتقاد أن الكل من واد واحد ، والحق ان المكثرين من هذه الأخبار المسماه بالاسرائيليات قد ذهبوا بكثير من الأخبار الصحيحة بجانب مارووه من قصص مكذوبة واخبار لاتصح . ولذلك كان لابد لكل من يريد تفسير القرآن من اتخاذ موقف ثابت حيال الاخبار الاسرائيلية فى كتب التفسير وكذلك الباحث فيها ، خاصة اذا ماكانت كتب التفسير من النوعية التى تنقل الأقوال جميعها ولاتنبه على الصحيح والباطل منها ، فانه من الواجب الفحص والنقد برؤية لتلك الأخبار حتى يمكن استخلاص من هذه الأخبار مايناسب روح القرآن .

كذلك يتعلق الأمر بضرورة متابعة الانحرافات والشبه فى التفاسير المختلفة لمعرفة تلك التوجهات التى حاولت اخضاع التفسير للقرآن الكريم لميول وأهواء ومذاهب ذات مفاهيم مغالية <sup>(٢)</sup> ، مما اتاح مدخلا للخصوم للفساد والتشويه ، ومنها مايرد الى الرضاعين الذين ينسبون أقوالاً مزعومة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها مايعتقده المفسر من معنى من المعانى ثم يريد أن يحمل ألفاظ القرآن الكريم على ذلك المعنى الذى يميل اليه ويعتقده ، ومنها مايعود الى تفسير القرآن بمجرد مايسوغ أن يريده

---

( ١ ) انظر الاسرائيليات فى التفسير :- العك ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦١ - ٢٦٣ ، انظر أيضا : محمد بن محمد أبو شهة ، الاسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير ، القاهرة : مجمع البحوث الاسلامية ، الأهرم : سلسلة البحوث الاسلامية. السنة (١٤) ، الكتاب (٤) ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية . ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

( ٢ ) انظر : العك ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٧ - ٢٦١ ، اذ يعالج الاتجاهات المنحرفة فى التفسير منذ بدء علم الكلام ونشأة الفرق والمذاهب والتعصب لها ، انظر كذلك: باقر الصدر ، مرجع سابق، ص ٦٢٠ .



بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب وذلك بدون نظر الى غاية المتكلم بالقرآن (وهو الله سبحانه وتعالى) والى المنزل عليه (وهو رسول الله)، والمخاطب به (وهم الناس جميعا) .

وكذلك يجب الفطنة الى مقولات الاستشراق التى تتعلق برؤية القرآن خاصة مايتعلق منها بأصل الجهاد والعلاقات بين المسلمين وغيرهم اذ تؤثر هذه المقولات فى مناهج المستحدثين وآرائهم، وتلقى بظلالها على نظريات الباحثين المسلمين فى هذا <sup>(١)</sup>المقام .

وأخيرا تجب الإشارة الى مايسمى بالقراءات الجديدة للقرآن التى حاولت قراءته بغير أيجدياته الأساسية التى نوهنا عنها وحاولت ابتداع مناهج أو نقل مناهج غربية فى اللسانيات وفى تحليل النص واقحام مناهج غربية مادية وغيرها، وهو ما أفرز مجموعة من القراءات المشوهة التى تسمت بأسم القراءات الجديدة، بأسم العلمية وتطبيق المناهج المستحدثة اذ آلت مثل هذه القراءات فى معظمها الى تبديد النص لا استثمار مكوناته، وغفلت عن ايجديات فهمه أو تغافلت عنها، فبدت نتائجها فارغة المعنى والمضمون، ونظنها هجمت على النص القرآنى بلا مكات أدت الى فساد فى الرأى والرؤية ناتج من فساد مفرداتها وأيجدياتها ومناهجها التى اسمتها بالقراءات الجديدة <sup>(٢)</sup>.

---

( ١ ) لاحظ فى حملة هذه الآراء الاستشراقية : الدقس . مرجع سابق ، ص ص ٩٦ - ١٠٨ ، خاصة حين يتعرض لمقولة انتشار الاسلام بالسيف التى شاعت لدى هذه الأوساط الاستشراقية .

( ٢ ) انظر فى إشارة الى بعض نماذج من هذه القراءات الجديدة : محمد أركون . سوى عرديه . الاسلام الأمس والغد . ترجمة : على المقلد ، بيروت . دار التنوير ، ١٩٨٣ ، انظر بصفة خاصة ماأسماه الرمزية الدينية والتغير الاجتماعى ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ . وأبصا محمد أركون ، الفكر العربى ، ترجمة عادل العوا ، سلسلة رضى علما ، بيروت / باريس : منشورات دار عويدات ، ط ٣ ، ١٩٨٥ م ، ص ص ٢٧ - ٤٣ ، وكذلك : محمد أركون ، الفكر الاسلامى : قراءة علمية ، ترجمة : هاشم صالح ، بيروت : مركز الانماء القومى ، ١٩٨٧ ، انظر بصفة خاصة الفصل السابع ، ص ص ١٧٨ - ١٨٧ ومابعدها . وكذا الفصل الثامن المعنون بـ "حساب ختامى للدراسات القرآنية وآفاقها" ، ص ص ٢٤٥ ومابعدها ؛ انظر أبصا دراسة د. عبد المجيد الشرفى (تقديم وترجمة)، آفاق الدراسات القرآنية (من كتاب محمد أركون) "قراءات للقرآن" ، مجلة ١٥ x ٢١ عدد شعبان ١٤٠٣ هـ - مايو ١٩٨٣ م ، ص ص ٢٦ - ٢٩ ، محمد أركون ، الوحي - الحقيقة - التاريخ : نحو قراءة جديدة للقرآن ، ١٥ x ٢١ ، العدد ٧ ، ١٤٠ هـ - ١٩٨٤ م ، ص ص ٤٦ - ٥٩ .

انظر أيضا رغم قراءة النص تحت عناوين الأيجديات التى ترد لدراسة فى كتب علم القرآن قديمها وحديثها الا أن الكاتب حاول اقحام مناهج القراءة القرية فى الداخل وهى دراسة تقتضى النظر والمراجعة لكثير من الأفكار والقضايا انظر : د. نصر حامد أبو زيد ، دراسات أدبية : مفهوم النص : دراسة فى علوم القرآن ،

## جمع الاجتهادات حول النص:

يتعلق بالقضية الخاصة بالتنقية الفطنة الى مسائل المشكل فى القرآن<sup>(١)</sup> ، التى تعد من أخطر القضايا وأهمها ، اذ تتناول مايوهم الاشكال أو الاختلاف ، وقد اضحى هذا المجال ذريعة للمؤولين الذين أساؤا التأويل ، والطاعنين الذين يشيرون الشكوك حول القرآن ، وتلك مواطن جديرة بالاشارة فى هذا السياق ، خاصة أنه لاتفتأ بعض الكتابات - دون مكنة فى التعامل مع النصوص القرآنية وفق أيجدياتها الخاصة - تسيء استخدام النص وتصرفه الى غير مقصده ، ولاريب ان القيام بهذه المهمة ضمن عملية التنقية شرط اساسى ومستلزم سابق قبل الشروع فى الجمع بين الأدلة ، وذلك فى سياق ماسبق الاشارة اليه من ضرورة جمع النص الى غيره فى سياق تفهم بيئة النص وأيجديات فهمه من خلال علوم القرآن ، والتعرف على قضايا النص فيه ، مما يؤدى بنا للوصول الى المقصود الى حد كبير ، وبلوغ فهم نصوص الكتاب فهما أقرب الى الصحة مع ضرورة الفطنة الى مايوهم اللبس أو يوقع فى الخطأ ، فان ادراك طرق المعالجة وتصنيفاتها ومقتضياتها أمر اساسى بما يمكننا من استبعاد تفسيرات للآيات أو بعضها أو غرض الطرف عن قراءات تنزى بأثواب العلمية والمنهجية وهى أبعد ماتكون عن ذلك ، ولاشك أن الفطنة لهذه الأمور -جملة وتفصيلا- تنظيراً وتطبيقاً- يوفر قاعدة لا بأس بها للتصدى والدفاع عن رمى القرآن بأى شبهة من الشبهات والتهجم عليه دون معرفة قواعد فهمه وأيجديات تفسيره ، وهذه الخطوة الخاصة بالتنقية ايجابية فى مقصدها ، سلبية هدمية فى طبيعتها هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يتبع تلك الخطوة خطوة أخرى أساسية ايجابية بنائية فى محتواها وغايتها تتعلق بحقيقة الجمع بين مدلولات النصوص والاجتهادات المتنوعة والتمايزة بل والمختلفة، فالنهج الاستشراقى فى بعض توجهاته وتوابعه من كتاب عرب أو مسلمين يتبنون هذا النهج لايعالج النص وفق ايجدياته ، ولكنه يحاول اثاره شبهات حول النص وافتعال تناقضات تنبىء عن اهمال أو

---

القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، انظر بصفة خاصة مقدمة فى المهج ، ص ص ٢٧ - ١٣٢ ، انظر أيضا : نفس المؤلف ، قراءة النص الدينى ، ضمن ندوة : تحليل النص وديناميكيات لغة الحوار ، الأهرام : القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٥ - ٦ يناير ١٩٩١ م ، انظر نقد بعض مناهج قراءات مبكرة فى هذا المقام والتنبيه على خطرها . مصطفى صادق الرافعى ، تحت راية القرآن ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٣ ، ص ٤ ومابعدها ، انظر نقدا لهذه القراءات الجديدة لأركون وغيره مثل حسن حنفى و الطيب تيزنى والجابرى وغيرهم : عبد الرزاق بن اسماعيل هرمي ، القراءة الجديدة للقرآن الكريم فى ضوء ضوابط التفسير ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الرباط ، رسالة غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات العليا ١٩٨٨ م ، ص ٤٥ ومابعدها ، وأنظر أيضا الخاتمة ص ص ٢٩٥ - ٢٩٧ .

( ١ ) السيد الغفار ، مرجع سابق ، ٢٢٩ ومابعدها .

تغافل لحقائق النص القرآني فضلا عن أنها تهجم على النص القرآني بلا أدنى مكنة - غمزا ولمزا في النص - بآثارها المشكلات حول استقامة هذا النص والذي يتمثل في نسيج متلاحم لا خلل فيه ولا اضطراب ، وتحاول أن تقلل من جوانب اعجازه بل تجعلها نقصا وعيبا يبادى الرأى منها ، فتحاول تطبيق بعض مناهج الغرب - الألسنية - بدعوى الاستفادة منها - على لغة العرب والتي ليست كلسان الغرب ، فان لفقه اللغة العربية مناهجه المتميزة والمؤصلة على أبجديات مناهجها ، ولغة عقل ومنهج تحب مراعاتهما . الا أن موضوع المشكل أو ما يوهم الاختلاف في النص القرآني ، اذ يمثل - واقعا - تباينت آراء الناس حوله فانه لا يقتصر فحسب على تعدد التزييف والتشويه بل قد يرجع الى غفلة البعض عن بعض هذه القواعد . وهو من جملة القصور البشرى<sup>(١)</sup>

وهذه القضية في ضيعتها " قضية المشكل " من القضايا المتميزة نوعاً عن صواحبتها من قضايا تتعلق بفهم بيئة النص أو أبجديات فقهاء ، اذ أن مسألة العموم والخصوص - على سبيل المثال - تتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة اللفظ القرآني وما يشير اليه هذا اللفظ من خلال التراكيب وكذا الاطلاق والتقييد وكذلك الاجمال والتبيين ، كما ان معرفة ترتيب النزول وأسبابه تعين على فهم النص القرآني والتعرف على كافة الظروف المحيطة به ، " . . . أما قضية المشكل فهي ليست من طبيعة اللفظ القرآني ، بل هي نظرة غير فاحصة أو متأية القيت على النص - وربما اقحمت عليه بلا مسوغ - والحقت به مالميس فيه ، وألقت عليه بظلال ليست منه ، فألبس الحق بالباطل ، وبمضى النظر وراء المتشابه من القرآن تناوله أفهام كليله وبصائر عليله تسيء اليه وتعبث بمفاهيم " <sup>(٢)</sup> .

وقد تناول كثير من علماء المسلمين موضوع المشكل ، منهم من ضمن علوم القرآن كما عند السيوطي<sup>(٣)</sup> ، والزركشى<sup>(٤)</sup> ومنهم من أفرد له كتاباً خاصة كابن قتيبة<sup>(٥)</sup> والقاضي عبد الجبار<sup>(٦)</sup> .

---

( ١ ) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

( ٢ ) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

( ٣ ) السيوطي ، الاتقان ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ .

( ٤ ) زركشى ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق أبو العصل ابراهيم ، القاهرة . دار احياء الكتب القومية ، الحلبي . ١٩٧٥ ، ج ٢ ، ص ٥٨ ومبعضها .

( ٥ ) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد محمد صقر ، القاهرة - مكتبة الحلبي ، ١٩٧٧ .

( ٦ ) انقضى عبد الجبار ، تنزيه القرآن عن المطاع ، بيروت . دار النهضة العربية : الشركة الشرقية للنشر ،

والإشكال يقع - كما سبقت الإشارة - غفلة وتوهما ، شبهة أو غموضا ، اسقاطا أو تزينا والنهج الصواب أن يحدد الاشكال وطبيعته ووجهته ، ومحاولة ازالة الإشكال وتوهمه وأوهام الاختلاف والتعارض وفق قواعد محددة تقوم على تدبر الآيات وتفسيراتها ومدلولاتها جميعا ، وتعقل ماجاء فيها ، فإن البدء بنوايا الطعن فى القرآن والقاء الشبهة على النص القرآنى تجعله يتخذ من المناهج "الأساليب المحققة لغرضه ونواياه" فى اثبات التنافر أو التضارب" وانما الاعمال بالنيات، ولكل وجهة هو موليها"، تدقيق النظريات الاشكالات غالبا - وربما دائما - مايكشف عن توهم الاختلاف . هذا ما يؤكد الشاطبي حينما يؤكد على الرؤية الكلية ويوضح القاعدة التأسيسية والتي تحدد منشأ التعارض وطبيعته ، ومنهج فحصه ومداخل النظر اليه، فأما عن الرؤية الكلية فهى "أن كل من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض" وأما عن النهج الأساسى والقاعدة الأساسية فى رفع الاختلاف أو التعارض المتوهم . " أن كل من حقق مناط المسائل فلا يكاد يقف فى متشابه ، لأن الشريعة لاتعارض فيها البتة ، فالمتحقق بها متحقق بما فى الأمر ، فيلزم ألا يكون عنده تعارض "ولذلك لاتجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف" وأما السبب الرئيسى لذلك فإنه " . . . لما كان افراد (المجتهدين) غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم . . . " (١) أما عن منشأ الاشكال والاشارة الى بعض طرق رفعه (الاشكال الموهم للتعارض) فهو " . . . اما يعتبر من جهة مافى نفس الأمر فغير ممكن باطلاق (فالشريعة على قول واحد واما من جهة نظر المجتهد فممكن بلا خلاف ، الا انهم نظروا فيه بالنسبة الى كل موضع لايمكن فيه الجمع بين الدليلين . وهو صواب فإنه إن أمكن الجمع فلا تعارض كالعام والخاص ، والمطلق مع المقيد واشباه ذلك (٢) .

ومن مواطن الاشكال الموهم للاختلاف قد نرى الشيء متبنا فى موضع ومنفيا فى موضع آخر ومتابعة ذلك وتحرى وجهته وتحقيق مناطه قد يرمى الى أن الاثبات والنفى ليس تضاربا فى الحقيقة بل هو من التوهم ، وربما الاختلاف هو اختلاف مواقف وحالات ، اذ ليس المتبني هو نفس المنفى ولكنها احوال متعددة ، ومن المواطن كذلك التى قد توهم بالتناقض والاختلاف على غرار تلك المسألة . . مايتأتى الفعل مختلفا فى جهتين أى يكون منفيا ثم متبنا فى نفس الوقت وقد يثير هذا تساؤلا مناداه : كيف ثبت الفعل وينفى فى آن واحد ؟ (٣) يقول الله تعالى ﴿فلم تقتلوهم ولكن الله

( ١ ) المرجع السابق . نفس الصفحة .

( ٢ ) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

( ٣ ) د. السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، (الآية : الأنفال / ١٧) .

قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وليبلى المؤمنين منه بلاء حسنا ان الله سميع عليم ﴿١﴾، ففى تلك الآية الكريمة نفى القتل ثم أثبت ، وكذلك نفى الرمى ثم أثبت ، ولايضاح القضية . . أن للفعل جهتين ، جهة اكتساب الفعل والقيام به ، وجهة تأثير الفعل . . . ومناسبة الآية . . انها موجهة الى المؤمنين فى معركة بدر بأنهم لم يقتلوا المشركين بقوتهم ، فقد كانوا قليلي العدد والعدة ، بيد أن المشركين كانوا أكثر عددا وعدة وعلى الرغم من هذا فان الله تعالى هو الذى اظفر المؤمنين عليهم . . وقد قام المؤمنون بالقتال ، والقيام بالقتال جهة من جهتي الفعل ، أما أثر الفعل بانتصارهم على المشركين فهو من عند الله تعالى . فالآية اثبتت للمؤمنين القيام بالفعل ، ونفت عنهم جانب التأثير ، ونفى العمل باحدى الجهتين لايعارضه اثباته بالجهة الأخرى ، . . ولااشكال فى ذلك ، اذ ليس النفى والاثبات فى جانب واحد .

ومن هذه الجملة يتأكد أن من المواضيع فى هذا السياق والتي اشتمل عليها اصول الفقه موضوع " التعارض والترجيح " بين الأدلة الشرعية المستنبطة من النصوص . . حيث أنه لايمكن الوصول الى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الا بعد معرفة هذا الموضوع والالمام بقواعده <sup>(١)</sup> وسبب ذلك أن الأدلة الشرعية تكون متفاوتة فى المرتبة والقوة اما بسبب مصدرها أو بسبب طبيعتها وتوصيفها كما سيبين ، ومن ثم فانه من اللارم العلم بدرجات الأدلة وقوتها والوقوف على مايلزمه نهجه واتباعه عند تعارض دليلين " تعارضا طاهريا " ، كما ينبغى أن يقف على وجه الترجيح الصحيح المتفق عليه عند العلماء ، ذلك أن الناصر فى الأدلة الشرعية . . متألفة متوافقة لاتنافر بينها ولا اختلاف ﴿٢﴾ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴿٣﴾ ، غير أنه قد يظهر أمام بعض الناضرين فى الأدلة تعارض دليلين والحق أنه ليس بتعارض والسبب هو نقص فى علم هذا الناظر فى الأدلة أو خلل فى فهمه أو منهجه أو خلل فى تطبيق المذهب مع صحته .

( ١ ) د . محمد الحفناوى ، التعارض وترجيح عند الأصوليين وأثرهما فى الفقه لاسلامى ، القاهرة  
الوفاء للطباعة والنشر . ١٩٨٥ ، ص ٨ ، انظر أيضا : د . السيد صالح عرص ، بحث فى التعارض  
والترجيح عند علماء أصول الفقه ، مجلة نساء لشريعة ، السعودية ، العدد ٨ ، حمدى الأولى ١٣٩٧ هـ -  
ص ص ٢٦٧ - ٣٠٩ .

كذلك يمكن ملاحظة مااستخدمه الطومى بقدر التفسير الذى أشار فيه الى جواب من مكائات الجمع الطومى  
سليمان بن عبد نقوى لعدادى ، الأكسير فى علم التفسير ، تحقيق د . عبد نقادر حسين (ص ١١ و ١٢) .  
القاهرة . مكتبة الآداب ، ١٩٧٧ ، ص ص ١١ - ١٥ .  
( ٢ ) النساء / ٨٦ .

ومن الواجب البحث فى الأسباب التى أدت الى التعارض فى نظر مدعيه ، وسبب قيام العلماء بمهمة التوفيق بين المتعارضين . . . والتعارض ومايتصل به من شروط وأحكام ، فمن اللازم معرفة ( مدلوله - وأقسامه - وأركانه - وشروطه - ومجاليه - وحكمه - ومستوياته فى مثل التعارض بين منقولين ، وبين منقول ومعقول - وفى الجمع والترجيح وشروطهما وكيفيتهما ) والقاعدة الكلية المعتمدة فى هذا المقام أن "التعارض بين الأدلة الشرعية بحسب الظاهر فقط وليس تعارضا حقيقيا . . ." (١) .

- فقد يكون توهم التعارض بسبب أن يكون النص ظنى الدلالة ، ذلك لأن النص من حيث دلالاته على الأحكام اما قطعى الدلالة أو ظنى الدلالة ، وفى هذا المقام وجب تحديد ثلاثة عناصر اساسية : نسبة الدليل الى مصدره ، وحجية المصدر وقيمته فى سلم التصاعد ، وأخيرا ضيعة الدليل وتوصيفه .

- وقد يحكم حكما فى حالة ، وحكما آخر بالنسبة للمسألة ذاتها فى حالة اخرى . . . فيفهم من ذلك أنه تعارض . . . وقد يكون اختلاف الحكمين اما هو لاختلاف الحالتين وليس من التعارض فى شىء وعليه فيكون لكل من الصين وجهة ومن ثم لا مجال للقول بتعارضهما ، وفى هذا السياق لزم تحديد مجموعة من الخطوات والقيام بها : تحديد الحكمين ، تحديد الحالتين - تحديد عناصر الاختلاف بين الحكمين والحالتين - تحديد وجهة النصين .

- وقد يكون السبب فى هذا التعارض المتوهم ، أن أحدهما ناسخ للآخر وقد لايعلم بذلك الناظر فيهما فيظن التعارض وليس بتعارض ، أما أن الناظر لم يدر عن حقيقة النسخ والمسوخ شيئا أو أنه لم يتعمق فى مباحث هذا الفن فيعجز عن الجمع بين الدليلين ومن ثم يحكم بالتعارض .

- وقد يذكر النسب صلى الله عليه وسلم طريقين أو طرقا لبعض الأمور والأحكام الشرعية ( ومنها المستنبطة من القرآن الكريم ) والأخذ بكل واحد منها جائز ، ويذكر بعض الرواة واحدا منها وبعض آخر الطريق الآخر ، فيفهم من الروايتين من لايعلم ذلك التعارض بينهما وليس منه حيث أن الأخذ بكل جائز .

- وكذلك فقد يرد فى القرآن الكريم - والسنة الصحيحة أيضا - لفظ عام يراد به العموم وآخر يراد به الخصوص ، وقد يرد كذلك بصيغة الخصوص ، فيرى فى ظاهر هذه الألفاظ اختلافا ولكنه ليس باختلاف فى الحقيقة فان معرفة مثل هذا

( ١ ) محمد الحفناوى . التعارض . . . . . ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

ومافى حكمه من إيجديات تحيط بالنص أو تتعامل معه امر قد يزيل وهم التعارض والاختلاف<sup>(١)</sup>.

ولاشك أن الإشارة الى توهم التعارض قد سافت الى الحديث عن الجمع بين الأدلة وأنت بعض الامثلة له والنماذج عليه ، فللجمع معان وشروط وجب مراعاتها ، فالجمع اذا كان يعنى لغة تأليف المتفرق فان هذا المعنى يشير الى انه من أهم مستلزمات النهج الموضوعى فى التفسير . أما الجمع فى الاصطلاح فهو بيان التوافق والائتلاف بين الأدلة الشرعية سواء كانت عقلية او نقلية ، واطهار أن الاختلاف غير موجود بينهما حقيقة، سواء كان ذلك البيان بتأويل الطرفين أو احدهما .

وللجمع والتوفيق بين المتعارضين شروط أهمها<sup>(٢)</sup> :

- أن يكون كل من الدليلين المتعارضين ثابت الحجية والا فلا مسوغ للدليل مع عدم ثبوت الحجية .

- ألا يودى الجمع الى بطلان نص من نصوص الشريعة أو بطلان جزء منه ، فانه لايعتبر بمثل هذا الجمع ، ولايمكن أن يعتمد عليه فى الأحكام الشرعية .

- أن يكون الدليلان المتعارضان متساويين ، وذلك حتى يصح الجمع بينهما ، ومن هنا فاذا كان أحد طرفى التعارض أقوى من الآخر ، يصار الى ترجيح القوى والعمل بمقتضاه ، وترك الدليل الآخر ولايصار حينئذ الى الجمع بينهما . . . فان أمكن الجمع والترجيح ( كما قال الجلال المحلى ) فالجمع أولى منه على الأصح .

- ألا يكون الجمع والتوفيق بين المتعارضين بالتأويل البعيد وذلك انما يتحقق بما يلى :

\* ألا يخرج التأويل عن القواعد المقررة فى اللغة .

\* ألا يخالف عرف الشريعة ومبادئها الكلية السامية .

\* ألا يكون بحيث يخرج الكلام به الى مالا يليق بكلام الشرع الحكيم .

فإذا لم يكن الجمع والتأويل بهذه المثابة وعلى هذه الكيفية بأن فقدت هذه الشروط أو بعضها فان التأويل يعتبر باطلا ولا يعتد بمثل هذا الجمع المبني على هذا التأويل .

- ألا يصطدم الجمع مع نص صحيح .

( ١ ) المرجع السابق ، ص ص ١٧ - ٢٣ .

( ٢ ) المرجع السابق ، ص ص ٢٦٦ - ٢٧٠ .

- ألا يكون المتعارضان بحيث يعلم تأخر أحدهما عن الآخر ، وهذا الشرط للسادة الحنفية القائلين بتقديم البحث عن تاريخ المتعارضين فيحكم بالنسخ ان علم والا كان الترجيح ان تعذر الجمع .

- أن يكون الباحث في المتعارضين والناظر فيهما من أجل الجمع - مثلاً - أهلاً لذلك . " وعليه فلا يقبل مثل هذا من كل واحد لا يليق بهذا المسلك . حيث أن منصب التوفيق بين المتعارضين والنظر في الأدلة من أجل الجمع والتوفيق وبناء الأحكام الشرعية منصب خطير ومسلكه مسلك رفيع وميدانه فسيح ، لا مجال لكل فارس أن يجول فيه . . . " (١) .

ولاشك أن هذه القواعد المهمة في هذا المقام خاصة اذا ماتعلق الأمر بكتابة المتخصص في العلوم السياسية في مثل هذه الموضوعات ، ولاشك أن منها موضوع البحث " العلاقات الدولية في الاسلام " ، ويبدو حل هذا الاشكال الاجرائي في ضرورة وجود " مستشار شرعي " ذي طبيعة خاصة وموسوعية في علوم القرآن يصار اليه للتنبيه على مثل هذه القواعد وضرورة اتباعها وكيفية تطبيقها فضلاً عن نظرة في التطبيق حتى يسلم من الثغرات والمعايب فهذه من الأمور المهاجية الذي يرد على تطبيقها الاستدراك ، فالجمع لا بد أن يكون معتبراً ، وهذا لاشك من قواعد اعتباره بل وربما أولاهها .

- ألا يخرج الباحث بتأويله عن حكمة التشريع الكلية وجوهره وروحه ومقاصده العامة ، ولا يخالف بجمعه وتأويله الأحكام الشرعية المتفق عليها او المنصوص عليها نصاً قاضياً ، أو ما علم من الدين بالضرورة ، فاذا لم يكن ذلك كذلك وبهذه المثابة لا يقبل من صاحبه ولا يجوز ابتناء الأحكام الشرعية عليه وليس لأحد اتباعه ، وعرض بمحمل الحصيلة على مستشار شرعي متخصص ألزم وأولى في هذا المقام (٢) .

ويرتبط بمنهج الجمع بين الأدلة منهج تبعي يصار اليه وهو الترجيح الذي يعنى لغة اعتقاد الرجحان كما يعنى اصطلاحاً تقدير الناظر في الأدلة أحد الطرفين المتعارضين لما فيه من فرية معتبرة يجعل العمل به أولى من الآخر (٣) . وللترجيح شروط (٤) يجب الفطنة اليها وتطبيقها بضوابطها وحدودها أهمها :

---

( ١ ) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

( ٢ ) انظر بمحمل تقارير احصاء نحوغة الأصول في هذا المقام .

( ٣ ) الحفناوى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

( ٤ ) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .



- أن تكون الأدلة قابلة للتفاوت ، فإذا لم تكن قابلة له امتنع الترجيح ، فالقطعيات لا ترجح فيها ، حيث ان الترجيح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الآخر كى يغلب على الظن صحته ولاشك أن الأخبار المتواترة مقطوع بها وعليه فلا يفيد فيها الترجيح شيئا .

- أن يتفق الدليلان المتعارضان فى الحكم مع اتحاد الوقت والمحمل والجهة (وجملة مايمكن أن نسميه بالظرف) ، وعليه فلا تعارض بين النهى عن البيع مثلا فى وقت النداء للصلاة من يوم الجمعة وبين الاذن فى غير هذا الوقت . . وذلك لاختلاف الحكم فى كل منهما .

- أن يتساوى الدليلان المتعارضان فى التبت، وعليه فلا تعارض بين القرآن وخبر الواحد .

- أن يتساوى الدليلان فى القوة ، وعليه فلا تعارض بين المتواتر والآحاد ، بل يقدم المتواتر بالاتفاق .

- أن يكون الترجيح بين الأدلة وعليه فالدعاوى لا يدخلها الترجيح ، لأن الدعاوى ليست داخلة فى حد الدليل .

- أن يقوم دليل على الترجيح ، وهذا على طريقة كثير من الاصوليين لكن الفقهاء يخالفونهم فى هذا الشرط ، وقالوا انما يشترط عدم امكان العمل بكل واحد منهما فان أمكن ولو من جهة امتنع الترجيح لأن فى العمل بكل واحد منهما جمعا بين الدليلين ، ولا كذلك الترجيح ولاشك أن الاستعمال أولى من التعطيل .

#### الاستقراء والجمع بين الأدلة (الجمع الاستقرائى والتواتر المعنوى ) :

الاستقراء لغة جمع الشيء الى بعضه وضمه ، وفى الاصطلاح تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر كلى<sup>(١)</sup> . وهو نوعان ، تام وهو تصفح جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها وهذا النوع يعيد القطع اتفاقا ، وناقض وهو تصفح أغلب الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها . . فالحكم مختلف فيه<sup>(٢)</sup> فذهب بعضهم الى القول بأنه لايفيد الحكم لاقطعا ولاظنا ، وذلك لجواز أن تختلف الجزئيات فى الأحكام ، فاستقراء البعض دون البعض لايجيز الحكم على الباقي بواسطة هذا الاستقراء، وذهب بعضهم الى أنه يفيد الحكم ظنا ولايفيده قطعا وذلك لتبع أغلب

( ١ ) نرجع السابق ، ص ١٢٨ .

( ٢ ) انظر : د . محمد فهمى علوان ، القيم الضرورية ومقاصد التشريع الاسلامى ، القاهرة : الهيئة المصرية

العامية للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

الجزئيات مع تماثلها فى الأحكام يوجد عند (المجتهد) أن حكم باقى الجزئيات كذلك لأن شأن النادر أن يلحق بالكثير الغالب ، والعمل بالظن واجب . . لأن العبرة بالظاهر ، والظاهر فى هذه المسألة هو أن حكم الباقي الذى لم يستقر كحكم غيره مما استقر فوجب اعتباره عملا بالظاهر ، وهذا هو رأى الجمهور .

ولاشك أن استقراء كافة الأدلة بصورة أقرب الى الحصر - مع بذل غاية أقصى الجهد فى هذا المقام - انما يعد طريقا مأمونا يُطمئذن اليه فى هذا المقام .

ذلك أن الاستقراء المعنوى هو استقراء للكليات التى تخضع لها الجزئيات ثم يستخلص من هذه الكليات كليات أعم منها معتمدا على استقراء النصوص أى يعتمد على النص المكتوب ، كما يعتمد على الوقائع الحسية المباشرة . . وهو استقراء ينصب على ادراك العقل للمعاني التى يستخلصها من واقع تجريبى، فهو يرتقى من معنى الى آخر حتى يصل الى معنى كلى يأخذ حكم الضرورى . فإذا استقربنا "النصوص" فيجب عدم الاعتماد على نص واحد فقط، لأنه لن يوصلنا الى اليقين، لأن هناك نصوصا يحتمل منها التأويل . . والأدلة المتغيرة هنا هى المستقراء من جملة أدلة ظنية تضاعفت على معنى واحد حتى افادت فيه القطع ، لأن اجتماع الأدلة مع بعضها يضىفى قوة على المعنى مثله فى ذلك مثل التواتر المعنوى الذى يفيد اليقين..

من هنا يكون الاستقراء المعنوى هو المنهج الذى لا يعتمد على دليل واحد بل يجمع كل الظواهر والعمومات والمطلقات والمقيدات والجزئيات فى أعيان مختلفة هذا مع ما يضاف الى ذلك من قرائن وأحوال، وما يفهم بطريق التمثيل والعقل، ومن روح المسألة وما تعبر عنه.

وعلى ذلك فلا يجب أن نناقش كل جزئية على حدة. ونظن ان هذه القضية لها معنى ، فالمستدل بنص واحد منفصل عن بقية النصوص يعطى فرصة للمعترض عليه بأن يكر عليها نصا نصا ، ويستضعف الاستدلال بها على العلم اليقيني ، ومن هنا امتاز العلم الكلى عن العلم الجزئى فاذا كانت الفروع مستندة الى أدلة منفردة والى مأخذ معينة فانها سوف تبقى على أصلها من الاستناد الى الظن بخلاف العلم الكلى ، فانه مأخوذ من استقراء مقتضيات الأدلة باطلاق ، لامن آحادها على الخصوص .

وهذا كله يشير الى النهج الموضوعى فى التفسير الذى يجعل من الترابط بين الأدلة فى بنیان بصورة تحقق البيان والوضوح والضبط بما يحقق تأسيسا للتواتر المعنوى ، بما يحقق للتنظير صوابه ودقته <sup>(١)</sup> .

( ١ ) المرجع السابق ، ص ص ٦٢ - ٨٩ .

وفى هذا السياق يبدو لنا أن الجمع الاستقرائى المفضى الى التواتر المعنوى يمكن اعتباره قاعدة لعلمية التنظير بحيث تجمع بين مستويات التنظير المختلفة وتكامل عناصرها فى نسق واحد تحكمه علاقات الترتيب والتصاعد بما يجلى الرؤية وتوضح به الحقيقة.

عملية التنظير لا بد لها أن ترى الكليات استقراء من جزئيات ، ولا ترى الجزئيات إلا فى ضوء الكليات ، لا ترى الفرع منبت الصلة عن أصله بل ترده اليه ردا جميلا صائبا، ولا ترى التابع إلا بضمه لأصيله ، وتجعل من ميزان الأولويات عنصراً أساسياً فى عملية التنظير ، نسق متكامل فيه كافة العناصر والمستويات ، تحكم عملية تشغيلها بما يحقق للجزء فاعليته فى إطار الكل ، وتقعد القواعد بما يسمح باستخلاص قوانين كلية ضابطة ومعايير شاملة حاكمة ، كل ذلك فى ضوء رؤية كلية عامة شاملة .

### التنظير:

يعتبر القرآن الكريم المصدر التأسيسى لعملية التنظير للعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم ، واعتباره كذلك يعنى أنه قاعدة التنظير والضابط لها والحاكم لها والعيار عليها، وتعد السنة مكمل ومفسرة فى هذا المقام ، والتنظير عملية مركبة بمقدار ماتعدد مستوياتها بمقدار ما يتطلب الأمر صياغة هذا التنظير بصورة محكمة متكاملة فى منظومة تتسم بالوضوح والضبط والتنظيم<sup>(١)</sup> ، البنيان النظرى فى مستوياته وعناصره يشد بعضه بعضا ، تتراحم عناصره وتكافل مستوياته وتكامل . والتنظير يتضمن على الأقل أربعة مستويات أساسية تتفرع الى أكثر من ذلك:

الأول : يعنى بتأسيس الرؤية الكلية التى تشتق منها وعنهما "تنظير العلاقات الدولية فى الاسلام" الرؤية الكلية تشمل عناصر التأسيس العقدى الذى يؤكد على النظرة للانسان والكون والحياة<sup>(٢)</sup> وموضع كل منها فى بناء العمارة الحضارية

---

( ١ ) التنظير عملية منهجية تتطلب ساقطة عليها أهمها "المنهج" واعتبارات الصياغة فى منظومة وهى عملية ممتدة تودى بنا مع التراكم والأحكام إلى بناء نظرية فى سياق الأطر الكلية التى يحددها القرآن .

انظر : د. لبيب السعيد ، دراسة أولية . فى مباحث البحث الاجتماعى فى القرآن الكريم وعند علمائه ومفسريه ، جدة : دار عكاظ ، د.م. ١٩٨٠ ، ص ٣٣ .

( ٢ ) محمد المبارك ، نظام الاسلام العقائدى فى العصر الحديث ، القاهرة : دار الدعوة ، د.ت ، ص ١٣ ومابعدها . انظر أيضا : محمد المبارك . النظرة الاسلامية الى الكون والانسان والحياة ، ضمن ندوة الاسلام والحضارة ودور الشباب المسلم ، المجلد الأول ، الرياض من ٢ - ٢٧ ربيع الثانى ١٤٠٠ - ٢٥ مارس ١٩٨٩ ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٢٢٩ ومابعدها .

وتأسيسها ، كما تشمل مقاصد الشريعة الكلية والأساسية <sup>(١)</sup> وكذلك جوهر السنن الكونية والتاريخية والاجتماعية والنفسية التي تتعلق بحقيقة الحركة الحضارية ، وكذا الأنساق القياسية والمعمارية التي تشكل معايير للحركة وضوابط لها ، وكذلك الاطار القيمي الكلي الحاكم . مستويات متعددة تشكل مجمل هذه الرؤية الكلية ربطها بجانب العلاقات الدولية في الاسلام وعناصرها أمر من الأهمية بمكان يسهم في حل اشكالات متعددة ليس فقط في سياق عملية التنظيم ، بل وغالبا في واقع التعامل الدولي المعاصر بتشابكاته وتفاعلاته .

الثاني : يعنى بالمفاهيم الأساسية والفرعية وعملية بنائها ، فالمفاهيم هي الوحدات الاساسية في البيان التنظيري والمنهجي وتشكل لبناته ، واذا كانت المفاهيم عامة جملة مفاتيح ، فان الأطر المرجعية والمفاهيم الاطارية الكلية ، تتيح وضع المفاهيم في مواضعها ، واخراجها من قوالبها المستقلة لتوصل فيما بينها وتشغيلها في تشكيلاتها المتباينة في اتجاه معلوم في سبيل تحقيق القصد من التنظيم ، هذه المفاهيم الكلية هي الكفيلة بتأكيد فعالية التنظيم ، اذ يتوقف عليها ضبط وتحريك الوحدات والمفاهيم المشتقة الجزئية والفرعية والتابعة واقامة العلاقات الارتباطية بينها ، وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر ، والعلاقة وثيقة بين الأطر والمفاهيم ، فحيث الاطار يقدم الضابط الناظم للمفاهيم ، فان دعائم الاطار تقدمها المفاهيم <sup>(٢)</sup> .

الثالث : ويبدو ذلك المستوى الثالث في اطار التنظيم والتأصيل لنماذج تاريخية <sup>(٣)</sup> تحقق مقصد العبرة كهدف منجى <sup>(٤)</sup> ، نماذج تاريخية تجسد مادة تأصيلها في القرآن خاصة فيما اصطلح على تسميته بالقصص القرآني <sup>(٥)</sup> ، النموذج الفرعوني على سبيل

---

( ١ ) انظر . الشاطبي ، الموافقات ، ٠٠٠ مرجع سابق ، الجزء الثاني ، انظر أيضا الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الاسلامية ، تونس : مكتبة الاستقامة . المطبعة الفنية ، ١٣٦٦ هـ .

( ٢ ) د. منى أبو الفضل ، نحو منهجية للتعامل مع مصادر التطوير الاسلامي بين المقدمات والمقومات ، مؤتمر قضايا المنهجية والعلوم السلوكية ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، الخرطوم ، ١٥ - ٢٢ يناير ١٩٨٧ . ص ص ٣-٦ .

( ٣ ) اطر مفهوم النماذج التاريخية : د. حامد عبدالله ربيع ، الدعاية الصهيونية ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢٦-٢١٨ .

( ٤ ) سيف الدين عبد الفتاح ، التحديد السياسي والخبرة الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٢-٤٢٣ .

( ٥ ) اهتمت مؤلفات كثيرة بالقصص القرآني انظر على سبيل المثال : سيد قطب ، التصوير الفني في القرآن ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٩ ، ١٩٨٠ ، ص ص ١١٩ - ١٧٥ ، محمد قطب عبد العال ، نظرات في

المثال يرمي الى عناصر التعامل مع الرعية والتعامل مع عناصر الاقليات داخل المجتمع السياسي (بنو اسرائيل) <sup>(١)</sup> ، وكذلك نموذج ذى القرنين يشير الى حقائق مفهوم الأمن بامتداداته العقدية والاستعداد المادى ، وبجوانبه الداخلية والخارجية <sup>(٢)</sup> ، نماذج تاريخية قرآنية يمكن أن تسهم فى تأصيل علائق المسلمين بغيرهم وبينهم ، وبعناصر اعداد القوة بكل مضامينها المعنوية والمادية .

ونماذج تاريخية تجعل موضوعها السيرة النبوية ومصدرها القرآن الذى يصوغ حركتها الكلية فى شكل اجمالى يوضح تطور وقائع الدعوة وأساليبها وأدواتها وأهدافها، ان وقائع التعامل تلك تشير الى أكثر من نموذج تاريخى يفيد فى عملية التنظير واحكام بنائها فى سياق التأكيد للرؤية النظرية بنماذج حركية تترجمها الى واقع حى متجسد يسهم فى بيانها وتبين جوهرها وحكمتها <sup>(٣)</sup> .

الرابع : هذا المستوى يشير الى أن عملية التنظير لا تُطلب لذاتها - على أهميتها وضرورة القيام بها ، بل لابد أن تتفاعل مع هذا الواقع ومع اشكالاته وتقدم الاجابة عن تلك الاشكالات من خلال هذا البيان التنظيرى ، وهذا المستوى لا يعتبر - ولا ينبغي أن يعتبر - خارج اطار عملية التنظير بل هو جزء لا يتجزأ منها ، تأكيداً للمقصد الأساسى للتدبر القرآنى ﴿ان هذا القرآن يهدى للتي هي أقوم﴾ ، كما أنه يشير الى عبثية الفصل بين التنظير النابع من القرآن والواقع المعاصر وتطوراته ، لأن هذا الفصل من حملة اتخاذ القرآن مهجوراً <sup>(٤)</sup> .

---

قصص القرآن ودعوة الحق ، السة (٦) . العدد (٥٩) . أكتوبر ، ١٩٨٦ ، انظر أيضاً : د. فؤاد على رضا ، من علوم القرآن ، القاهرة : مكتبة مدبولى . دار اقرأ - بيروت - القاهرة ، ١٩٨٢ . ص ٨٧ - ٢٠١ .  
( ١ ) انظر سيف عبد الفتاح ، التحدي السياسى والواقع العربى المعاصر ... مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ٢١٦ .

( ٢ ) مصطفى مسعود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن فى الاسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٠ - ص ٣٣٣ وما بعدها . انظر أيضاً إشارة الى هذا النموذج القرآنى : د. كمال مصطفى محمد ، مهج الاسلام فى علاج حاصر المسلمين ، القاهرة ، الناشر المؤلف ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .

( ٣ ) منير الغضبان ، المهج الحركى . . . مرجع سابق ، د. محمد سعيد رمصاك الموطى ، فقه السيرة . دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام وما تنطوى عليه من عطائ ومبادئ وأحكام ، ط ٧ . د . ن . ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٨ م . ص ١١ وما بعدها .

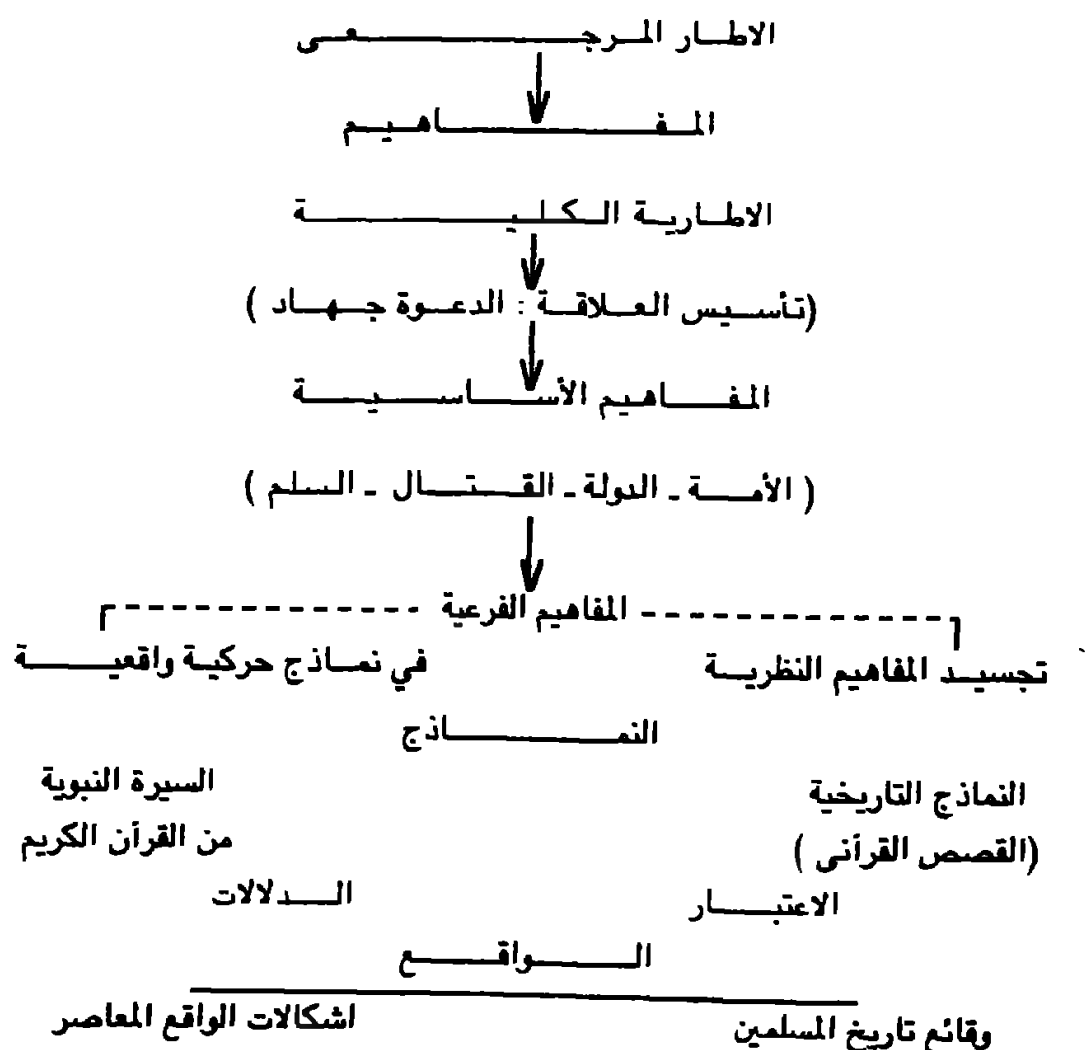
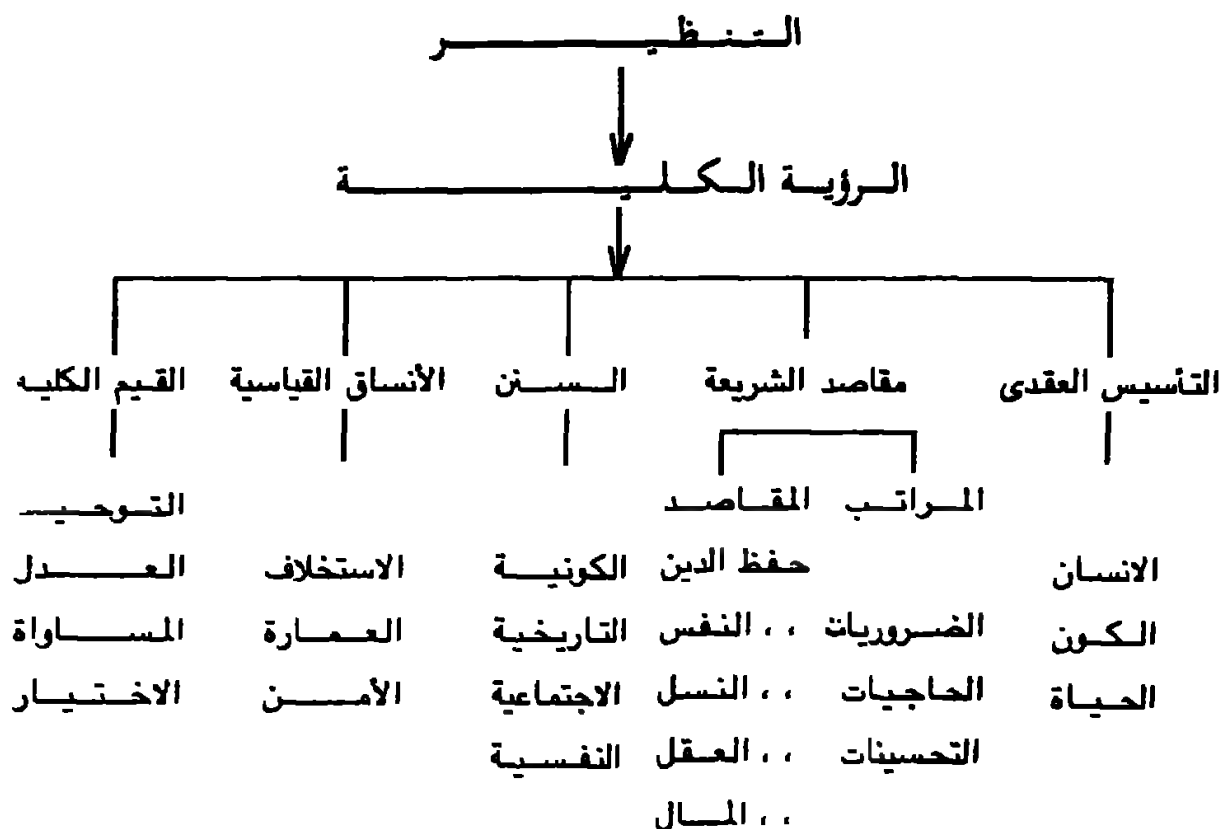
( ٤ ) تشير بذلك الى الآية ﴿ يا رب إن قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ﴾ الفرقان / ٣٠ . انظر تفسيراً شافياً لهذه الآية فى : ابن باديس ، آثار ابن باديس ، اعداد وتصنيف : عمار الطالبي ، الجزائرية . ١٩٦٨ ، ج ١ ،

اشكالات الواقع وحوادثه المتجددة لاتنقضى ، تفترض متابعة توضيح موقف الشرع منها بدقة ووضوح ، ولاشك أن هذا لابد بدوره أن يكشف عن مناطق القصور فى البناء التنظيرى التى يجب تداركها ما استطاع الباحث الى ذلك سيلا .

وهذا لايجب فقط على الواقع المعاصر أو التحسب لتطورات المستقبل ، بل هو كذلك يعين على فهم حوادث تاريخ المسلمين وامكان تقويمها على اساس عناصر هذا البناء التنظيرى بكل مكوناته ، فهو يسهم فى تفسير غوامضه ويقوم نتائجه وفق عناصر قياس منضبطة وواضحة .

---

ص ص ٤٠٧ - ٤٠٩ . انظر ايضا فى حجر القرآن وآثاره : محمد العزالى ، كيف تتعامل مع القرآن : فى  
مدارسة أجهارها الأستاذ عمر عبيد حسنة ، المعهد العالمى للفكر الاسلامى ، فرجينا : ١٩٩١ ، ص ص ٣٠ -



## نموذج للاشكالات المثارة حول الجمع بين الاجتهادات حول النصوص) آية السيف وتنظير العلاقات الدولية في الاسلام ( :

في هذا السياق الذى يجعل من قضايا المنهج شطراً يتعلق بالتنظير وآخر يتعلق بالتطبيق<sup>(١)</sup> ، يبدو لنا ان أنجح الوسائل لبيان هذا الشطر الأخير واشكالاته وأثر المنهجية في مواجهة تلك الاشكالات وتقديم اجابات لها تتسم بالوضوح والدقة انما يكون في تقديم نموذج تطبيقي للاشكالات المثارة حول الجمع بين الاجتهادات حول النصوص ، خاصة ما يدور حول ما أسمى بآية السيف<sup>(٢)</sup> وما تركه من دلالات حول تنظير العلاقات الدولية في الاسلام . هذا النموذج المختار يعتبر نموذجاً مثالياً من حيث ما يثيره من اشكالات متعددة حتى تكاد تغطي الجانب الأكبر من الأبجديات الأساسية في فهم النص والعناصر المتعلقة ببيئة النص وأجوائه بل هي تجابه بادعاءات استشراقية واسقاطات معاصرة تتطلب رداً ، كما يلزم القيام بالتنقية وهي تثير معظم الاشكالات للجمع بين الاجتهادات ، وإذا كان هذا النموذج يقوم على أساس من توجه أساسى يتأسس على النسخ فان هذا كله استدعى كافة العناصر الأخرى سواء تعلقت بفهم النص أو بالتعرف على بيئته، سنرى كيف أن لذلك مدحلاً في التعرف على ترتيب النزول ؟ وكيف أن بعض الأدلة ارتبطت بأسباب للنزول ؟ ، وأن قضية هذا النموذج الكبرى في النسخ والمنسوخ والمنسأ ، والأدلة منها ما ينصرف الى دائرة العموم والخصوص ومنها ما يتعلق بالاطلاق والتقييد وبعضاً منها يقع في مصمار الجمل والمفسر ، وكثيراً ما يستدعى قضية المحكم والمتشابه ، ويتبر ذلك ما يتعلق باللغة والألفاظ والاصطلاحات ، نحن أمام حملة من القضايا المتشابكة والمتداخلة حين يعرض هذا النموذج لمعظم الاشكالات المنهجية التي تتطلب اجابة عن طريق عناصر المنهجية التي تشمل على فهم أبجديات النص وبيئته<sup>(٣)</sup> .

وواقع الأمر فان الكتابات المتعددة تحت مسمى العلاقات الدولية في الاسلام أو أقرب لهذا الموضوع لم تدر الاهتمام الكافى لقضايا المنهج خاصة في جانب التطبيق ، وربما أشارت إيماء عند تبني رأى والانتصار له الى بعض القواعد ، لكنها في حقيقة الأمر غابت وربما ندرت بلا تجميع ، وبدأت ناقصة غير مكتملة ، وفي الغالب شذرات بلا نظم أو تنظيم<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) محمود شاكر ، رسالة ... مرجع سابق . ص ٣٤

( ٢ ) آية السيف أو آيات لسيف متعددة وأعسها ورد في سورة براءة و لتي تعد آخر ما برل في الجهاد

( ٣ ) انظر ما سبق من عرض مثل أبجديات فهم النص وبيئته .

( ٤ ) انظر الدراسات التي سبق الاشارة اليها تحت عنوان " العلاقات الدولية في الاسلام " أو ما شابهها .



نحن أمام ثلاثة اتجاهات حيال هذه القضية :

أولها : قال بنسخ آية السيف كل الآيات التي يتعارض موضوعها مع ما تقرره ، ومن ثم قال هؤلاء بنسخ الآيات التي تشير الى الصفح والعفو والكف والمواذعة والمسائلة والمجادلة بالحسنى بل الآيات التي تشير الى الاختيار. فئات من الآيات تحت كل عنوان من تلك العناوين السابقة حسب هذا الرأي - نسخت <sup>(١)</sup> .

ثانيها : ذلك التوجه الذى تبنى أن لانسح في القرآن <sup>(٢)</sup> ، وأن الآيات الواردة بالقرآن جميعها يجب اعمالها لايرد عليها النسخ .

وثالثها : يقر النسخ ، الا أنه يحرص على التفرقة بينه وبين ما يرتبط به من مفاهيم مثل المنسأ ، والعموم والخصوص وغيرها من مفاهيم ، هذا التوجه يجعل المنسوخ فى أضيق نطاق ، ولا يسلم لمن قال به الا وفق قواعد ودلائل قوية <sup>(٣)</sup> .

وترتب على تلك الاتجاهات الثلاث مواقف يمكن توصيفها من حيث المترتبات عليها ، فأما ذلك الاتجاه الأول فانه أفرط فى النسخ فأدخل فيه ما ليس منه العموم والتخصيص ، ولم يعتبر حقيقة اخرى ترتبط به وهى المنسأ . أما الثانى فقد فرط فى هذه الحقيقة .

وأخيراً كان الاتجاه الثالث الذى وقف الموقف الوسط العدل بصدد تلك الاشكالية ، فأكد على وجود النسخ وفق ماقررت الأدلة الظاهرة الواضحة ، فوجد النسخ حكماً ، لم يكن يعنى وفق هذا الاتجاه أن كل من ادعى السخ فى آية أو أخرى (أى فى محتوى النسخ ومضمونه ) يسلم له ، ويضع المنسأ على خريطة السخ لا يهمله ، مؤكداً عليه فى موضعه وهو أمر له من النتائج الحيوية فى هذا المقام كما أن هذا التوجه يميز بين

---

( ١ ) انظر هذا الرأي فى الرركشى . -رهان . مرجع سابق - ج ٢ . ص ٤٠ . سيوطى ، الاتقان ، مرجع سابق . ج ٢ . ص ٢١ .

( ٢ ) انظر عند المتعال اخرى . لاسح فى القرآن . القاهرة . مكتبة وهبة . ١٩٨٠ : نفس المؤلف . السخ فى الشريعة اسلامية كما فهمه . لاسح و لمسوح بين لائنات والحقى . القاهرة : مكتبة وهبة . ط ٢ ، ١٩٨٧ . د . أحمد حجازى السقا ، لا سح فى شرآن . القاهرة : دار الفكر العربى . ١٩٧٨ .

وقارن فى هذا السياق الذى يناقش الررى القائل بأنه لانسح فى القرآن . الصادق السام أحمد الحارمى . النظم القرآنى وأثره فى الأحكم . حماهيرية طراسس : المنشأة العامة لستىر ١٩٨٥ . ص ١٦١ . ١٦٦ .

( ٣ ) انظر فى هذه التفرقة الرركشى ، البرهان . . . . مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٤٣ - ٤٤ . السيوطى ، الاتقان . . . . مرجع سابق . ج ٢ ، ص ٢١ .

النسخ وما قد يختلط به من أيجديات أخرى وهو ما يؤدى الى عناصر تحليل أكثر دقة واحكاما فى فهم دلالات النص القرآنى ووجهته .

والتوجهات الثلاثة فى قيامها بعملية الجمع تحتط أكثر من طريق فى مواجهة عناصر اشكالها فالأول الذى يقوم على التعارض ، لا يرى من طريق سوى البدء بعملية النسخ لا الانتهاء اليها حينما لا يصار الى الجمع بطريق معتبر ، ومن ثم فهو يجعل من المتأخر ناسخا للمتقدم وهو أمر رتب حالة من الافراط فى النسخ عند توهم التعارض ، وتوسع فيما اسمى بالنسخ الضمنى أو الاجتهادى هذا التوجه آلت حصيلته الى اثبات آيات السيف دون غيرها والتي تدور حول الصفح والمودعة والمسألة والمعاهدة والمجادلة بالتى هى أحسن وآيات الاختيار . أما الثانى الذى أداه إنكار النسخ وعدم وجوده فى القرآن إلى تفريط ، اذ يحاول الجمع مطلقا بين مختلف النصوص واعمالها جميعا بلا تمييز ، ورغم أنه قد يستند الى وجود المنسأ الذى يستدل به من الآية ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها ... ﴾ <sup>(١)</sup> يهمل بلا مسوغ المعنى الظاهر بوجود النسخ فى مفتتح تلك الآية ، أداه كل ذلك الى التكلف فى الجمع والتعسف فى التأويل بحالا مسوغ معتبر له أو دليل قوى ، فاذا كان الاتجاه السابق قد أفرط فيه بلا دليل واضح عليه ، فان هذا الاتجاه قد فرط بلا دليل واضح عليه ، والأمر الصواب على غير هذا وذاك ، وهو ما يشير الى أسس تؤكد فى أولها وجود النسخ بدليل ظاهر فى الكتاب والسنة ، يتعرف الحكمة منه لا يبدأ به إلا بنص واضح عليه ، وهو فى هذا يتبع القاعدة التى مفادها "الجمع أولى" من طريق معتبر ، حيث أعمال النصوص أولى من إهمالها أو إلغائها ، فالنسخ مقرر لامرأ فى ذلك إلا أنه يحتاج الى دليل لأن النسخ خلاف الأصل كما أنه يميز بين النسخ والمنسأ ، ويجعل من التمييز بين النسخ وأيجديات فهم النصوص الأخرى مثل العموم والخصوص أمور يجب اعتبارها حين التطبيق المنهجى فى هذا المقام مما يؤول الى أعمال النصوص على وجهها المناسب فان تقرر النسخ واضحا عمل به ، وهو موقف منهجى مركب يتحرى لمنظومة الأيجديات القرآنية فى تكاملها ، فاعليتها وتشغيلها عند التعامل مع النصوص القرآنية والجمع بين الاجتهادات حولها ، كل على وجهه المناسب والملائم من الناحية المنهجية .

وحقيقة الأمر فى هذا المقام أن الاتجاه الأول الذى أفرط فى النسخ ، رغم أنه أعتبر حلا لاشكال التعارض بين الأدلة وتوهم الاختلاف بينها الا أنه انزلق الى نوعية من المشاكل تتفرع كل منها الى اشكاليات فرعية احداها تتعلق بأيجديات منهجية فهم النص والتعامل معه . اذ أهدر هذا التوجه مجموعة من تلك القواعد المنهجية ، تحب مراعاتها ، وأن إهمالها أو إهدارها أو الغفلة عنها يعد قصورا منهجيا فى التعامل مع

النص القرآنى وهو أمر يودى الى النوع الثانى من الاشكالات والى تتعلق بآثار ونتائج أعمال هذا التوجه ، مما يحدث مجموعة من الاشكالات الجديدة .

أما الاتجاه المقابل الذى فرط فى حقيقة النسخ والذى أعمل النصوص جميعاً بلا تمييز، فإنه أهدر بدوره أهم الأبيديات المنهجية للتعامل مع النص القرآنى وفهمه ، اذ أهدر حقيقة النسخ فضلاً عن عدم تلمس حكمته رغم قطعية الأدلة على وجوده من آيات قرآنية يؤكد ظاهرها ذلك ، وكذا السنة الصحيحة والكلام الجارى على السنة الصحابة الذين شاهدوا منازل الوحي ، فضلاً عن مراعاة تدرج الاحكام وهو أمر يفضى لايجاب النسخ . . وغير ذلك كثير مما لا يحسن تكراره ، كما أن هذا التوجه لم يحدد مكن الاشكال بدقة وهو مآثر على اختيار الحلول لمجابهته ، فالاشكال حقيقة ليس بأى حال فى وجود النسخ من عدمه ، اثباته أو انكاره ، بل أنه ينصرف الى محتوى النسخ ومضمونه والاسراف فيه، ومن هنا برز الاشكال فى الافراط فى وصف الشيء بالنسخ أو التفريط فيه ، وليس حل هذا الاشكال عامة فى اهدار حقيقة النسخ أو انكار وجوده فى القرآن ، لأن هذا التوجه سيفضى الى عناصر تكلف وتعسف فى التأويل لايحتملها النص ، كما أنها خارجة عن حد استقامة المنهج والعدل فى أعمال قواعده وعناصره .

ويظل هذا التوجه الثالث التوجه الوسط العدل فى هذا السياق ماين افراط فى حقيقة النسخ والتفريط فيها . هذا التوجه بدوره يقوم على مجموعة من القواعد الأساسية التى يجب اعتبارها بحثياً واجرائياً ومنهجياً فى الجمع بين الدلالات والاجتهادات المختلفة بين النصوص :

١ - فالنسخ أمر مقدر لامراء فيه تدل عليه النصوص الظاهرة قرآناً وسنة ، وعلى السنة الصحابة الذين شهدوا منازل الوحي .

٢ - أن النسخ له من الحكمة التى يجب مراعاتها ومطالعة ذلك فى الكتابات الخاصة به أو الفصول التى ترد فى كتب علوم القرآن يعتبر أمراً مهماً فى هذا المقام .

٣ - أن النسخ فى حد ذاته لا اشكال حقيقى يرد عليه فى أصل وجوده واثباته ، ولكن لاختلاف ينصرف الى تطبيقاته ومصادقاته ومحتواه ، وما يعد كذلك وما لا يعد ، وما يعد منه وما لا يعد .

٤ - أن النسخ خلاف الأصل ، وهذا يرتب دلالات منهجية يجب اعتبارها والفتنة اليها ، فان كون الناسخ بخلاف الأصل يشير الى افتقاره للدليل ، فالنسخ يحتاج الى دليل ولا يمكن القول به أو فيه بالتشهى ومحض الرأى .

٥ - أن النسخ ليس هو المنسأ ، تشير الآية التى تثبت النسخ الى تلك المغايرة بينهما، والمنسأ هو التأجيل والحكم فيه يرتبط بالمحمل : ظروفًا وشروطًا ومن هنا يتوهم تعارضًا بين النصوص والأمر على غير ذلك .

٦ - أن التفرقة بينهما ترتب نتائج فى التوجه ودلالات فى المنهج ، فهذا التمايز وتلك المغايرة تعمل النصوص فى ظروفها وهو ما يفترض تهيئة البيئة والمحل لأعمال الأحكام والمبادرة بالنسخ واعماله دون دليل ظاهر ليس من المنهج .

٧ - النسخ ليس الخصوص بعد عموم وليس التقييد على إطلاق فان اعمال هذه القواعد لا يعد نسخًا الا أن الافراط فى ما صدقات النسخ ، أغرى البعض بالخلط بين هذه القواعد فأفرط فى النسخ توهما .

٨ - محتوى النسخ ، القضية إذاً ليست فى ثبوت النسخ ولكن فى محتواه ، وما صدقاته لاتعدد جزافًا ولكنها ترتبط بالدليل وقوته وحجته ، فليس كل من ادعى النسخ بين الأدلة بىادى الرأى يسلم له بذلك .

٩ - تشغيل الأبيديات الأساسية المنهجية فى التعامل مع النص باعتبارها منظومة واحدة يجب اعتبار كافة عناصرها ، ذلك أن البعض الذى جعل للنسخ القيمة العليا فى سلم تصاعد الأبيديات المنهجية ، قد عطل بلا مسوغ أو دليل أو برهان جملة من نصوص الشريعة ، والافراط فى الوصف بالنسخ حتى الأخبار مزلق خطر لأن فى ذلك تكذيباً لله ورسوله .

١٠ - اعمال النصوص أولى من اهمالها ، قاعدة اساسية تعنى عدم المبادرة الى اهمال النصوص الا ان كان منصوصا عليه أو صريحًا .

١١ - الجمع أولى بين النصوص ، وهى قاعدة تتأسس على سابقتها ، وذلك وفق قواعد وشروط الجمع بين النصوص فالشريعة جملة واحدة على أن يكون الجمع معتبرا وفق قواعد اللغة المقررة وعدم مخالفته عرف الشريعة ومبادئها الكلية ، وألا يكون متضمنا مالا يليق بكلام الشارع وقبل هذا كله ألا يصطدم بنص صريح .

١٢ - أصل العلاقة وتأيد الحكم ، فان الجهاد بكونه ماضيا الى يوم القيامة، فان ذلك لامراء فيه حكما وفقها وفريضة ، الا أن هذا التأيد لا ينصرف الى كونه أصلا للعلاقة ، والأصل فى هذا السياق " الدعوة " فهى سابقة على وقائع الجهاد ، مناسبة

لكافة الأحوال وهى مطلوب الشارع من كل مؤمن كما أنها تتضمن عناصر السلم وضرورات الجهاد بحيث يعد الجهاد والقتال والسلم اشكالا للعلاقة<sup>(١)</sup>.

١٣ - للجهاد ومعانيه دلالات منهجية ، فالجهاد كمفهوم شامل يستغرق كل حركة حضارية ملتزمة ومهتدية من قبل الانسان المؤمن أو الجماعة أو الأمة المهتدية ، كما أن الجهاد قد يصطلح عليه بأنه قتال الكفر وتعريفات المعانى تلك لابد أن تؤثر من ناحية منهجية فى تحديد المقصود ووجهته وتأسيس العلاقة<sup>(٢)</sup> .

١٤ - الحكم ومحله ، الجهاد حكم ماض الى يوم القيامة ، فريضته لامراء فيها ، وقيمتها داخل بنیان الشريعة لاتنكر فهو ذروة سنامها ، الا أن للحكم محلاً ، واعمال الحكم يفترض تلازماً وجود المحل .

١٥ - فالجهاد مرتبط بأسبابه وظرفيته ، وليس هذا من النسخ ، فالجهاد مشروط بالقوة والاستطاعة وتوافر شروطه وأهدافه ومقاصده والجو المحيط به ( الدعوة - بيئتها - المنعة - المواجهة ) فتغير حال المسلمين لايغنى الا بقاء فريضة الجهاد على المسلم ، حينما يكون له محل ، فالحكم ينهب بذهاب محله مع بقاء الحكم فقها .

١٦ - المنسأ والدلالات المنهجية على رؤية العلاقات الدولية فى الاسلام ، ملاحظة أقوال النسيوطى فى هذا المقام ، وكذلك الزركشى<sup>(٣)</sup> يعبر عن الرؤية الوسط التى

---

( ١ ) تعرضت معظم الكتابات التى تناولت موضوع العلاقات الدولية فى الاسلام الى تأسيس العلاقة لاعنى أصل وانما على شكل ، فأسستها على السلم أو القتال ، الا أن مجموعة الأصول استقرت استئناساً برأى المستشار الشرعى لمشروع البحث على أن تؤسس العلاقة على "الدعوة" ، بينما تجعل من السلم أو القتال أشكالا حدية للتعامل الدولى .

( ٢ ) انظر فى مفهوم الجهاد وامتداداته ومعانيه الاصطلاحية . وكذا معانيه المحاربة الشاملة نحو الأعلى المدودى ، شريعة الاسلام فى الجهاد والعلاقات الدولية ، ترجمة : د. سمير عبد الحميد ابراهيم . مراجعة : د. عبد الحليم عويس - ابراهيم يونس ، القاهرة : دار الصحوة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م. وهو كتاب يقدم فيه عناصر ومستويات الجهاد وعائته . ( انظر مواضع متفرقة فى هذا الكتاب خاصة الفصل الأول ) ، وانظر أيضا :

عبد الكريم زيدان ، أصول الدعوة ، الاسكندرية : دار عمر بن الخطاب ، ط ٣ ن ١٩٧٥ ، فى مفهوم الجهاد ص ٢٦٢ ومابعدها ، وهى وسائل تبليغ الدعوة (بالعمل والقول والسيرة الحسنة) انظر ص ٤٥٢ ومابعدها .  
( ٣ ) انظر فى النسخ وتعلقه بأية السيف فى الزركشى ، مرجع سابق . ج ٢ ، ص ٤٣ - ٤٤ ؛ السيوطى ، مرجع سابق . ج ٢ ، ص ٢١ ، انظر أيضا مراجعة ابن تيمية للقول بنسخ ذات كثيرة من الآيات الدالة على الصبح والعفو والمجادلة بالتي هى أحسن والموادعة . انظر : ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، تقديم : على السيد صبح المدنى ، القاهرة : مكتبة المدنى ، د.ت ، ج ١ ، ص ٥٢ ومابعدها .

تصرف الأدلة الى وجهتها المعتبرة دون افراط أو تفريط بما يعمل منظومة الأجدديات الأساسية لفهم النص ويبيته بما يحقق دقة في الفقه والاستدلال .

١٧ - لانسح في الكليات ، هذا المبدأ المقرر لحقيقة النسخ ، هو في مقام واحد من جملة الضوابط على من يستدل به ، فالكليات الأساسية للشرعية على تنوع مستوياتها (القيم الكلية - المقاصد الشرعية - السنن - المفاهيم القياسية الكلية ، وقبل هذا جملة التأسيس العقدي ( النظرة للانسان والكون والحياة ) .

١٨ - عدم الخلط بين التأسيس والأشكال والأساليب يتعلق بالأصل وهو الدعوة الى رسالة الاسلام، أما الأشكال والأساليب فتتصرف الى علاقات السلم تارة أو القتال أو تداخلهما .

١٩ - تراكم الأدلة ( الاستقراء - الجمع - التواتر ) ، تراكم الأدلة ليس تراكما كميًا، ولكن تراكم نوعي يقوم على منهجية الاستقراء والجمع بين النصوص والاجتهادات حولها بما يحقق تواترا معنويا .

٢٠ - الأدلة من السنن والتعاقد مع الأدلة القرآنية ، السنة الصحيحة الثابتة وحى الله يفسر ويؤكد واعتبار أدلتها في التشريع وضبط الحركة الحضارية أمر مقرر لا يمكن كما لايجوز التفريط فيه .

٢١ - الاستئناس باجتهادات الفقهاء باعتبارها تفسيرات ، وهذا مما يميز التراث الفقهي الممتد الذي يتب الأحكام ويوصلها ، انها عملية من جانب فقهاء حاولوا الجمع بين الأدلة موضوعيا وفق ضوابط أساسية .

٢٢ - الجمع وفق قواعد الرؤية الكلية ( الاطار المرجعي ) ، عملية مهمة فان تأسيس العلائق بين المسلمين وغيرهم شأن خطير ، يجب نسبته واشتقاقه من رؤية كلية تأسيس عقدي تتناسق فيه الرؤى للانسان والكون والحياة ، يؤكد على مقاصد الشريعة الأساسية وقيمها الكلية ونسقتها المعيارية والسنن الالهية .

٢٣ - التناسق بين عناصر التنظير ( الصياغة النظرية ) هذا التناغم بين عناصر التنظير يضمن على العملية حجية اضافية تقوم على حقيقة أساسية لا تعارض واختلاف في الشريعة حيث يتم يتعامل معها كالجمل الواحد .

٢٤ - اعتبار عناصر كلية منهجية تكامل مستويات الفقه المختلفة وتعاضدها ، ذلك أن فقه الحكم عنصر أساسي الا أنه يضمن فاعلياته في حياتنا الحضارية من خلال اتباع

---

انظر أيضا في الأقول آية لا اكراد في الدين ومراجعة ذلك في : الحارث بن أسد المحاسبي ، العقل وفهم القرآن، تقديم وتحقيق : د. حسين التوتلي ، بيروت : دار الكندي - دار الفكر ، ط ٣ ، ١٩٨٢ ، ص ٤٢٦ .

ذلك بما يمكن تسميته بفقّه الواقع وفقّه التنزيل والربط بين هذه الحلقات الثلاث لا يتم إلا في ضوء ما يمكن تسميته بفقّه المنهج الرابط والضابط بين وعلى هذه الحلقات الثلاث تفاعلاً وتكاملاً<sup>(١)</sup>.

الاتجاه	التوصيف	منهج الجمع	الاشكال	التبني	أبعاد منهجية	الآثار والدلالات
النسخ	الافراط	التأخر يسح المتقدم	التعارض	اثبات آيات السيف دون غيرها	اهدار مطرومة الأبعاد المنهجية	اشكالات متجددة
لا نسخ	التفريط	التكليف في الجمع	الجمع مطلقاً	اعمال النصوص جميعاً على قاعدتين اهمال النسخ	اهدار حقيقة النسخ وحكمته	انكار النسخ
مطلومة الأبعاد	الوسط العدل	الاستقراء والتراتب شعوى	الجمع أولى بطريق معتبر	تصريح النصوص القرآنية وتفسير ها على وجهها المعتبر	اعتبار مطرومة القواعد المهنية والأبعاد الأساسية للتعامل مع النصوص القرآنية	اتساق عناصر مطلومة التعبير

(١) انظر في هذا السياق ، سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية . . . . . مرجع سابق ، ص ٢٦٦ وما بعدها ، انظر أيضاً في علاقة حقائق التطوير السياسي وأهدافه وخصائصه بالواقع السياسي :

د. فتحي الدريني ، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٩٨٢ .  
ص ٥ وما بعدها .

## خاتمة : ملاحظات حول الخبرة البحثية:

يعتبر التعامل مع القرآن كمصدر للتنظير عملية لازمة رغم صعوبتها ، فاذا ارتبط هذا التنظير بمجال بحثى هو العلاقات الدولية ، وهو بطبيعته مجال مركب فى عناصره وظواهره التى يدرسها فان الأمر يزداد صعوبة .

القرآن كمصدر تأسيسى لتنظير العلاقات الدولية فى الاسلام ، نقطة البداية ينتهى لعملية تنظير بكل مستوياتها وتكامل عناصرها تتوسطها مجموعة من العمليات المنهجية الوسيطة التى يجب الوعى بها وعيا منهجيا يؤكد فهم أبعاديات النص القرآنى وبيئته وتحديد الموضوع بدقة وجمع النصوص الخاصة به وتنقية التفاسير وجمع الاجتهادات حول النص بتحديد اشكالاته وتوهم الاختلاف والتعارض وعناصر الجمع الاستقرائى ونظم الأدلة فى سياق رؤية كلية، يتضح من هذه الخطوات جميعا تعلقها فى محتواها بجانب تنظيرى يتعلق بصميم المنهج ، الا أن هذه القواعد المنهجية بارتباطها بالموضوع قيد البحث يشير الى الجانب الآخر الذى يتعلق بالتطبيق والاجراء على موضوع بعينه ومجال بحثى بذاته . واذا كان هذا الشئ التنظيرى كان جوهر هذا البحث فان عناصره ارتبطت ببعض التطبيقات الاجرائية <sup>(١)</sup> من مثل (اختيار الآيات ، وتحديد التفاسير ، وتراتب خطوات النهج الموضوعى فى التفسير) فانه يحسن فى هذا المقام أن نلم بأطراف الخبرة البحثية بتنوعاتها بما يحقق أقصى استفادة بحيث يمكن تجنب ما يمكن بعض الاشكالات التى تصادف خبرة بحثية متميزة نوعا ما فى هذا السياق والتى تتعلق بشرط التطبيق فى المنهج الذى يتضمن بدوره مجموعة عناصر مهمة منها مايتعلق بالمادة والمعلومة كيفية جمعها واجراءات ذلك والصعوبات التى تصادفها والاشكالات التى ترد عليها ، ومنها مايتعلق بكيفية تطبيق التنظير على نماذج بحثية والاشكالات المرتبطة بذلك والأساليب المنهجية فى مواجهتها ، ومنها أخيرا مايتعلق باشكالات واقتراحات يمكن أن تحقق قدراً أكبر من الفاعلية البحثية خاصة فيما يتعلق بإمكانات التكامل البحثى بين تخصصين طالما انفصلا فى مساراتهما ، أحد هذين التخصصين يتعلق بالعلوم الشرعية والآخر يتعلق بالعلوم السياسية .

وتكمن أهم العناصر التى يهتم بها أصحاب تخصص العلوم السياسية فى اشارة الموضوعات وتحديد الاشكالات وضرورات اعتبار الواقع وتفهم عناصر الواقع الدولى المعاصر ، بينما يتمتع أصحاب العلوم الشرعية بالتعرف على عناصر الضبط الشرعى ، وفهم الأبعاديات الأساسية التى ترتبط بدراسة النصوص القرآنية وغيرها ، والتعايش مع

---

( ١ ) انظر فى ذلك تقارير بحث العلاقات الدولية فى الاسلام (مجموعة الأصول) والتى انصبت على تلك

الاشكالات وطرق حلها .



المصادر الخاصة بعلومهم وتوافر المكنات فى التعامل معها والحصول منها على المعلومات المطلوبة<sup>(١)</sup> ، كل ذلك يزكى الخبرة التى تؤكد على وجود مستشار شرعى للفريق البحثى بل يمكن تطوير ذلك لهيئة متكاملة ذات تخصصات متنوعة يكون من المهم من جانب الفريق البحثى ضرورة تحديد المشاكل البحثية بدقة سواء تعلق الأمر بمسائل اجرائية أو بمصادر المعلومات ، أو تعلق الأمر بقضايا تتعلق بترجيح الآراء أو تبينها ، البحث عن الاجابات لكل تلك الاشكالات على تنوعها لا يتحقق إلا بسؤال أهل الذكر فى هذا المقام وأصحاب الفن والتخصص وفى هذا السياق فاننا لا يمكن أن نتصور أن عناصر التكامل المنهجي والمعرفى يمكن تحقيقها إلا بتكامل عناصر التخصيص ومانظن ذلك الا الى أحد المهام بل وأولها - كمرحلة انتقالية - فى عملية اسلامية المعرفة هذا التكامل يقوم على قاعدة من حاجة كل منهما للآخر وبلوغ هذا الحاجة لا يمكن أن يتأسس الا على قاعدة من احترام التخصص وعدم الهجوم على تخصص الآخرين بلا مكنة ، ان هذا وذاك يعد ضمن الأصول المنهجية فى هذا المقام . خاصة أن الدراسات الخاصة بالعلامات الدولية فى الاسلام على كثرتها النسبية لم تقدم اسهاما منهجيا كافيا فى هذا المقام ، وربما يعود ذلك الى أن كلاً من التخصيصين قد عمل بانفصال عن الآخر تحت ضغط الازدواج فى النظام التعليمى وما آل اليه ، كل هذا يوسع شقة الاختلاف بينهما ، فان اشكالات ملحة تطرأ على عقل الباحث فى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الأهمية التعامل معها بحثياً ، الا أن ذلك لا يعنى أن يسوغ لهذا الباحث الهجوم على تلك الأمور بلا مكنة وبلا تفهم لأبجديات التعامل معها والصواب أن يحدث التواصل الذى يعد متطلباً سابقاً ولازماً لوصل العلوم الانسانية والاجتماعية بالقرآن من الناحية البحثية ، ووصل المفاهيم القرآنية بالواقع المعاصر ومشاكله وعدم الاكتفاء بالوقوف عند معرفة الأحكام الشرعية فان ذلك على أهميته القصوى ومن مطلوبات الشرع يحتاج عملية ممتدة موصولة تجعل من هذا اهم رسالة حضارية وبحثة يجب القيام بها . فالتواصل مع القرآن ووصل مفاهيمه بالواقع المعاصر لابد أن يأخذ مكانه فى المسافات الدراسية المختلفة .

وتعرضنا فى هذه الدراسة الى قضايا لها من الدلالات على الجانب الاجرائى الذى كان موضع تفصيل فى التقارير الدورية لبحث العلاقات الدولية فى الاسلام خاصة وفق عناصر تشكل قواعد منهجية فى شطر التطبيق الذى يتعلق بالمنهج سواء تعلق الأمر بتحديد موضوع البحث بدقة وتحديد مفرداته الاساسية ومعايير تحديد هذه المفردات بين الكتابات الاسلامية والكتابات الغربية فى مجال العلاقات الدولية ونظرياتها واشكالات

---

( ١ ) يشير الباحث الى أن اجتماع التخصصين الشرعى والسياسى قد يعين على فهم هذا الواقع بصورة أقرب الى الدقة .

الواقع الدولي المعاصر واشكالات جمع الآيات وتحديد التفاسير واختيارها ، وكذا جمع التفاسير للآيات المحددة والقيام بعملية التنقية وتصنيف الآيات وفق موضوعات أساسية وفرعية وبناء المفاهيم وطرق جمع المعلومات ومشاكلها وكذا اجراءاتها .

وفي سياق العمل البحثي في اطار التكامل بين التخصصات المختلفة والتداخل بينها، فان تزامن برامج تدريبية في مرحلة جمع المعلومات ومحاضرات تخصصية في التعامل مع المصادر المختلفة بالعلوم الشرعية انما يعد مدخلا مهما في هذا السياق ، اذ ربما يمكن هذا من الجمع الموضوعي للآيات منذ البداية من جانب الباحثين المساعدين لو أن مفاتيح منهجية كانت من الوضوح في المراحل الأولى لجمع المعلومات والتعامل مع المصادر، كما أن هذا يشير الى ضرورة تعدد الاستشارات خاصة في الحالات موضع الاختلاف لتحديد مناطه وتحقيقه ، وما يعين على تكوين رأى أقرب الى الصحة تتكامل فيه عناصر الفقه الشرعي مع تفهم ظواهر التعامل الدولي وتشابكاتها من جانب المتخصص في العلوم السياسية والتكامل البحثي حركة منهجية واسعة لا بد وأن ترتبط بعناصر اجرائها وبلوغ أسمى وأقصى مقاصدها ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر . . .﴾<sup>(١)</sup>.